جُمهُورِيَّةُ العِرَاق

وزَارَة التَّعلِيم العالي وَالبَحثِ العِلمِيّ

جَامِعَة كَربَلَاء/ كُلِّيَّة التَّربِيَة للعُلُوم الإنسَانِيَّة

قِسم اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ/ الدِّرَاسَات العُليَا

الدّرسُ النحويّ في شُرُوحِ الْكَافية في القَرْنين الثّامنِ والتّاسعِ الهجريين (المطْبوعة) .

أطرُوحَةٌ تَقَدَّمَ بِهَا الطَّالِبُ

داود سلمان حسين الرُّبَيعِيّ

إلى مَجلِسِ كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ للعُلُومِ الإنسَانِيَّةِ, جَامِعَة كَربَلَاء وَهي مِن مُتَطَلَّبَاتِ نَيلِ شَهَادَةِ الدِّكتُورَاه فِي فَلسَفَةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا / لغة

بإشرَاف:

الأستَاذ المساعد الدُّكتُور:

أسامة عبد الغفور نصيف

1445هـ 2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ
نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
. . ﴾

صدق الله العلي العظيم

[النمل / رمضان محزن]

الإهداء

إلى مَن انقادَت البشريةُ إلى ساحةِ علْمه ورَحمتِه, النبيّ الخاتم محمّدٍ (صلى الله عليه وآله) . . .

إلى مَن أخفاه التراب, وكان سراجَ علمي (أبي) رَحمهُ الله .

إلى بُستانِ العطاء والحَنان (أمّي) أَطالَ اللهُ في عُمُرِها .

إلى شُهداءِ العَقيدةِ, وإلى مَن روى بدمِه أَرْضَ الوطن (أخي) .

إلى سَكَني وفَلذّات قلبي, زَوجي وأَولادي .

بِسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم

إقرارُ المشرف

أشهدُ أن إعدادَ هذه الأطروحة الموسومة بـ (الدرس النحوي في شروح الكافية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين - المطبوعة) التي قدمها الطالب (داود سلمان حسين مُراد الربيعي) قد جرى بإشرافي بمراحله كافة، في قسم اللغة العربية - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كربلاء، وبناءً على ذلك أرشِّحها للمناقشة.

الإمضاء:

أ.م. د أسامة عبد الغفور نصيف

(المشرف)

التاريخ:١٥/ ١ /٢٠٢٤م.

بناءً على إقرار المشرف أرشح الأطروحة للمناقشة.

الإمضاء:

أ.د. ليث قابل الوائلي

(رئيس قسم اللغة العربية)

التاريخ:١٥/ ١ /٢٠٢٤م

(إقرار لجنة المناقشة)

نشهدُ نحنُ أعضاء لجنة المناقشة، أنّنا اطّلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ(**الدَّرس النحوي في شروح الكافية في القَرنين الثامن والتاسع الهجريين -المطبوعة)** التي قدّمها الطالبُ (داود سلمان حسين مراد الربيعي) وقد ناقشنا الطالبَ في محتوياتها وفي ما له علاقة بها، ونرى أنها جديرةٌ بنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها / لغة، بتقدير (جيد).

الإمضاء:

الاسم: أ.د. عباس علي إسماعيل

(رئيسًا)

التاريخ: ٢/ ٤/ ٢٠٢٤م

الإمضاء:

الاسم: أ.د. هاشم جعفر حسين

(عضوًا)

التاريخ: ٤/ ٤/ ٢٠٢٤م

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د خالد عباس حسين

(عضوًا)

التاريخ: ٤/ ٤/ ٢٠٢٤م

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د رافد ناجي وادي

(عضوًا)

التاريخ: ٢/ ٤/ ٢٠٢٤م

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د علياء نصرت حسن

(عضوًا)

التاريخ: ٤/ ٤/ ٢٠٢٤م

الإمضاء:

الاسم: أسامة عبد الغفور نصيف

(عضوًا ومشرفًا)

التاريخ: ٢/ ٤/ ٢٠٢٤م

صادق مجلس كلية التربية على قرار اللجنة.

الإمضاء:

أ.د. صباح واجد علي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ١٣/ ٤/ ٢٠٢٤م

الموضـوع	الصفحة
المقدمة.	أ – ب–ج
التمهيد: المسائل النحوية عند أصحاب الشروح	1– 17
الفصل الأول: الأسماء	18 – 91
المبحث الأول :المرفوعات (المبتدأ والخبر)	20
أولًا: المسند إليه (المبتدأ)	20
أنماط المبتدأ	24
1– وقوع المشتق مبتدأ	24
2– الصفة (الرافعة لضمير)	27
ثانيًا: المسند به (الخبر)	29
العامل في الخبر والمبتدأ	30
التقديم والتأخير	33
(تقديم المبتدأ جوازًا)	33
(المبتدأ النكرة)	36
تقديم المبتدأ وجوبًا	44
تقديم الخبر وجوبًا	46
حذف المبتدأ	50
حذف المبتدأ وجوبًا	50
حذف المبتدأ جوازًا	52
حذف الخبر جوازًا	54
حذف الخبر وجوبًا	56
المبحث الثاني (المنصوبات)	60
المستثنى بـ (إلّا)	60
العامل في الاستثناء	63
خبر كان وأخواتها	67
وجوب الحذف	70
المنصوب بـ (لا) النافية للجنس	73

المبحث الثالث (المجرورات)	77
الإضافة المعنوية	78
الإضافة اللفظية	81
المضاف إلى ياء المتكلّم	88
الفصل الثاني (الأفعال)	92- 157
المبحث الأول: الأفعال التامة (الجملة الفعلية)	93
خواصّ الفعل	95
الفعل الماضي	98
علّة البناء على الفتح	98
الفعل المضارع	100
الأفعال الخمسة	105
رفع الفعل المضارع	107
فعل الأمر	109
زمنه	110
علّة بنائه	110
فعل ما لم يُسمّ فاعله) الفعل المبني للمجهول	112
الفعل واللّازم والمتعدّي	113
أفعال التعجب	115
المبحث الثاني (الأفعال الناسخة)	122
1- أفعال القلوب	122
التعليق	126
2- الأفعال الناقصة	127
الخلاف في فعليّتها	129
كان وأقسامها 1- الناقصة	130
2-كان (التامّة)	132
3- كان (الزائدة)	133

صار	134
أصبح وأمسى وأضحى	136
مازال وما برح وما فتئ وما انفك	139
مادام	140
ليسَ	141
التقديم والتأخير	143
3- أفعال المقاربة	148
(عسى)	149
(كاد)	152
الفصل الثالث (الأدوات)	159- 213
المبحث الأول (الأدوات الأحادية)	161
(الباء)	161
الاستعانة	163
المصاحبة	163
التعدية	163
الزائدة	164
أ- زائدة في الخبر	164
ب- زائدة مع المفعول	166
(الفاء)	167
1- الفاء الجوابية	167
2- الفاء السببية	169
(اللام)	170
معاني اللام الجارّة:	171
1- الاختصاص	171
2- التعليل	172
3- الزائدة	174
معاني اللام الناصبة	175

1- لام كي	175
2- لام الجحود	177
(الواو)	179
معاني الواو	179
1- الواو العاطفة	179
2- واو الحال	181
3- واو المعية	183
4- واو القسم	185
المبحث الثاني (الحروف الثنائية)	187
(أنْ)	187
معنى (أن) العاملة: 1- المصدرية	187
2- المخففة من الثقيلة	189
(أو)	190
1- التخيير والإباحة	190
2- تأتي بمعنى (الواو)	192
3- تأتي بمعنى (إلا)	192
(لا)	193
أنواع (لا)	193
1- العاملة	193
أ- النافية للجنس	193
حذف خبرها	194
ب- العاملة عمل (ليس)	195
2- لا الزائدة	196
المبحث الثالث (الحروف الثلاثية وما زاد عليها)	198
(إذا)	198
معاني (إذا)	199
1- الظرفية المضمنة معنى الشرط	199

العامل في (إذا)	199
2- إذا الفجائية	200
(إنّ وأنّ)	202
كسر همزة (إنّ) وفتحها	204
1- ابتداءً	204
2- بعد القول	205
3- بعد الموصول	206
4- بعد واو الحال	206
5- في جواب القسم	206
6- بعد حتى الابتدائية	206
7- بعد (ألا وأمّا الاستفتاحيتين)	206
8- قبل لام الابتداء	207
(حتى)	207
1- حتى الناصبة للفعل المضارع	207
2- حتى (الجارّة)	210
(ربَّ)	211
ربّ (للتقليل)	212
الخاتمـــــة	217-215
المصادر والمراجـــع	232-219
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	A-B-C-

المقدّمة

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين, ذي المنِّ العظيمِ, والفضلِ الكريمِ, والصلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ الأنبياءِ والمُرسلينَ, سَيدِنا محمّدٍ النبيّ الأمينِ, وعلى آله وصحبه المنتجبينَ.

أمّا بعد...

يُعدّ علم النحو من العلوم المهمة التي اهتم بها العلماء إلى جانب علم الفقه والأصول. ولقد كانت الغاية منه خدمة الدين وكتاب الله (عز وجل). وكان ميدان النحو واسعًا؛ لذا نجد أنّ المكتبات العربية قد زخرت بمؤلفاتهم التي تدلّ على سعةِ هذا العلم, والغايات التي من أجلها تنافست عليها قرائحُهم, لذلك اقتضت الحكمةُ أنْ يكونَ بحثُنا في جانبٍ من جوانبِ هذا العلم الزاخر, ألا وهو (الدرُس النحويّ في شروح الكافية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين (المطبوعة).

لقد رصدَ علماءُ اللغة أنّ ثمّة أحكامًا متباينة تتجلّى في الجملةِ الواحدةِ وحتى الكلمة الواحدة. وقد لاحظ الباحثُ تجاذبًا في الآراء والتحليلات في سبيل تحليل المسألة الواحدة وتوجيهها توجيهًا صحيحًا؛ للوصول إلى الحقيقة والمعنى المنشودَين, فكان هذا أحد أسباب اختيار الموضوع, كذلك والوقوف على ما خطته أقلامُ جماعة من العلماء, أضفَوا بفكرهم على القاعدة النحوية تعليلاتٌ لا تُخرجها عن الأصل؛ بل غايتهم الرّومُ إلى جميل الصنع ولطيف المعنى في علوم الأولين أصحاب الأصول من البصريين والكوفيين. فكان البحثُ هو إماطةَ اللثام على ما ألفيناه في هذه الشروح؛ إذ ضمّت بين دفّتيها شذراتٍ من النحو توزعَت في مواطنَ كثيرةٍ منها؛ بغيةَ الوصول إلى ما هو أقرب إلى الصواب في تحليل المسألة أو مقصد التغير الحاصل في المسائل النحوية. فلم يقتصر البحث على التغير الإعرابي لإنتاج معنى جديد؛ لأن تغير الحركة الإعرابية يعدُّ مصداقًا من مصاديق الدرس النحوي, فقد تحدث الباحثُ عن التغير الإعرابي

والتقديم والتأخير وغيرها من الاختلافات؛ لأنّ ابن الحاجب لم يتضمن الإعراب فقط, والحال نفسه عند أصحاب الشروح لذا لا يمكن الاقتصار عليه.

وبمقتضى الحال كان اختيار البحث في هذا المجال متساوقًا وما تقدم من مسوغات تجعل الوقوف على توجيه أصحاب شروح الكافية للمسائل دافعًا رئيسًا لاستجلاء حقيقة الاختلاف في آرائهم وما ينتج عنه من معانٍ جديدة، وما يُمكن لها أن تقوم به من وظائف داخل الجمل النحوية.

لقد حاول الباحثُ رصدَ ما ذُكر من تنوع واختلاف في هذه الشروح . فضلًا عن ذلك ما كان مشهورًا والأكثر استعمالًا من الأسماءِ والأفعالِ والحروف. أمّا المادة فقد كانت متوزعة بين العديد من الشروح, إذ يتعذّر تناول معظمها؛ لأنّ منها ما هو على صورته المخطوطة وذلك فيه عناء إذا ما نظرنا بين أيدينا إلى ما توافر من المطبوع من هذه الشروح وكذلك كان من الأجدر اختيار النوع وليس الكم. لذا كان الاختيار على قرنين وهما (الثامن والتاسع) الهجريين. وبذلك نكون قد سلّطنا الضوء على تلك الشروح وأهم ما جاء فيها من توجيه وتحليل نحوي. وفي مقدمتهم (البسيط) لمؤلفه ركن الدين الأستراباذي (ت 715هـ), و(الموشح) للخبيصي (ت 731هـ), وشرح الكافية لابن جماعة (ت733هـ), و(النجم الثاقب) للإمام صلاح بن محمد (ت 849هـ), وشرح الزاولي الهندي(ت849هـ), و(منهاج الطالب) لأحمد ابن الرّصاص (800هـ), و(الفوائد الضيائية) للملا جامي(ت898هـ).

أمّا المسائل النحوية المختارة من كتب الشروح فقد كانت محددة بما يُناسب تقسيم الفصول والبحوث, إذا علمنا أنّ توجه أصحاب الشروح ومبتغاهم في المسائل التي تناولها البحث, متقاربة ومتشابهة.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أنْ تتوزعَ على ثلاثة فصولٍ وخاتمة, تسبقها مقدمة وتمهيد. عُقدَ الفصل الأول على الدرس النحوي للأسماء؛ لأنه القسم الأول من أقسام الكلام, ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحثَ؛ قُسِّمَت في المرفوعات والمنصوبات والمجروراتِ. واشتمل الفصل الثاني على الأفعال فكانت على مبحثين؛ أحدهما: الأفعال التامّة، والآخر: الأفعال الناقصة. أمّا الفصل الثالث فقد درس الحروف في ثلاثة مباحث؛ الأول: الحروف الأحادية, والثاني: الحروف الثنائية, والثالث: الحروف الثلاثية وما زاد عليها.

وفي الختام لا يَسعني إلّا أن أتوجه بالشكرِ للعليّ القدير الذي ألهمني الصّبرَ على معاناة البحث والدراسة, ثمّ أتقدّمُ بالشكرِ لأستاذي الدكتور أسامة عبد الغفور على قبوله الإشرافَ على الأطروحة, والمساهمة في إعداد الخطة بفصولها ومباحثها, والوقوف على تفاصيل المسائل النحوية وطريقة توجيهها, فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدّم بالشكر والامتنان إلى أساتذة اللغة العربية في القسم, لما أبدوه لي من نصائحَ تصبّ في سير خطوات البحث حتى الاكتمال. ولا أنسى فضل مَن ساعدني من الإخوة والأصدقاء, وأخصّ بالذكرِ أخي الدكتور سلام الربيعي, إذ كان السند الحقيقي في فصل الكتابة. والدكتور علي عباس والأستاذ حسّان, فجزاهم الله عنّي خيرَ الجزاء. وأخيرًا إنْ أصبتُ في جهدي هذا فمن الله سبحانه وتعالى, وإنْ أخطأت فمن طالبٍ يبتغي الوصول إلى الحقيقة, وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

(الباحث)

التمهيد

(المسائل النحوية)

التمهيد

المسائل النحوية عند أصحاب الشروح:

لم يكن غائبًا عن النحويين الأوائل من أمثال سيبويه ومن نهج نهجه, أنّه لا يمكن الفصل بين المعنى وسلامة التركيب. فكانت الرؤية واضحة عندهم، فلم يهتموا بتتبع الإعراب والبناء فحسب, بل اهتموا بمعاني الكلام ومقاصدِه لدى المتكلمين, ودليل ذلك ما نجده في تقسيم سيبويه الكلام من حيث المعنى, إذ يقول: "فمنه مستقيم حسن, ومحال, ومستقيمٌ كذب, ومستقيم قبيح, وما هو محال كذب"[1].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا البحث أنّ القرائن الدالة على التغيير الحاصل على الأصل مثل التقديم والتأخير في أحواله المختلفة من مبتدأٍ وخبرٍ وفاعلٍ ومفعولٍ والحال وغيره؛ هي دلالاتٌ واضحةٌ على اختلاف المعنى المنبثق من هذا التغيير الفرعي على القاعدة الأصلية, كما في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[البقرة/6] يقول الخبيصي أحد شراح الكافية: "وكان فيما كان تقديمه دالًّا على ما لا يُفهم بالتأخير ... إذ لولاه لالتبس الإخبار بالتسوية بالإنشاء التعجبي؛ والمراد الإخبار"[2].

أصول النحو وأهميتها في الدرس النحوي:

اعتمدَ النحويون في أثناء تقعيدهم النحو على مجموعة من المصادر والأدلة، التي عُرفت فيما بعد بأصول النحو العربي، وكانت البذرة الأولى والمنطلق لهذه الأصول ما جاء به علم أصول الفقه، الذي كان له أثرٌ واضحٌ في البحث اللغوي عامة.

---

[1] – كتاب سيبويه: 1/ 34.

[2] – الموشح: 197.

وعندما نتحدث عن أصول النحو لابد من معرفة ماهي وعلى أي شيء تعتمد؟ فقد عرفها أبو البركات الأنباري بأنها "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يقاع الاطلاع على الدليل"[3].

أما حديثًا, فنجد كثيرًا من التعريفات المقدمة من بينها أنه "الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته, ووجهت عقول النحويين في آرائهم وخلافهم وجدلهم وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية"[4], ولتجذير أصول النحو العربي نجد أنها تعود في جذورها وبداياتها للنحويين القدامى، لذلك كانت النشأة الأولى كانت بموازاة ظهور علم النحو، فلم يكن آنذاك علمًا مستقلًّا، لكنه أُسِّسَ مع النحويين المتأخرين، ليكون ابن جني هو أول من احتوت مؤلفاته على هذه الأصول متأثرًا بأستاذه أبي علي الفارسي[5] "فلو تتبعنا بعض المسائل من أصول النحو لوجدناها مبثوثة في تراث القدماء، مثل القياس الذي هو أحد أدلة النحو، فإذا نظرنا إلى أول من مد القياس فسنجدُه كان حاضرًا مع أبي إسحاق الحَضرميّ، إضافة إلى ذلك شرحه المعلّل, كما يضم إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء الذي يعد أبرز من أسّسوا للسماع، فضلًا عن ذلك يتضح لنا مجهود قطرب تلميذ سيبويه في العلة "[6].

وعند البحث في كتب الشروح لوجدنا أنّ هذه الأصول لم تغبْ عن فكر أصحابها, فقد اعتمدوا عليها واستعملوا أدلتها في تحليل المسائل النحوية كما هو الحال عند القدماء, ولمعرفة مدى تأثير الاصول بكتب الشروح لا بدّ من تعريفِ بعضها والوقوف على استدلال الشراح عليها في تحليل المسائل النحوية. ومن هذه الأصول:

---

[3] – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة: 8 .

[4] – أصول النحو العربي في نظر النحاة: محمد عيد، 6.

[5] - ينظر: الإمام أبو علي الفارسي وأثره في الخالفين من بعده : 15, (بحث).

[6] – النحو العربي والعلوم الإسلامية: الحباس محمد، 57.

السّماع:

السّماع هو الأصل الأول من أصول النحو, ويشمل ما نُقل من كلامِ العربِ عن طريقِ السّمعِ, فيكونُ مباشرًا, أي إنّ الذي سمِعَ نقلَ. ويكونُ غيرَ مباشرٍ وذلك بالنقل عن الراوي. وقد عرّفه بعضهم فقال: إنّ "السماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح ابن الأنباري, فالمصطلحان مترادفان ولعل ابن الأنباري آثرَ (النقل) ليلمح إلى أنّ مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة, ومصادر معقولة, أمّا المنقول فيشمل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما نقل من كلام العرب من شعرٍ ونثر,...وأما المعقول فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما "[7].

وشرط هذا المنقول أن يكون مشهورًا؛ لأنه قد انتقل من حدّ القلة إلى حدّ الكثرة[8].

ومن الجدير بالذكر أنّ بعض أصحاب شروح الكافية لم يتركوا مسألةً إلا أثبتوها بأحد مصادر السماع المعروفة, إذ نجد "أنّ أبا بكر الخبيصي قد اتكأ على هذه المصادر, وكانت معينًا له في كل ما عرضه من أفكار وآراء, أو ما أثبته من أحكامٍ وحُججٍ, فهو لم يترك واحدًا من هذه المصادر إلا عبّ[9] منه ما يكفيه" [10], ففي قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ﴾[11]هو مثال لتعريف الكلمة[12], وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[13]مثال للمبتدأ الذي يأتي تقديرًا[14], ومن كلام العرب ما أورده أحمد بن محمد الرصّاص قوله كذلك في المبتدأ: "تسمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أنْ

---

7 – أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة, 31.

8 – ينظر: لمع الادلة: ابن الأنباري: 45.

9 - العبّ هو أن يشرب الماءَ مرّةً واحدة. ينظر: لسان العرب/ 31/ 2773(عبب).

10 – الموشح: 45.

11 سورة التوبة/ 40.

12 – ينظر: الموشح : 47.

13 - سورة البقرة/ 184.

14 – ينظر: الفوائد الضيائية: 1/ 73.

تراه"[15]. نلحظ من ذلك أن مصادر السماع تعدّ السند الرئيس في تعضيد كل مسألة يريد إثبات صحتها أحد العلماء أو أحد أصحاب الشروح, وإن وجدوا اختلافًا في الفصاحة بين بعض اللغات, فإنهم يرجحون الأقيس والأقرب إلى المعنى. كما هو الحال في عمل (ما) بين لغتي تميم والحجاز[16]

القياس:

القياس في اللغة مصدر " قاس الشيء يقيسه قيسًا أي قدره, والمقياس: المقدار"[17], وجاء في لسان العرب: "قاس يقيس بمعنى قدّر, وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقداره بالنسبة إليه. وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طوله"[18].

وقد عرّفه ابن الأنباري بقوله: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل : هو ربط الأصل بالفرع بجامع ، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدد كلها متقاربة"[19], ومن الأمثلة التي وجدنا أنّ هذه الحدود قد طبّقَ عليها, ما ورد في (الفعل المبني للمجهول), وكيف أنّه قد أخذ أحكامه قياسًا على ما موجود أصلًا, إذ قيل في ذلك: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصلٌ، وفرعٌ، وعِلَّةٌ، وحُكمٌ، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو

---

[15] – منهاج الطالب: 1/ 219.

[16] - تصنيف ما الحجازية والتميمية بين أسطورة النحو التقايدي والرؤية اللسانية المعاصرة: د خالد كاظم حميدي (بحث).

[17] – تهذيب اللغة : مادة (قاس) : 9 / 225 .

[18] – لسان العرب: مادة قاس, 5, 3793.

[19] – لمع الادلة : 93.

ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلِّ قياس من أقيسة النحو"[20].

وقد بيّن الخبيصي هذا المعنى بأن قاسَ الفرعَ على الأصلِ وأنّه يجري مجراه؛ إذ قال: "وأقيم هو مقامه – يقصد المفعول مكان الفاعل– في كونه مسندًا إليه الفعل أو شبهه مقدّمًا عليه, جاريًا مجراه في كل ماله من الرفع لفظًا أو معنًى, والتّنزّل منزلة الجزء منه, وعدم الاستغناء عنه"[21], أو كما قال الشاعر[22]:

وما المالُ والأهلونَ الا ودائعٌ ولا بدّ يومًا أن تُردَّ الودائعُ

القاعدة النحوية:

لقد اتضح لنا جليًا بعد الاطلاع على الشروح, أنّ القاعدة النحوية تشكل اللبنة الأولى التي يبني عليها العالم قاعدته؛ لذا لا يمكن إغفال المعنى الأول للقاعدة إذا ما علمنا أنّ المعاني الأُخر هي فروعٌ عليها, والرجوع إليها ضرورةٌ من ضروراتِ البحث والتوجيه النحوي الذي هو من صنيع النحويين وخضوعه إلى لقواعدَ محددة على أساس الأصول التي اتخذوها من كلام العرب؛ وهذه القواعد تسمى (قواعد التوجيه النحوي), وقد قال عنها تمام حسان: "المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة لِيلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا التي تستعمل لاستنباط الأحكام"[23].

---

[20] – لمع الأدلة: 93.

[21] – الموشح: 175.

[22] – ينسب الى لبيد في ديوانه 170, ينظر: شرح المرزوقي, 1/ 144.

[23] – الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب, 189– 190. دار عالم الكتب, القاهرة, مصر 1420, 2000.

مظاهر الدرس النحوي

بعدما كانت المسائل النحوية ذات طابع ديني واتجاه واحد وهو الحفاظ على القرآن الكريمِ من اللّحن، ذهبت إلى التقعيد والتحليل وتوجيهها توجيهًا علميًّا تتناسب مع المعنى؛ لذلك ظهرت وظائف الدرس النحوي وهي مستنبطة من النتائج الظاهرة على اللغة من عملية الاستقراء والتحليل الوظيفي للمسائل النحوية وهي كالآتي:

1- شيوعُ الظاهرة الواحدة عبر تمريرها ببطون الكتب وعلى مرِّ العقود, فبذلك تنال حظّها في الانتقالِ بكل أشكالها الصّرفية والإعرابية؛ حتى تبلغ من المعاني والدلالات ما يمكن حصره في أُفقِ عصر من العصور أو جماعة من العلماء.

2- يرتبط معنى المسألة النحوية بالخلاف بين النحويين ومنهجه ودراسته؛ لأن أغلب المسائل تدفعها الخلافات, لبيان الأوجه الإعرابية, وتقديم الأدلة على ذلك الاختلاف.

3- تعد قواعد التوجيه النحوي معيارًا لأفكار النحويين وآرائهم , وهي لا تخص زمنًا ما, إذ هي نتاجُ فكرٍ ورؤيةٍ شاملةٍ لا يمكن تجاهلُ مضامينِها وأحكامِها أو الاستغناء عنها.

4- خضوع التوجيه النحوي لتلك القواعد ويمثل تحديدًا للنحوي للالتزام بأبواب النحو وبذلك تُحدّد المادة النحوية واللغوية[24].

5- تضمين الخلاف النحوي للمسائل هو بمنزلة تنشيط وإثبات لملاحظ وأساسيات في النحو, منها عدم نصب الفاعل، أو عدم دخول العامل على العامل, أو حذف مبتدأ (لولا ولوما).

---

[24] – ينظر: القاعدة النحوية: محمود حسن الجاسم, 50/39.

ومن هذه الفوائد والملاحظ, يتبين لنا أهمية القاعدة النحوية وتوجيهها, ومهمة التحليل النحوي وتوجيه المسألة توجيهًا صحيحًا؛ للحفاظ على أهمية اللغة والنطق بها نطقًا سليمًا حفاظا عليها من اللحن؛ وهو أحد أسباب نشأة النحو. وهو ما عمل به بعضُ الدارسين والعلماء أمثال ابن خلدون إذ يقول: "وخشي أهلُ العلمِ منهم أن تفسدَ تلك الملكة رأسًا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم"[25]؛ لذلك دأب علماؤنا على التصدي والخوض في غمار هذه اللغة الحية والمعطاءة في كل مجالات الحياة؛ وقد بيّن هذا المعنى الدكتور مرتاض عبد الجليل بقوله: "ومهما يكن من أمر, فإنّ من إحدى الصفات المميزة للغةٍ أدبيةٍ وحضاريةٍ مثل اللغة العربية, أنّ هذه اللغة تحفل قبل أي شيء بما يعايشه صاحبها ويحيط به ويوظفه لأدنى احتياج من احتياجاته الحسية والمعنوية في حلّه وترحاله, عبر الزمان والمكان في حربِه وسلمِه في جِدِّه وهزله, في انحطاطه وازدهاره,... واللغة العربية في جاهليتِها وإسلامِها لا تعدم مثل هذه الصفة, ولا نقول هذا بعقلية سطحية أو تحت تأثير منومات قومية, بل تراثها اللغوي والحضاري العام"[26].

ولتسليط الضوء على تلك الشروح ارتأينا الوقوف على بيان أحوال أصحابها وحياتهم وبدأنا بصاحب المقدمة ابن الحاجب .

ابن الحاجب:

<u>حياته: (اسمه ونسبه):</u>

هو جمال الدين, أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس[27], وُلد في (أسنا) بأقصى صعيد مصر سنة (570هـ), المقرئ المالكي النحوي الأصولي صاحب التصانيف المنقحة. المعروف بابن الحاجب, اشتغل بالقاهرة في صغره, وحفظ القرآن,

---

[25] – المقدّمة: ابن خلدون, 483.

[26]– في رحاب اللغة العربية, د. مرتاض عبد الجليل, .41

[27] – ينظر: وفيات الأعيان: 3/ 248, وهدية العارفين: 1/ 654– 655.

وقرأه بالسبع, ولازمَ العلماءَ حتى أتقنَ الأصول العربية. وكانت وفاته سنة (646هـ) [28]. ولذلك يعدّ من جهابذة العلماء في عصره حتى وصل إلى هذه المرحلة من الرقي والازدهار مالم يصله من قبله من حيث التلمذة والتدريس في المدارس الدينية وغيرها من مجالس العلم والعلماء, ومن أهم كتبه النحوية المعروفة:

الكافية:

تعدّ كافية ابن الحاجب من المقدّمات النحوية التي جمعت القواعد النحوية مختزلةً. علاوةً على ذلك فإنها احتوت على آراء النحويين؛ لذلك ذهب أصحاب الشروح إلى بيان محتواها, معتمدين بذلك على الشواهد التي تعضد مسائلها النحوية فتارة توافقها وتخالفها تارةً أخرى. وهم بذلك اصطنعوا المسألة على ما استقوه من منابع العلم من الكتب النحوية الرائدة في هذا المجال مثل: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد, والخصائص وسر الصناعة لابن جني. واعتمدوا بذلك على طرائق تفسيرهم وتوجيههم المسألة النحوية, ويُمكن القول إنّها من المقدمات النحوية التي خرج بها أصحابها عن المألوف؛ فقد سلك النحويون الأوائل سبيل سيبويه في تأليف المطولات النحوية حتى القرن الرابع الهجري, إذ قام الزجاجي (337هـ) بمخالفة هذا الطريق عبر كتابه (الجمل), فهو مختصر في قواعد النحو, واهتم بالقضايا النحوية التي يحتاجها النشء [29].

لذلك كان سبب اختيار البحث هو الوقوف على ما أُبهم ولم يتضح معناه في تلك المقدمة النحوية التي تعد من أهم المقدمات التي ظهرت حتى القرن السابع الهجري، فقد اتبع ابن الحاجب أسلوب الفصل بين المادة النحوية وبين المادة الصرفية في كتاب آخر وهو (الشافية). واتسمت كافيته بالإيجاز والاختصار التي أبعدت كثيرًا من

---

[28]– ينظر: بغية الوعاة: 2/ 134, والكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب /3.

[29] - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف, 252- 254.

المناقشات التي تجلب الصعوبة للمتعلم وفيها من الدقة ما يدفع الباحث للوقوف على هذه الجوانب المهمة, ومما يَلفت النظر ما قيل عن ابن حاجب في مقدمته ما ورد عن ابن مالك في (بغية الوعاة) أنه قال: "إنه أخذ نحوه من صاحب المفصّل, وصاحب المفصل نحوي صغير"[30], لكن هذا يقال في تقسيمه الخارجي للمقدمة؛ أما توجيهه للمسائل فلم يكن متكئا على ما جاء به (الزمخشري) في المفصّل ولا سائرًا في ركابه.

ولم يكن بالوسعِ أنْ يبلغَ باحثٌ بهمته العالية – مهما كانت– أنْ يُحيطَ أو يقدرَ في احتواء الشروح كافّة، لذلك سنتعرض لترجمة أصحاب القرنين (الثامن والتاسع) الهجري الذي نوهنا إليه في مقدمة البحث. ومن الشروح لهذه الكافية ما يأتي:

ركن الدين الأسترآباذي[31]:

هو أبو الفضائل السيد ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الحسيني الاسترآباذي[32], اختلفوا في عام ولادته ووفاته حتى اعتمدوا في سنة وفاته على عام (715)هـ , في مدينة أسترآباذ[33]. كان لأستاذه وشيخه نصير الدين الطوسي الفضل في تدريسه وعلو شأنه, إذ التقى به عندما قدمَ ركن الدين إلى مدينة مراغة, حيثُ الأدباء

والفقهاء والشعراء والمحدّثون[34]. وعُرفَ الأسترآباذي بفطنته, التي مكنته من بلوغ تلك المراتب, فقال عنه ابن رافع" وكان يتوقّد ذكاءً وفطنةً"[35].

30– بغية الوعاة: 1– 134.

31 ـ أسترآباذ: بالفتح ثمّ السكون وفتح التاء المثنّاة من فوق وراء وألف وباء موحدة وألف وذال معجمة, بلدة كبيرة مشهورة أخرجت خلقًا من أهل العلم في كلّ فن, وهي من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان. معجم البلدان- ياقوت الحموي: 1/ 174- 175.

32 – ينظر: كشف الظنون: 2/ 1370, والأعلام للزركلي: 2/ 233.

33 – ينظر: بغية الوعاة: 2/ 522, وشذرات الذهب: 6/ 35– 48.

34 – ينظر: معجم البلدان, 8/ 5, وبغية الوعاة 1/ 521.

35 – بغية الوعاة: 1/ 521.

البسيط في شرح الكافية:

يذهب ركن الدين في مسائله النحوية مذهب البصريين, بل هو من اختار لنفسه هذا المذهب, ففي تحليله القواعد النحوية في كتابه (البسيط), نجده قد أصبح أحد نحويّي البصرة. وفي مواضع نجده أنه ينتصر لمذهب البصريين ويوهن ويضعف المذهب الكوفي. كما في قوله:" والصحيح ما ذهب إليه البصريون"[36], وفي آخر يقول:" وقال أكثر البصريين: إنّه لم يتحمل الضمير, وهو الحقُّ"[37]. أمّا ميوله عن المذهب الكوفي قوله:" والذي يدلّ على بطلان مذهب الكوفيين وجهان"[38], وثمّة موضع آخر يصف رأيهم بالضعف[39]. ويُعدّ كتابه (البسيط) المسمّى بـ(الشرح الكبير)[40], من الكتب المهمة من بين مؤلفاته التي شرح فيها الشيخ كتاب (الكافية) شرحًا مفصّلا, إذ اعتمدناه مصدرًا أساسيًا في بحثنا.

ابن النحوية:

اسمه وكنيته ومولده:

هو محمد بن يعقوب بن إلياس, بدر الدين أبو عبد الله الحموي الدمشقي[41], وقيل إنّ التسمية جاءت نسبةً إلى النحو[42]؛ المقصود بكنية (ابن النحوية). ولد سنة تسعٍ وخمسين وستمائة[43], ووفاته كانت عن نيّفٍ وستين سنة[44]. وهذه الرواية إنما تضرب

---

[36] – البسيط: 1/ 172.

[37] – المصدر نفسه: 1/ 327.

[38] – البسيط: 1/ 357.

[39] – ينظر: المصدر نفسه، 1/ 376.

[40] – ينظر: المصدر نفسه, 1/ 34.

[41] – معجم شيوخ الذهبي: 2/ 302– الدرر الكامنة: 5/ 57.

[42] – ينظر: أعيان العصر: ج11/ 73.

[43] – ينظر: بغية الوعاة: 2/ 272.

سنة ولادته لأن عمره سيكون نيّفا وخمسين وليس (ستين)؛ وذلك لأن سنة الوفاة ثابتة عند من نقل ترجمته وهي ثماني عشرة وسبعمائة. وقد ذكر صاحب الترجمة أنّ ابن النحوية اشتهر بالنحو والمعاني والبيان والبديع والأدب, فبرز في هذه العلوم, ودرّسها, وصنّف فيها المصنفات[45] ويقول الذهبي" كان رأسًا في العربية, وفي علم البيان والبديع"[46].

أبو بكر الخَبيصي:

هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد الخبيصي[47], وأُطلق عليه هذا اللقب نسبة إلى قرية اسمها (خبيص) وهي قرية من قرى كرمان, وهذه التسمية تبعد توهم الناس عن بائع الخبيصة[48], يقول السيوطي: "أبو بكر الخبيصي صاحب (شرح الحاجبية) المشهور, وهو ممزوج مختصر متداول بين الناس, سمّاه (الموشح), ولا أعرف من ترجمته زيادة على هذا"[49], وكان تاريخ وفاته بحسب رواية البغدادي في سنة (731هـ) إحدى وثلاثين وسبعمائة[50].

الموشح في شرح الكافية:

---

[44] – درة الاسلاك/ لوحة 182.

[45] – ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب: 1/ 11.

[46] – معجم الشيوخ: 2/ 302.

[47] – ينظر: بغية الوعاة: 1/ 475, وكشف الظنون: 2/ 1371.

[48] – ينظر: مفتاح السعادة: 1/ 172, والخبيصة تعني (الحَلواء) وسميت هكذا لأنها تُخبص أي تُخلط: ينظر: لسان العرب: 13/ 1039(خبص).

[49] – : بغية الوعاة: 1/ 475

[50] – ينظر: هدية العارفين: 2/ 148.

وهو كتاب مهم ألفه الخَبيصي وردَ ذكرُه في هدية العارفين للبغدادي [51], واستطاع أن يجمعَ فيه من الشواهد ما لم أجده عند غيره مما ذكرناه في البحث، وذلك لغزارة تلك الشواهد والأمثلة التي أوردها في كتابه ليعضد بها المسائل النحوية، وأراه في ذلك قريبًا بما فعله ابن هشام في مغنيه, فتراه يمزج بين شرح الكافية وشرحه المسنود بالأمثلة ولا يأخذه الضعف في تحليل مسألةٍ ما, فهو يعطي ما فيها وزيادة, مستعملًا كلام ابن الحاجب بحسب مقتضيات الحاجة من دون خلل أو نقص في النقل إلا ما اختلف في لفظه عند بعض الشرّاح مما لا يُخلّ بمفهوم المسألة.

ابن جماعة:

اسمه ومولده:

بدر الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ الإمام الزاهد أبي إسحق إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي الأصل, ولد ليلة السبت رابع ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين وستمائة بحماة, وسمع الحديث واشتغل بالعلم, وحصل علومًا متعددة, وتقدّم وساد أقرانه[52].

ألقابه:

ومن ألقابه:

1- بدر الدين بن جماعة. 2- قاضي القضاة.3- شيخ الاسلام[53].

وفاته:

---

[51] – ينظر: هدية العارفين: 2/ 148..

[52] – البداية والنهاية : ابن كثير، 14/ 163.

[53] – ينظر: طبقات الشافعية الكبرى, 9/ 1311.

تذكر المصادر أن وفاته كانت سنة (733هـ) بالقاهرة[54]. وكذلك ذكر الرواة أن لوفاته حدثًا مهمّا, وكانت جنازته حافلة هائلة[55].

كتابه:

يعدّ شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة من الشروح المهمة التي نالها من التحقيق ما يدلّ على أهميتها, فقد قام بعنونة الموضوعات, وتفصيل المقدّمة وشرحها وتوضيحها, يُزاد على ذلك التوقيفات من الفصول وغيرها كانت شاهدةً وحيّةً في شرحه, وأيضًا نجد أنّ ذكر العلماء السابقين له حاضرًا ومتسلسلًا والأخذ بآرائهم نحو الفائدة لكن على وجه الإيجاز والاختصار مبتعداً عن التفصيل, وإذا ما وجد جانبًا من المسألة النحوية يحتاج إلى توضيح أكثر فهو يعمد إلى التعداد الموجز، وهذا المبدأ أشبه بأسلوب ابن الحاجب صاحب الكافية نفسِها.

أحمد بن محمد الرّصّاص (ت 800هـ):

أسمه وكنيته:

هو أحمد بن محمد بن علي بن محمد الرّصّاص، من علماء القرن التاسع أخذ علومه على يد علي بن أبي القاسم[56].

منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب:

يقول صاحب التحقيق في هذا الكتاب: "وأستطيع أن أُؤكد أنّ هذا الكتاب متى قرأه روّاد اللغة والنحو, فسوف يكون له شأن عظيم في مناهج تدريس النحو بالجامعات الإسلامية, لما يتسم به من منهج دقيق, وحوار لطيف, ومناقشات جيدة, واهتمام في المسائل الخلافية, وقدرة على النقد, وعناية بتهذيب العبارة "[57].

---

[54] – ينظر: طبقات الشافعية:, 9/ 139, والنجوم الزاهرة: 9/ 219.

[55] – ينظر: البداية والنهاية: 14/ 163.

[56] – مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: عبد الله محمد الحبيشي, 384.

[57]– منهاج الطالب الى تحقيق كافية ابن الحاجب: 1, 41/ 42.

أسلوبه:

امتاز اسلوب ابن الرصاص بالحدة والصعوبة في بعض المواضع من كتابه , وذلك لتمكنه واطّلاعه على آراء من سبقه من العلماء الأوائل ولا سيّما أصحاب المدرستين البصرية والكوفية, وهذا يعطيه صفة التوضيح والدلالة , ولشدة حرصه على ذلك يظهر عنده التكرار كما في هذه العبارة "قوله في زيادة (لا) : (وقلّت زيادته قبل أقسم ؛ أي : وقلّت زيادتها قبل أقسم) , فقد أعاد كلام ابن الحاجب من غير زيادة وهذا تكرار مخلّ"[58].

الإمام صلاح بن علي بن محمد:

اسمه: صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم, المتوفى سنة تسع وأربعين وثمانمئة[59], ويلقب بالمهدي لدين الله, وكان واعيًا مبرزا في علوم الاجتهاد, وذا ورع شحيح وبايعه علماء صنعاء, إذ المدارس العلمية والدينية بأبهى علوها ومستواها آنذاك([60]).

كتابه: النجم الثاقب:

يُعدّ هذا المؤلّف من الكتب العلمية المميزة؛ لكون مؤلفه عالم حذق, أراد إبراز ما اختزل في شرح الكافية, وشرح الشواهد وبيان موطن الاستشهاد فيها, وكان أسلوب صاحبه أسلوبًا واضحًا يميل إلى السهولة والتفصيل المُيَسّر, مع ذكر الشواهد من القُرآن الكريم والأبيات الشعرية. أمّا عن تلمذته فلم يُذكر أحدٌ من شيوخه أو حتى من تلامذته, سوى ما نقله عن والده[61].

---

[58] – منهاج الطالب:82

[59] – ينظر: النجم الثاقب: 1/ 1.

[60] – ينظر: غاية الأماني, 2/ 573.

[61] – ينظر: النجم الثاقب, 1/ 46

شهاب الدّين الهندي:

هو شهاب الدّين أحمد شمس الدين أبي القاسم عمر الزاولي[62], ومن ألقابه (الهندي)؛ لأنه عاش في بداية حياته في الهند في مدينة (دولة آباد دلهي), ودرس بها العلم فبرز في الفقه والأصول والعربية وصار إماما في العلوم[63], حتى وافاه الأجل بمدينة جنفور, لخمس بقين من رجب سنة(848هـ)[64], ودفن في الجانب الجنوبي من مسجد السلطان إبراهيم الشرقي ومدرسته[65].

كتابه:

لم يعتمد شهاب الدّين على شرحه لكافية على نحويين معينين, ولم يتبنّ مذهبًا في تحليله, وإنما كان يذكرهم بين فينةٍ وأخرى, بما يخدمُ المسألة, وبما يراه صحيحًا. وكان يسمّي العلماء بأسمائهم كسيبويه وأبي علي وابن السراج والمبرد. وكان أكثر ما يشير بكلمة(البصريين والكوفيين), وأظنه يعني بعضًا, لأنه ذكر في موضع ما (والبصرية). والمقصود هنا رأي أغلب المدرسة البصرية, والله أعلم.

الملا جامي:

عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي, ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) سنة (817 هـ – 1414م) وانتقل إلى هراة. وتفقه وصحب مشايخ الصوفية, وحج سنة (877هـ), فطاف في البلاد, وعاد إلى هراة فتوفي بها سنة (898هـ – 1492م).

---

[62] – ينظر: هدية العارفين: 1/ 127, وكشف الظنون: 75/1.

[63] – ينظر: الأعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام, 3/ 233.

[64] – ينظر: كشف الظنون: 2/ 1725, وهدية العارفين: 1/ 127.

[65] – ينظر: سبحة المرجان: 39., وأبجد العلوم: 3/ 219.

له تفسير القرآن, وشرح فصوص الحكم لابن عربي, وشرح الكافية لابن الحاجب, وهو أحسن شروحها, سمّاه الفوائد الضيائية, والدرر الفاخرة في التصوف والحكمة, وشرح الرسالة العضدية في الوضع, وغير ذلك[66].

كتابه: (الفوائد الضيائية):

يعدّ هذا الكتاب من الشروح المهمّة؛ لأنّه شرح متنًا مهمًّا في النحو وهو الكافية لابن الحاجب, وجاء موضحًا لما كان غامضًا من الألفاظ, ليسهل على القارئ ما صعُب منه, ونلحظ أنه قد جمع ما في الشروح السّابقة. ولأهميته وضعه العلماءُ اللاحقون نصب أعينهم فاحتل مساحةً علمية بين أوساطهم, لذلك نجد الحواشي والملاحظ الكثيرة عليه.

وقد وضع أحد الباحثين بعض الميزات على هذا الكتاب, منها:

- حرَص الجامي في أثناء شرحه الكافية على إيفاء المراد وأضاف من عنده زيادات كثيرة من توجيهات وتعريفات وتعليلات.
- لم يكن موقفه من هذه الكتب موقف التسليم المطلق؛ وإنما ينظر إليها من موقف الفاحص الناقد.
- إنّ الجامي في شرحه للكافية تأثر بالرضي بحيث يبدو أنّه لخّص شرح الكافية للرضي[67].

---

[66] – ينظر: الأعلام: للزركلي, 3/ 296. الفوائد البهية: العلامة أبي الحسنات اللكنوي الهندي,86. شذرات الذهب, لأبي الفلاح عبد الحي الحنبلي,7/ 360– 361.

[67] – تعريضات الجامي على الرضي في شرح الكافية, (مجلّة).

الفصل الأول

(الأسماء)

الفصل الأول

(الأسماء)

توطئة:

لقد دأبَ النحويونَ على إظهارِ الكلمةِ وهي في إطارِ مجموعةٍ من الألفاظِ تربطها روابطُ لفظيةٌ مثلُ الأدواتِ, وروابطُ معنويةٌ مستقرةٌ في أذهانِ المتكلمين. فالمتكلمُ يسعى إلى ضَبْطِ كلماتِه وقد أسندَ وعلّقَ بعضَها ببعض. وهذا هو مفهومُ الجملةِ كما عُرّفت فيما بعدُ عند التابعين؛ لذلك نجدُ أنّ "الباحثَ في مفهومِ الجملةِ عند النحويين الأوائل من العرب, لا يجدُ لها تعريفًا متفقًا عليه عندهم, شأنهم في ذلك شأنُ غيرِهم من اللغويين, وأولُ ما يتبادرُ إلى الذهنِ في بيانِ ذلكَ المفهوم كتابُ سيبويه, إذ لم يعرّف سيبويه (ت 180هـ) الجملةَ, ولا وردت في كتابِهِ مصطلحًا؛ وإنما وردت في مواضيعَ عدّةٍ منه؛ بمعناها اللغوي. وقدْ تردّدَ في كتابهِ ذكرُ مصطلحِ (الكلام) كثيرًا بمعانٍ مختلفةٍ.

وإذا ما تتبعنا أقوالَ بعضِهم نجدُ ثمّةَ صلةً وثيقةً بين الجملةِ والكلام. وهذا ما لوحظَ في بعضِ التعريفات عندَهم، كما في قولِ ابن جني: "وأمّا الكلامُ فكلّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ بمعناه"[68], وهنا نجد أنّه يقتربُ من مفهوم الجملةِ من حيثُ الفائدة, وقد مثّل له بقوله: "زيدٌ أخوك, وقام محمد, وضربَ سعيد, وفي الدار أبوك, وصه, ومه, ورويد, وحاء وعاء في الأصوات, وحس, ولب, وأفّ, وأوّه"[69].

وهنا يمكن القولُ إنّ الكلامَ أوسعُ من الجملة. لذلك لم يذكرْ سيبويه المصطلحَ؛ لأنّه في صددِ تفسيرِ كلامَ العربِ كلّه بما فيه الجملةَ المقتصرةَ على الإسناد والتعليق. وقد عرّف ابن هشام الجملة بقوله: "عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد, والمبتدأ وخبره كزيد

---

[68] – الخصائص: 1/ 17.

[69] – المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

قائم, وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضُرب اللّصُّ, وأقائم الزيدان؟ وكان زيدٌ قائمًا, وظننته قائمًا"[70]

وإذا أردنا أن نقسم الجملة العربية فإننا أمام نوعين من الجمل وهما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية. والجملةُ سواءٌ أكانت فعليةً أم اسميةً فهي "كلّ كلامٍ مفيدٍ مستقلٍ بنفسه"[71].

المبحث الأول

المرفوعات

(المبتدأ والخبر):

أولًا: المسند إليه (المبتدأ).

الجملةُ الإسميةُ في هذا البحثِ هي عبارةٌ عن إسنادٍ جاءَ بفائدةٍ يَحسُنُ السكوتُ عنده إذا أدّى معنًى ما, ويزداد على هذا الإسناد كلّ متعلّقٍ وكلّ قيدٍ, وذلك لكونِه جزءًا من التركيب النحوي والمعنى المؤدّى به. ولكونِ الجملةِ اسمية, فإنّ الحديث يدور في المبتدأ والخبر, فالمبتدأ هو "كلّ اسم ابتُدئَ ليُبنى عليه كلام..."[72], فهو لا يؤدي معنًى إلّا أن تُسندَ إليه كلامًا. كما في قول ابن الحاجب: **"ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية, مسندًا إليه"** [73].

ويرى ركن الدين أنّ قوله (الاسم) بمعنى المقصود في كلامنا, وهذا الاسم هو المبتدأ (المجرّد)؛ احترازًا عن تأثير العوامل اللفظية, مثل كان وأخواتها وإنّ وأخواتها [74]. فتجريدُ الاسم من العوامل يُعطيه منزلة الابتداء وفتح المجال كاملًا للبناء والإسناد

---

70 – المغني: 2/ 43.

71 – الجملة العربية: عبادة محمد إبراهيم, 24–25.

72 – الكتاب: 2/ 126.

73 – الكافية: 15.

74 – ينظر: البسيط: 310/1.

عليه. وللمتكلّم حقٌّ في تجريد المبتدأ؛ لبلوغ الفائدة؛ لأنّ العواملَ اللفظيةَ تجرّه إلى غير معنى. وهذا ما لمسناه في قول ابن يعيش: "وإنّما اشتُرِط أن يكون مجرّدًا من العوامل اللفظية؛ لأنّ المبتدأ شرطه أن يكونَ مرفوعًا, وإذا لم يتجرد من العوامل, تلعّبتْ به, فرفعته تارةً, ونصبته أُخرى, نحو: (كانَ زيدٌ قائمًا), و(إنَّ زيدًا قائمٌ), و(ما زيدٌ قائمًا), و(ظننتُ زيدًا قائمًا). فإذا كان كذلك, خرجَ عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعلِ والفاعلِ"[75], فالأستراباذي (ركن الدين) يبحث عن القصد والمعنى الذي يُراد به من الجملة الاسمية وما تحمل من معنًى, لذلك كان في ظنّه أنّ العوامل تشتت المنفعة المتحصلة من الاسم, وذلك لأنه قد يشبه الفعل والفاعل كما في قول ابن يعيش.

وفي هذهِ المسألةِ يرى محمد بن أبي بكر الخَبيصي أنّ العواملَ اللفظيةَ تُقسّم على قسمين وهما: "حقيقة كـ (كان) و(إنّ) و(ظننتُ) أو حكمًا دونها كـ(مِن) في قوله تعالى[76]: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾"[77]. والحكم يعني به هو التأثير بما بعده لفظًا ومعنًى: فاللفظ هو الجرُّ, والمعنى هو الابتداء. إلّا أنه ليس حقيقيًّا؛ لأنه قابل للحذف, لزيادته كما هو الحال في بقيةِ حروفِ الجرّ الزائدة في القرآن الكريم فهي لا تخلو من فائدة, كما قال الزركشي: "ومرادهم أنّ الكلام لا يختل معناه بحذفها... لا انّه لا فائدة فيه أصلًا, فإنّ ذلك لا يجوز من واضع اللغة فضلًا عل كلام الحكيم. وجميع ما قيل فيه زائد, ففائدته التوكيد"[78], ويؤكد ابن جماعة على زيادتها, وإنها مبتدآت – أي ما

---

[75] – شرح المفصل: 1/ 221.

[76] - سورة فاطر: 3.

[77] – ينظر: الموشح/ 179.

[78] – البحر المحيط في أصول الفقه: 2/ 200.

بعد هذه الحروف– وليست مجردة عن العوامل[79], لأنّ العامل اللفظي إذا لم يكن مؤثرًا في المعنى[80]؛ فهو في حكم العدم.

فالمبتدأُ إذنْ هو لفظٌ وُضعَ ليُمثلَ جملةً اسميةً, يُراد منها معنًى معينٌ يؤديه المتكلم على وفق حقلٍ محدود من حقول المعرفة والكلام. فهو المنطلق اللفظي الذي على أساسِه تُبنى الجملة. وهنا يأتي السؤال بشأن الآية, وهو أنه إذا لم يكن ما قبل الاسم عوامل لفظية فلماذا لم يُبتدَأ به مباشرةً؟, وما المعنى المضاف إلى التوكيد في الآية الكريمة (هل من خالقٍ غير الله)؟. الجواب: هو المعنى الذي أداه الاستفهام في الآية المباركة, جاء في اللباب: "قال المفسرون: هذا استفهام على طريق التنكير كأنه قال: لا خالق غير الله يرزقكم"[81]؛ فلا يمكن البدء بالاسم (خالق), (هل خالقٌ غير الله) فإنّ فيه من التشكيكِ ما يُضعف كلامَ الله. والاستفهام يصبح حقيقيّا يراد منه الجواب[82], فبإمكان المشركين أو الكافرين أن يقولوا (نعم), لذلك كان مجيء (مِن) الجارّة في محلها.

وقوله: (مسندًا إليه) فالضميرُ (الهاء) عائدٌ على المبتدأ. وقوله: (مسندًا إليه) احترازًا من الخبر لأنه مسند[83], إنْ كان مؤخرًا أو مقدّمًا؛ فالإسناد يفرضه المعنى, كما في قول أبي بكر الخبيصي: "(زيدٌ قائمٌ), و﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[84], و﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

---

[79] – شرح الكافية : 98. يعني أنّ ابن جماعة هنا يُشكل على قول ابن الحاجب؛ حين قال: (المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية)، فالأفضل كان هو (عن العوامل اللفظية غير الزائدة), بدليل زيادة (مِن) وتعدّ من العوامل.

[80] – ينظر: الفوائد الضيائية, 1/ 74.

[81] – اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل, 16/ 102.

[82] – ينظر: معاني النحو, د. فاضل السامرائي: 4/ 205.

[83] – ينظر: منهاج الطالب, أحمد الرّصّاص, 1/ 219.

[84] - سورة البقرة: 184.

أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ "[85], فـ(قائمٌ) مسندٌ إلى (زيد) و (خير لكم) مسندٌ إلى المصدر المؤول (صيامكم) و (سواءٌ) مسندٌ إلى التقدير (إنذارهم). لأنّ (سواءٌ) في محلّ رفع خبر مقدّم[86].

ومن هنا يتبيّن أنّ التركيب النحوي والشكلي للجملة الذي اعتمده أصحاب الشروح يُجاري ما أشار إليه ابن الحاجب؛ وهو أنّ المبتدأ هو (المسند إليه) والخبرُ هو (المسند). لكنّ القدماءَ وفي مقدمتهم سيبويه يرَونَ أنّ البناءَ من أساسيات التركيب؛ لأن أجزاءَ البناء, تُكمل الواحدة منها الأخرى. كذلك الكلام؛ فهو عند سيبويه يتكون من تركيبٍ لم يسمّه جملةً بل كلامًا يتكون من (المسند والمسند إليه), إذ يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغني واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدًّا فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك: وهذا أخوك"[87], وقد شبّه السيرافي الإسناد عند سيبويه كما ينقلون حديث رسول الله (صلى لله عليه وآله)؛ إذ قال: " وإنما كان المسند الحديث، والمسند إليه المحدّث عنه، كقولنا في الحديث الذي يحدّث به عن النبي صلّى الله عليه وسلّم هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فالحديث هو المسند، ورسول الله هو المسند إليه"[88].

وكلام سيبويه لا يحتاج إلّا أنْ تعامله معاملة الحساب, فإنك لا تقول: اثنين إلّا إذا أسندته إلى الواحد. وقد ذهبَ ابن جني إلى هذا الإسناد جاعلًا المبتدأ مسندًا إليه كما في قوله : "فما بالُ الفاعل خالف المبتدأ... وكلاهما محدّثٌ عنه ومسند إليه"[89]. وهذا

---

[85] – الموشح: 179. سورة البقرة: 6.

[86] – ينظر: الإعراب المفصل, بهجت عبد الواحد صالح: مج1/ 15.

[87] – الكتاب: 1/ 23.

[88] - شرح كتاب سيبويه: 1/ 173.

[89] – سر صناعة الإعراب: 1/ 288.

هو مذهبُ أصحابِ الشروح والنحويين. فحين تريدُ أن تحكمَ على الاسم (المبتدأ) تسند إليه الحكم؛ والحكم في الجملة الاسميةِ هو الخبرُ.

أنماط المبتدأ

1- وقوع المشتق مبتدأ:

هذا هو النوع الثاني من المبتدأ الذي يرفعُ اسمًا كما هو المبتدأ الأول. وقدّر لنا هذا التقسيم لما وجدنا مضمونه في الشروح. فهذا النوع هو من المشتقات فإذا وقع المشتق خبرًا حصلَ في ذلك خلافٌ بين النحاة، ولا سيّما إذا كان اللفظُ المشتقُ مقدّما نحوَ قولنا: (المنطلقُ زيدٌ)[90] . **وقوله: "أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام"**[91]؛ فهي مشروطةُ العمل بإحدى أدوات النفي وأدوات الاستفهام[92], وهذا المبتدأ أضعفُ عند موازنته بالنوعِ الأول وذلك الضعف نعزوه لسببين:

1- احتياجه إلى عاملٍ يُقَوّيه على الرفع.

2- جواز تأخره وجعله خبرًا كما هو حالُ المشتقاتِ في إتمام الفائدة في الجملة الاسمية؛ كقولنا: (زيدٌ المنطلق)، وذلك التقديم والتأخير بحسب السّياق والمعنى؛ كأنك تريدُ أنْ تبيّن أنّ الانطلاق كان من زيد لا من غيره[93], ويظهر أنّ المشتق في تقديمه قد جرى تغييرٌ في حكمه النحوي وانتقالٌ من بابٍ إلى باب. ولا يتحقق ذلك إلا كما ذكرناه آنفًا، وهو أن يكون مسبوقًا بنفي أو استفهام؛ كذلك بما يتطلبه المعنى ويقتضيه السياق؛ فما كان يحقق الفائدة ففي تقديمه يستقرُّ تركيب الجملة ويفيد الإسناد المعنى

---

90 – ينظر: مغني اللبيب: 2, 451.

91 – الكافية: 15.

92 - حدد ابن الحاجب حرف النفي وألف الاستفهام, لكنّ العربية فيها ما يتعدّ هذين الحرفين؛ مثل: "هل ذاهبةٌ جاريتاك, ولا قرشيّ قومك", ينظر: الموشح/ للخبيصي: 180.

93 – ينظر: دلائل الإعجاز/ 177.

المطلوب. والسبب في إعراب الظاهر (فاعلًا)؛ وذلك لشدّة شبه الصفة بالفعل, فسدّ الفاعل مسدّ الخبر[94], ولأنّ الفعل يحتاج إلى الفاعل ولا يحتاج إلى الخبر.

والإسناد في قوله" **ما قائم الزيدان**"[95] بحسب الآتي:

قائم = مسند.

الزيدان= مسند إليه.

وجُعل (قائم) مسندًا لأنكَ تريدُ إسنادَ القيامِ إلى (الزيدان), وذلك "لأنّ قائمٌ هاهنا مبتدأ مع أنه ليس مسندًا إليه, و(الزيدان) فاعل له سادّ مسدّ الخبر, على أنّ معنى الكلام يتمّ بهذه الصفة مع الفاعل, كما يتمّ بالمبتدأ مع الخبر"[96], وعليه فإنّ تركيب الجملة ينتهي إلى المعنى بالوضع المناسب للألفاظ بحسبَ ما تقتضيه دلالة ذلك المعنى, فتارة نجد المسند إليه (المبتدأ) يتقدَم على الخبر (المسند), ويتأخر إذا كان المسند صفة تارةً أخرى, وأُريد بها التقدّم. جاء في المنهاج: "فحصل من كلام الشيخ: أنّ المبتدأ يكون مسندًا إليه, وهذا هو الأكثر, وقد يكون مسندًا وهذا إذا كان صفة"[97], لكنّها كما قلنا مشروطة ومقيّدة. وهذا ما ذهب إليه المهدي (صلاح بن علي) بأنها لا تكون مبتدأ إلّا مع النفي والاستفهام, خلافًا للكوفيين والأخفش, ولأنها خرجت عن المبتدأ لأنه (مسندٌ إليه) [98]. فالأخفش والكوفيون يجوزون عمل الصفة ورفعها الظاهر على أنه فاعل من دون قيد أو اعتمادها على النفي والاستفهام, نحو: (قائم الزيدان), كما جوزوا: (في الدار زيدٌ), وهو عمل الظرف من دون اعتماد[99], وقد استحسن الملا جامي في

---

[94] – ينظر: الموشح, 179.

[95] – الكافية: 15.

[96] – البسيط: 1/ 310–311.

[97] – منهاج الطالب: أحمد بن الرصاص: 1/ 220.

[98] – ينظر: النجم الثاقب: صلاح بن محمد: 1/ 228.

[99] – ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 226.

فوائده؛ هذا الرأي مع علمه بقباحته عند سيبويه, وذلك في قوله: "وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح, والأخفش يرى ذلك حسنًا, وعليه قول الشاعر:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم [100]

فـ(خيرٌ) مبتدأ و(نحن) فاعلُه, ولو جُعلَ (خير) خبرًا عن (نحن) لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو (من) بأجنبي[101], وهو غير جائز؛ لضعف عمله, بخلاف ما لو كان فاعلًا؛ لكونه كالجزء"[102].

وهذا بيان واضح في تقديم الصفة على أنها المقصودة وإن كانت خبرًا في عُرف النحويين؛ والغرض من تقديمها غير الغرض التي كانت عليه في التأخير, كما في قول الشاعر وقد عاش عمرَه همًّا وحزنًا:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزنِ[103]

قيل فيه " وإذا قُصدَ النفي بغير مضافًا إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ, ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح, ويسد مسد خبر المبتدأ"[104], فالغرض من تقديم الصفة؛ أنها نتيجة يريد بيانها الشاعر لعمره المهموم والمحزون.

---

100 - عجز البيت هو: إذا الداعي المثوّبُ قال يالا, البيت لزهير بن مسعود الضبي, ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 184.

101 – بمعنى أنّ فاعله الذي يسدّ مسد الخبر جزء منه, فلا يّعدّ أجنبيًا لأنه عمل به, أمّا إذا كان الخبر مقدمًا فالمبتدأ بعده يعدّ أجنبيًا لأنّ الخبر لا يعمل بالمبتدأ وليس جزءًا منه. ينظر: شرح التسهيل: 1/ 274.

102 – الفوائد الضيائية: **1/ 77– 78.**

103 – البيت من البحر المديد وهو لأبي نواس, ينظر: شرح التسهيل: 1/ 275.

104 - شرح التسهيل: 1/ 275.

أمّا ابن النحوية فإنّه أَشكلَ على ابن الحاجب على أنّه ليس كلّ صفة مسبوقة بنفي أو استفهام ترفعُ الظاهر وتعرب مبتدأ إذ قال: "وكان ينبغي أن يزيد مُستغنى به؛ لئلا يرد عليه: أقائمٌ أبوه زيدٌ؛ فإنها رفعت ظاهرًا وليست مبتدأ"[105], وذلك لأنّ الظاهر (المرفوع) لم يتم المعنى بذكره, ففيه ضميرٌ يعود على متأخر لفظًا ومعنًى, فالإسناد لم يحصل به تمامًا، ويمكن أن يكون هذا مقصد ابن النحوية في معنى الاستغناء.

2- **الصفة (الرافعة لضمير):**

وهو المشتق الذي يرفع ضميرًا, كما في قولنا: (أقائمان الزيدان), لكنّه ليس مسندًا إليه, أي: ليس (مبتدأ), ودليله في ذلك "أنّه لو كان كذلك لكان مسندًا إلى (الزيدان), ولو كان كذلك لم يَجُز تثنيته لإسناده إلى الظاهر حينئذٍ"[106]. بمعنى أنّ الأصل (الزيدان قائمان), مبتدأ وخبرٌ. وإنّما لم يكن (مبتدأً) لأنّ فيه معنى الفعل, والفعل يكون بصيغة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع, كقولنا: (قام زيدٌ), و(قام الزيدان), و(قام الزيدون). فإذا اتصل به ضمير (الألف أو الواو) رفَعَ ضميرًا مستترًا. وابن الرصّاص يوجبُ ذلك كما في قوله: "فإنّ قوله: (أقائمان) خبر, و(الزيدان) مبتدأ, ولا يجوز خلافه؛ لأنّ الصفة رفعت مضمرًا مستترًا؛ لأنها إذا ثنّيَتْ أو جُمعتْ ففيها ضمير مستتر, والألف حرف للتثنية لا ضمير"[107], فالضمير المستتر هو الفاعل؛ والرأي نفسه عند صلاح بن علي بقوله: "وفاعلها مستتر فيها"[108]. وما يدل على استتار الفاعل؛ أنّه لا يجوز الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة؛ لأنّ (الزيدان) مبتدأ في الأصل وحقه التقديم[109].

---

105 – ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب: 1/ 66.

106 – البسيط: 1/ 311.

107 – منهاج الطالب: 1/ 220.

108 – النجم الثاقب: 1/ 229.

109 – ينظر: الفوائد الضيائية: 1/ 78, الحاشية.

أمّا إذا طابقت الصفة ما بعدها؛ فإنه يجوز الأمران فيها. والمطابقة هنا نقصد بها (الإفراد) مع قيد النفي والاستفهام، نحو: (أقائمٌ زيدٌ) و (ما قائمٌ زيدٌ). وفي هذا الجواز قدّر ركن الدين الأستراباذي الحالة الثانية والسبب في كونها خبرًا؛ وهي أن تكون الصفة مبتدأ والمفرد الذي بعدها فاعلًا سدّ مسدّ الخبر, أو أن تكون خبرًا والمفرد الذي بعدها مبتدأ؛ لأنها رافعة للمضمر[110], ومع استتار الضمير ومطابقة المفرد قوله تعالى: قَالَ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾[111], فالمعنى هنا هو الذي حكم على الإعراب، فإذا قلنا إنّ المشتق خبرٌ مقدّمٌ وذلك للاهتمام والعناية قال فيه بعض البلاغيين: "لأنه كان أهم عنده, وهو عنده أعنى, وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته, وأنّ آلهته ما ينبغي أنْ يرغب عنها أحد"[112], أما إذا أخذ الحكم الأصلي للتقديم وهو المبتدأ، فقيل عنه إنه أولى لعدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي[113], أي بين (أراغب) و(عن آلهتي), وفيه معنى الاستمرار بالإنكار عن آلهة أبيه، وذلك لما في الفعل من التجدد والحدوث, والاستمرار في الاسم, لذلك اختيرت الصفة.

أمّا المطابقة في **(التثنية والجمع)**, ففيها خلاف؛ فهي عند ركن الدين أنّ جواز الأمرين غير جائز عند الأكثرين[114] وابن جماعة يجوزه بقوله: "ليس شرطًا, بل ما يفرد للمثنى, والمجموع مثله في جواز الأمرين؛ مثل: (أجُنُبٌ الزيدان), و(أجُنُبٌ الزيدون)"[115], فالجُنُبُ يُطلق على الواحد والاثنين والجماعة بلفظٍ واحدٍ أي بلفظِ

---

110 – ينظر: البسيط: 1/311– 312.

111 – سورة مريم/ 46.

112 – الكشاف: 3/ 20, وينظر: الجامع الكبير: ابن الأثير,110.

113 – ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 187.

114 – ينظر: البسيط, 1/ 212.

115 – شرح الكافية: 98.

المفرد[116] ,وكذلك الحال عند ابن الرصّاص فلم يمنع جواز الأمرين[117], أمّا الملا جامي فقد رسمَ ثلاثةَ تراكيب ينتقلُ فيها الإسناد حيث يجد المعنى مفاده من أحدِ تلكَ التراكيب, وهي كالآتي:

1- **أقائمان** = خبرٌ مقدم.

الزيدان = مبتدأ.

2- **أقائم** = مبتدأ.

الزيدان= فاعل سدّ مسدّ الخبر.

3- **أقائم زيدٌ** = يجوز فيه الأمران[118].

ثانيًا: <u>المُسند به (الخبر):</u>

وهو الركن الثاني من الجملة الاسمية؛ وفيه تتمّ الفائدة والإخبار عن المبتدأ (المسند إليه)، تقدّمَ أو تأخّر, وهو في الاحتياج واللزوم كالفاعل؛ إذ ورد عن سيبويه ذلك في قوله: "فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[119]. وقد عرّفه ابن الحاجب "**هو المجرّد المسند به المغاير للصفة المذكورة**"[120],إلّا أنّ ابن الحاجب لم يُحدد اسميته, بقوله: (هو المجرّد), على العكس من سيبويه فقد حدد اسميته؛ لأنّ المجرّدَ فيه أنواعٌ على رأي ركن الدين فهو" شاملٌ للخبرِ وغيره من المبتدأِ والأسماء المجرّدة من العوامل, والأفعالِ المجرّدة لا للإسناد"[121], أي إنّ هذه الأنواع لا

---

[116] – ينظر: ابن النحوية, 1/ 66.

[117] – ينظر: المنهاج, 1/ 221.

[118] – ينظر: الفوائد الضيائية, 1/ 81-82.

[119] – الكتاب: 1/ 23.

[120] – الكافية: 15.

[121] – البسيط: 1/ 313.

تكون خبرًا إلّا إذا تحقق بها الإسناد. ويُشكِل ابن جماعة على لفظ (المجرّد), وينفي قوّةَ عملِ المبتدأ, إذا ما وُزنَ بالفعل, وهو يجانب قولَ سيبويه في ذلك, كما في قوله: "فالأَولى: من غير الزائدة؛ ليدخل: (ما زيدٌ بقائمٍ) في لغة تميم فإن (بقائمٍ) عندهم خبر المبتدأ. ثم التحقيق أنه ليس مجردًا, وهو مذهب سيبويه؛ لأن المبتدأ عنده عاملٌ في الخبر, وهو الحق؛ لأن الفعل أقوى في العمل من الابتداء ولا يعمل في مرفوعين؛ فالابتداء . وهو عامل ضعيف . أولى أن لا يعمل في مرفوعين, ولا يصح أن يكون الخبر عاملاً في المبتدأ , كما قال بعضهم؛ لأنه إذا كان مشتقاً رفع ظاهرًا أو مضمرًا, مثل: (زيدٌ قائمٌ أبوه), فيلزم أن يكون عاملاً في مرفوعين : فاعله والمبتدأ, وهذا لا يصح؛ لأنه اضعف من الفعل, فأولى أن لا يعمل ذلك. لا يقال: يجعل (قائم أبوه) مبتدأ مؤخرًا و (قائمُ) خبره, والجملة خبر المبتدأ؛ لأنك تقول: (رأيت زيداً قائماً أبوه) , فعُلم أن (أبوه) فاعل (قائما) مرتفع به , فلا يصلح أن يرفع غيره. أما الخبر الجامد فلا يتحمل الضمير؛ خلافا لبعض الكوفيين [لنا] لا يصلح أن يكون عاملًا, فلا يتحمل ضميرًا, بخلاف المشتق"[122]، فالكوفيون يُجوزونَ تضمينَ الاسم المحض إذا كان خبرًا للضمير, بحجّية قربهِ من معنى الصفة, كقولك: زيدٌ أخوك, بمعنى زيدٌ قريبك[123], بخلافِ البصريينَ الذين ألقوا بدلوهم حتى انتهج ابن جماعة منهجهم في هذه المسألة. إذ لا يجوزون تضمينه للضمير لأن أصلَ التضمين عندهم خاصّ بالفعل أو ما شابه الفعل من الأسماء كاسم الفاعل والصفة المشبه به[124].

العامل في الخبر والمبتدأ:

اختلفَ النحويونَ في الرافعِ للمبتدأ ومن بعده الخبر, فكان من ذلك أنْ "ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر, والخبر يرفع المبتدأ, فهما يترافعان... فاحتجوا بأنْ قالوا:

---

122 – شرح الكافية: 99.

123 – ينظر: الانصاف: 1/ 53,(مسألة/7).

124 – ينظر: المصدر نفسه

إنما قلنا إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر, والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بدَّ له من خبر, والخبر لابدّ له من مبتدأ, ولا ينفك أحدهما من صاحبه, ولا يتمّ الكلام إلّا بهما... ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا, قال الله تعالى:﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[سورة الإسراء110/17] فنصب (أيًا ما) بـ (تدعوا), وجزم (تدعوا) بأيًاما, وكذلك قوله تعالى:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾[النساء/ 78]. فكان كل واحدٍ منهما عاملًا ومعمولًا" [125].

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ "المبتدأ يرتفع بالابتداء, وأمّا الخبر فاختلفوا فيه؛ فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده, وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا, وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ, والمبتدأ يرتفع بالابتداء"[126]. ويذهب ابن عقيل إلى أنّ أعدل المذاهب هو مذهب سيبويه في أنّ العامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ[127]. وإذا ما تابعنا آراء أصحاب الشروح, نجد أنّ ركن الدين يوافق مذهب البصريين, وذلك لانتفاء العامل اللفظي إن كان لفظًا أو تقديرًا[128]، فسيبويه يرفع الخبر بالمبتدأ كما ارتفع المبتدأ بالابتداء[129], والمبرد يُبينُ ماهية الابتداء بقوله: "فأمّا رفع المبتدأ, فبالابتداء, ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره, وهو أول الكلام... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[130]. لذلك نظر ركن الدين إلى الابتداء على

---

[125] – الإنصاف: 1/ 40-41,(مسألة/5).

[126] – المصدر نفسه.

[127] – ينظر: شرح ابن عقيل, 1/ 189.

[128] – ينظر: البسيط: 1/ 314.

[129] – ينظر: الكتاب, 2/ 27.

[130] – المقتضب: 4/ 126.

أنه أمرٌ معنوي, بقوله: "فإنْ قيل: لِمَ جاز أن يعمل هذا المعنى – الابتداء–, وهو أمرٌ معنويٌ؟

قُلنا: لكونه مختصًّا بالاسم, وكما أنّ العامل اللفظي إذا اختصَّ بأحدِ القبيلين[131]عمل فيه, فكذلك المعنوي"[132]. بمعنى أنّ المعنوي يعمل بالاسم والفعل كما هو العامل اللفظي. ويحدد الفعل بـ(المضارع), بقوله: "لا يُقالُ: العامل المعنوي غير مختصٍّ بالاسم, لأنه يدخل على الفعلِ المضارع, ويرتفعُ الفعلُ المضارعُ به"[133] إذن فهو يُشكل على قول النحويين بأنّ العامل المعنوي غير مختص بالأسماء، بل بالأفعال كذلك؛ وذلك لأن العامل للاسم غيره للفعل, ولأنه جاء مع الأول مجرّدا ليسند إليه الخبر, والثاني وقوعه موقع الاسم ومجرّدًا من الناصب والجازم, إلّا أنه لم يأتِ ليسند الخبر إليه[134]. وكذلك فإنّ الفعل المضارع مسند والفاعل مسندٌ إليه, فيظهر الفرق في معنى أنّك تريدُ أن تحكمَ على المبتدأ فتذكره أوّلًا, وبين أنك تريد الفاعل فتذكر الفعل لتحكم على الفاعل.

أمّا الخبيصي فإنّه يوافق الكوفيين لأنه بَيّن موقفهما من دون الوقوف على علة ما ذهب إليه البصريون وإنّما نقل ما قالوا. وذلك بقوله: " وعند الكوفيين أنهما يترافعان, والمقتضى لرفعهما مشابهتهما الفاعل في كون كل منهما أحد جزأي الجملة, ولكون النوع الأول من المبتدأ مسندًا إليه والخبر جزءًا ثانيًا"[135], فكما أنّ الفاعل يسند إليه الفعل كذلك المبتدأ يُسند إليه الخبر, وفي قوله هذا يعني أنّ كلًّا منهما يعمل في الآخر عن طريق قوله: (مشابهتهما للفاعل). لكنّ ركن الدين نفى تبادل العمل هذا عند

---

131 – القبيلين هما: (الاسمُ والفعل), لأنهما في البداية وقبل كل شيء. ورد في لسان العرب أنّ القبيل هو مقدّمة الشيْء, وصدر الشيء, وقيل: هو الفتل الأوّل الذي عليه العامّة. ينظر: اللسان, ج39/ 3518,(قبل).

132 – البسيط: 1/ 315.

133 – البسيط: 1/ 315– 316.

134 – ينظر: البسيط, 1/ 316.

135 – الموشح: 183.

الكوفيين , إذ قال: "لا نُسلَّمُ أن كُلَّ شيئينِ لا ينفكُّ أحدُهُما عن الآخر, يَكونُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما عاملًا في الآخرِ , فإنَّ الفِعْلَ والفَاعِلَ لا يَنفكُّ أحدُهُما عنِ الآخَرِ, وليسَ الفاعِلُ عاملًا في الفِعْلِ.

وَأمَّا الجَوابُ عنِ الآيتينِ: فهوَ إننَّا لَا نُسلِّمُ أنَّ الفِعْلَ مجزومٌ بـ (أيّ) و(أيْنَما), بَلْ مَجْزُومٌ بـ(إنْ). وَإنّما جَازَ حَذْفُ (إنْ), لِكَونِهِما نائِبَتَينِ عَنهُ, ثُمَّ وَلَئِنْ سَلَّمْنا أنَّهُما أنْفُسَهمُا عَامِلانِ ,لَكنْ لَا يلزمُ مِنْ جَوازِ عَمَلِهَما في الفعلِ وجوازِ عمل الفعلِ فِيهِما, جوازُ عملِ كلَّ واحدٍ مِنَ المُبتَدأ والخبرِ في الآخرِ , إمَّا لاختلافِ العملينِ فيهما بخلافِ المبتدأ والخبرِ, وإَمَّا لكَوْنِهِما مُستحقَّينِ للعملِ بخلافِ المبتدأ والخبرِ فإنَّهُما اسمانِ وَأصلُ الاسمِ أنْ لا يعملَ, وهو بعينهِ دَليلٌ عَلى أنَّهما لا يترافعانِ"[136]. والرضي الأستراباذي ينقل عن الكوفيين بأنّ المبتدأ يرتفع بالضمير الموجود في الخبر العائد على المبتدأ؛ وذلك لأن الكوفيين يشترطون بوجود الضمير في الخبر الجامد[137]، فهم يقولون إنّ (زيدٌ أخوك) بمعنى (قريبك), و(عمرو غلامك) بمعنى (خادمك)؛ فخادمك وقريبك فيهما معنى الفعل[138], فالملاحظ أنّ عود الضمير للمبتدأ واحتياج المبتدأ للخبر دفعهم للقول إنهم (يترافعان), فلشدّة ارتباطهما بالإسناد فهم كذلك يرتبطان بحكم الإعراب.

التقديم والتأخير:

<u>تقديم المبتدأ (جوازًا)</u>

تعدّ ظاهرةُ التقديمِ والتأخيرِ ظاهرةٌ ذاتُ دلائلَ واضحةٍ, إذ نرى أنّ التعدد والاختلاف يُعطي مرونة للّغة, وعدم تقييدها بتركيب ذي قالبٍ واحد، فالمعاني متعددة لذا كان لزامًا أن يتعدد التركيب ليطابق ألوان تلك المعاني، ولا يُمكن تقصّي التغيير ووضع اليد

---

[136] – البسيط: 1/ 315.

[137] – ينظر: شرح الرضي على الكافية: 227/1.

[138] – ينظر: الإنصاف: 53.

عليه إلا إذا كان معلومًا لدينا أصول الرُتبِ النحوية للألفاظ؛ للحفاظ على المعنى وعدم فساده إذا ما تغيرت الرّتب, كما يقول ابن جني: "ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى, وإن كان هنالك في الأمر ما يناقض المعنى, فهذا ما لا يدّعيه مدّعٍ, ولا يرضاه – مذهبًا لنفسه – راضٍ"[139]. فكان المبتدأ الركن الأول الذي يُبتدأ به كما قلنا آنفًا ليأتيه الحكم تاليًا, فالأصلُ فيه التقديم. يقول ابن الحاجب: "**وأصل المبتدأ التقديم, ومن ثمّ جاز (في داره زيدٌ), وامتنع (صاحبها في الدار)** "[140].

إذن لا بدَّ من مصاحبة الأشياء بمرادفاتٍ لها لكي لا تكون حكرًا. لذلك جوّز علماء النحو تأخّر الأصل (المبتدأ) كي لا يكونَ حكرًا على معنًى واحد؛ ولتكوين جملة اسمية تامّة المعنى يتساوى فيها التركيب النحوي مع المعنى. جاء في (البسيط): "أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ. وذهب أصحابُ الشروح إلى جوازه, لنصّ الآيةِ والاستعمال والقياس. أمّا الآية: فقوله تعالى: ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[141] وَقولُهُ تَعَالَى :﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [142] .

وامَّا الاستعمْالُ: فقولُهُم :تَميمِيٌّ أنا, وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤكَ, وَقَولُ الشَّاعِرِ[143] :

بَنُونَا بَنُو أبنائِنا وَبَنَاتُنا بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجَالِ الأبَاعِدِ

وَأمَّا القياسُ فلأنَّ خبرَ كانَ فرعٌ عَلى خبرِ المبتدأ, وَجَازَ تقديمُ خبرِ كَانَ على اسمِها , فتقديمُ خَبَرِ المبتدأ أولَى, لأنَهُ لا مانِعَ مِنْ التقديمِ والأصلُ هوَ التَّصرُّفُ, فَجَازَ التقديمُ إذَا كانَ الاهتمامُ بالخبرِ أكثرَ "[144] .

---

[139] – الخصائص: 1/ 344.

[140] – الكافية: 15.

[141] – سورة الجاثية 21.

[142] – سورة البقرة 6.

[143] – الفرزدق: ديوانه: 217.

[144] – البسيط: 1/ 317– 318.

فركن الدين لا يُنكر أصالة التقديم للمبتدأ لكنْ فيه جواز التأخير؛ فأمثلته دليل على ذلك. فمعنى الآية الأولى (محياهم ومماتهم مستوٍ) ومعنى الثانية: (إنذارهم وعدم إنذارهم مستو), وأمّا الاستعمال فهو يستشهد بقول سيبويه إذ يستحسن سيبويه الخبر مقدّما إن نويَ أنه مبتدأ, وهذا زَعمُ أستاذه الخليل, إذ يقول: "وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ, وذلك إذا لم تجعل قائمًا مقدّمًا مبنيًا على المبتدأ, كما تؤخر وتقدّم فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو, وعمرٌو على ضربَ مُرتفعٌ. وكان الحدُّ أن يكون مقدمًا ويكون زيدًا مؤخرًا. وكذلك هذا الحدّ انْ يكون الابتداء[فيه] مقدّمًا. وهذا عربيٌّ جيّد. وذلك قولك تميميٌّ أنا, ومشنوءٌ مَن يشنَؤك, ورجلٌ عبد الله وخزٌّ صُفتك"[145]. وهذا النوع من التقديم يُسمّى تقديم لا على نية التأخير[146], إذا تساوى فيه الاسمان من حيث المعرفة, وتوهم لتشابه الرّتبَتينِ, وكان التمييز بين الخبر والمبتدأ هو المعنى, ولمعرفة ما يؤول إليه هذا التشابه من دلالة, نقف عند قول عبد القاهر الجرجاني في دلائله : "واعلم أنّه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين, فيجعلهما مبتدأ وخبرًا ثم يقدم الذي هو الخبر إلّا أشكل الأمر عليك فيه, فلم تعلم أنّ المقدّم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبّر"[147], كما هو الحال في البيت الذي ذكره ركن الدّين؛ فالجرجاني هنا يخالف النحويين ومنهم الكوفيون؛ لأنهم منعوا تقدّم الخبر على المبتدأ. إلّا أنّ البيت شاهدٌ على تقدّم الخبر حسب المعنى فإنّ فيه تشبيهًا حقيقيًّا, وذلك لأن بني الأبناء يشبَهون الأبناء فهم في المعنى بنو أبنائنا مثل بنينا, ومثله قول أبي تمام[148]:

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُه وأريُ الجنى اشتارتْه أيدٍ عواسلُ

---

145 – الكتاب: 2/ 127.

146 – ينظر: دلائل الإعجاز, 106.

147 – دلائل الإعجاز: 374.

148 – ديوان أبي تمّام: 3/ 123.

الظاهر من الكلام أنّ (لعابُ الأفاعي) هو المبتدأ, و(لعابُه) الخبر, وهذا ما جوّزه سيبويه والبصريون, لكن هذا في الحقيقة يُفسدُ الكلام إنْ دقّق النظر فيه, إلّا أنّ الجرجاني له قولته في هذا الفصل إذ قال: "...أنّ (لُعاب الافاعي) مبتدأ و(لعابهُ) خبرٌ, كما يُوهمهُ الظاهر, أفسدت عَليهِ كلامهُ , وأبطلت الصورة التي أرادها فيه. وذلك أن الغرضَ أن يشبّه مداد قلمهِ بلعاب الأفاعي, على معنى أنه اذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوسَ, وكذلكَ الغَرض أن يشبّهَ مِدادهُ بأرْي الجنى, على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل بهِ إلى النُّفوس ما تحلو مذاقته عندها, وأدخل السُرور واللذة عليها . وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ, و (لعاب الأفاعي) خبرا, فأما تقديرُك أن يكون (لعابُ الأفاعي) مبتدأ و (لعابُه) خبرا فيبطل ذلك ويمنع منه البتة , ويخرج بالكلام إلى مالا يجوز أن يكون مرادًا في مثل غرض أبي تمام, وهو أن يكون أراد أن يشبه (لعاب الأفاعي) بالمداد, ويشبه كذلك (الأرْي) بهِ"[149].

إذن الغرضَ هو المعنى الذي جئنا به لتقّدم به الخبر. فقول سيبويه (تميميّ أنا) هو بقصد التخصيص, ومرة بقصد الفخر, بمعنى أنّ التقديم يحتمل وجوهًا عدّة بحسب مقتضى الأمر وبحسب المقام[150]. فالعناية والاهتمام بالمتقدّم هي من قدّمت الاسم الثاني. وبعدما علمنا بأصالة التقديم للمبتدأ فإنّه يجوز(**في داره زيدٌ**), وامتنع (**صاحبها في الدار**), وذلك اعتمادًا على الرتبةِ والأصلِ الذي حاز عليه المبتدأ, بما أنّه قد جُعل في قالب رتبة الابتداء, فما جاز من التراكيب فعائدها إلى الرتبة المسمّاة باسمه وهي (الابتداء), فالجملتان السّابقتان امتنعا وجازا بواسطة الضمير الذي صار بَوصلةً يوجه الجملة أينما أراد, وهو في الجملتين لا يطلب إلّا المبتدأ. فجاز تأخيره في الجملة الأولى (في داره زيدٌ)؛ لأنّ الضميرَ عائدٌ على متأخرٍ لفظًا متقدم رتبةً, وفي الجملة الثانية (صاحبُها في الدار) لا يجوز؛ لأنه عائد على متأخر لفظًا ورتبةً [151]. ولو قدّم

---

[149] – دلائل الإعجاز: 371– 372.

[150] – ينظر: معاني النحو, فاضل السامرائي, 1/ 140.

[151] – ينظر: منهاج الطالب, 1/ 223, والفوائد الضيائية: 1/ 188.

اللفظ لصحّت نحو: (في الدار صاحبها)[152]؛ لأنّ الضمير عادَ على متقدّم لفظًا دون الرتبة.

المبتدأ (النكرة):

ما عرضناه سابقًا كان في المبتدأ المعرفة, ولا بدَّ من ذلك؛ فلا يُمكن أن تبدأ الكلام بالنكرة, لأنك تريدُ الإفهام والتوضيح والبيان, ولا تُريد التّيه للمخاطب, والاسم المعرفة هو من أساسيات التخاطب والتفاهم, والإخبار عن شيء غير معين تنتفي الفائدة منه [153]. وإنّ ما يحصل للنكرة حتى يُبتدأ بها؛ هو قربها للتعريف والبيان في حال ذكرها, وقد أكسبت هذه النكرةُ الجملةَ رصانةً جعلتها نافعة وتامّة المعنى خاضعة لقانون الإسناد, وهذه النكرة في أصلها ضعيفةٌ لا تعملُ كما يعملُ الاسمُ المعرفة إلّا إذا قُوّيت وخصِّصتْ. فالتخصيص من ميزات المبتدأ النكرة, كما في قول ابن الحاجب: "**وقد يكون المبتدأ نكرةً إذا تخصّصت بوجهٍ ما إلى آخره**"[154] وفي هذه الحالة ذكر النحويون مسوغات الابتداء بالنكرة وهي:

1- إذا خُصّصت بالصفة[155], نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [156] . ولا يُقال: (رجلٌ من الناسِ عندنا) لأنّ من شروط الصفة أنْ تُخصّص للمبتدأ النكرة , لذلك صحّ أنْ يُقال (رجلٌ من الكرام عندنا)[157], فكما خُصّصَ العبدُ بالإيمان, كذلك خُصّص الرجلُ بالكرم. ومثله جاء في كتاب سيبويه إذ قال: "وتبيعُ

---

[152] – ينظر: النجم الثاقب, 1/ 88.

[153] – ينظر: شرح الرضي: 1/ 231, وشرح الأشموني: 2/ 104.

[154] – الكافية: 15.

[155] – ينظر: البسيط, 1/ 322.

[156] – سورة البقرة: 221.

[157] – ينظر: شرح ابن عقيل, 1/ 202.

الدّارَ فتقولُ: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا"[158] ويُجَوّز ابن النحوية وابن جماعة الابتداء بالصفة من دون ذكر النكرة, نحو (مؤمنٌ خيرٌ من زيد)؛ وذلك لأن هذه الصفة هي لنكرة تزيد على معناها, وتخصّصها بها, لذلك جاز الابتداء بها[159], بمعنى أنّ النكرة المحذوفة ذات معنى خاص بها, ومن ثمّ جاءت الصفة ذات معنى زاد على معنى النكرة المحذوفة, لذلك تمكّنتْ من إشغال هذا الركن من الجملة والقيام والاكتفاء بموقعه ومعناه. وإن جاءت ضعيفة؛ لم يجز الابتداء بها لأنّها لا تحمل معنًى زائدًا يُؤهلها لتكون أحد أركان الإسناد وذات معنى. كما في قول ابن جماعة: "ولو قلت: (واحدٌ خيرٌ من عمرو) لم يصحّ؛ لأنّ (واحدًا) لم يُفد غير ما تفيده (رجل) ولم يُخصصه, فلا يجوز الابتداء به"[160]، فواحدٌ صفةٌ لرجلٍ لكنها مشتركة مع الموصوف بالشيء نفسِه وهو المفرد العددي ولم تحمل ما يقوّيها على حصول الفائدة في تركيب الجملة الإسمية.

وقد ورد عن الخبيصي أنّ الصفة قد تكون "مقدّرة, مثل (السمنُ منوانٌ بدرهم), أي: منوانٌ منه, ومنه قول الشاعر: [البسيط]

إنّي لأكثرُ ممَّا سُمتني عجبًا يَدٌ تُشجّ وأخرى منك تأسوني[161]

أي (يدٌ منك تشج) فحُذف (منك) لدلالة الثاني عليه"[162], ولا أرى أنّ هناك صفة مقدّرة, لدلالة الألفاظ في عجز البيت, فقد جعل الشاعر كلمة (يد) نكرةً, والنكرة لا تدلّ على معينٍ, فهذه (يدٌ) لا نعرفها, لأنه وصف كلمة (أخرى) بمنك. فأصبحت الأولى من دون وصف وأخرى موصوفة, فأراد أن يبينَ أنّ الأخرى هي يدك, ولم تكن فيها أي إشارة إلى اليد الأولى.

---

158 – الكتاب: 1/ 329.

159 – ينظر: ابن النحوية, 1/ 69, وشرح الكافية: ابن جماعة, 101.

160 – شرح الكافية: 101.

161 - ينظر: شرح التسهيل, 1/ 291.

162 – الموشح: 184.

2- أن تكون هذه النكرة مصغّرة، نحو : (رُجَيلٌ قائمٌ) أو (رُجَيلٌ عندنا), فإنّ في التصغير فائدةً لحملِه معنى الصفة، كأنّك قلت: (رجلٌ حقيرٌ عندنا)[163].

3- أن تكونَ النكرةُ مخصّصةً بثبوت الخبرِ لها, نحو: (أرجلٌ في الدّار أم امرأةٌ؟), فجاءت الجملة بـ(أم) إذا عُلِم بحصول أحدهما في الدار[164], والخبيصي يقدّر معنى الاستفهام و (أم) بـ (أيهما فيها), وهذا التقدير يحمل معنى نكرة (موصوفة)[165]. وفي هذه المسألة يأتي ابن جماعة ليُظهر لنا أهمية الاستفهام لما يحمله من معنى الإنكار بالشيء كالنكرة, لذلك جوّز الابتداء بها, وذلك في قوله: "ليس مجموع الاستفهام والعطف شرطا في تصحيح المسألة, بل أحدهما كافٍ في تصحيحها, فمثل : (أرجلٌ في الدار؟؟) صحيح, وكذلك : (رجلٌ وامرأةٌ في الدار) صحيح أيضا؛ قال الله تعالى : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [166] فـ(طاعة) مبتدأ صحّح الابتداءَ به العطفُ عليه , وليس الاستفهام المصحح أيضاً مختصاً بالهَمزة , فلو قلتَ (هل رجل في الدار؟) صحَّ. ومسوغ الابتداء بهذه النكرة أن الاستفهام . في الأصل . عما يُجهلُ, فالابتداء بالنكرة موافق لمعنى الجملة الاستفهامية, بخلاف الخبر؛ فإنه في الأصل عما يعلمه المخبر, فوجب تعريف الخبر عنه لموافقة معنى الجملة "[167], فهو يوازنُ بين الرّكنينِ ليكتملَ المعنى, فإذا كان الخبرُ معلومًا على حدّ قوله؛ فلا بدّ أن يكون المبتدأ معلومًا ومعرّفًا؛ لأنّه أحقّ بالتعريف؛ لأنّ المحكومَ عليه لا بدّ أن يكون معرفةً على حدِّ قول النحاة.

---

[163] – ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 204, والبسيط: الاستراباذي, 1/ 322. ويسمى هذا النوع أيضًا بـ(الوصف المعنوي) فهو لا مذكور ولا محذوف، ينظر: شرح ابن عقيل, هامش(1), 1/ 202, وأتعجب أنه قد ذكره فرعًا من الوصف, ومن ثمّ ذكر التصغير أحد المسوغات.

[164] – ينظر: الكافية:16, والبسيط: 1, 322.

[165] – ينظر: الموشح, 185.

[166] – سورة محمد/ 21.

[167] – شرح الكافية: 101.

4- أن يُبتدأ بالنكرة, لـ "تخصيصها بإفادة العموم, نحو: (ما أحدٌ خيرٌ منك) فإنَّ أحدًا تخصّص بالعموم بواسطة حرف النفي. لأنّ حرف النفي إذا دخلَ على النكرة أفاد العمومَ, ومنه قوله تعالى[168]:﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [169]. فـ(ما)هنا أفادت النفي – نفي العموم- ولم تعمل على مذهب بني تميم, فإنهم يرفعون بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس؛ لأنهم لا يُشبهونها بغيرها لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال, وما لا يختصّ لا عملَ له بحكم الأصل[170]. وهذه (ما) عند ابن جماعة شبيهةٌ بـ(ال) الاستغراقية, فكما أنّ الألف واللام مصححة, فـ (ما) كذلك[171], فهو يقصد أنّ الألف واللام الاستغراقية قد عرّفت النكرة لأنها معرفة. ومن علامة هذه (اللام) عند ابن عقيل: إنه" يصلح موضعها (كل) ولتعريف الحقيقة, نحو: (الرجل خيرٌ من المرأة) أي: هذه الحقيقة خيرٌ من هذه الحقيقة" [172]؛ وربما لهذا المعنى استعمل ركن الدين الآية (كلٌّ إلينا) مثالا للعموم, فهي تفيد الشمول, وهذه الآية أثبت من كلام العرب, لأن فيه إجحافًا للمرأة, فلو أردنا تطبيق هذا المعنى مع قولهم (الرجل خير من المرأة), أو أقوى من المرأة, أو أعقل من المرأة. لكان التقدير: كلّ رجلٍ خيرٌ من كل مرأة. وهذا مجافٍ للحقيقة التي خلق الله الرجل والمرأة عليها, فقد يكونُ هناك من النساء مَن تفوق بصبرها كثيرًا من الرجال. وفي مثال آخر تنطبق عليه هذه المسألة, كما في قول الشاعر:(الصّلتان العبدي)[173]

تموتُ مع المرءِ حاجاتُهُ وتبقى له حاجةٌ ما بقي

---

[168] - سورة الأنبياء: 93.

[169]– البسيط: 1/ 322.

[170] – ينظر: رصف المباني في شروح المعاني, للمالقي: 313.

[171] – ينظر: شرح الكافية: 101. يقصد ابن جماعة: أن المفرد النكرة؛ إذا دخلت عليه (ما) نفت كل مفرد؛ أي أصبحت للعموم؛ فأصبح عملها للجمع. كذلك الحال في (ال) الاستغراقية؛ فهي تدخل على النكرة لتفيد العموم فتعرفهما, كما في قولنا: (المسلمين), كذلك هي بمثابة (كل)؛ أي كل المسلمين. أمّا قوله: (مصححة)؛ بمعنى أنه صحح الكلام الذي قبله؛ كأنّ القائل؛ قال: (فلانٌ خير منك)؛ فجاء الجواب: (ما أحدٌ خيرٌ منك).

[172] – شرح ابن عقيل: 1/ 171.

[173] – ينظر: عنوان النفاسة في شرح الحماسة: 1/ 23.

ففي هذا البيت جاءت (ال) بمعنى (كل)؛ لأنّ مدخول الألف واللام كان عامًّا, كأنّه قال: تموت مع كلّ مرءٍ حاجاتُه[174]. لذلك يمكن القول إنّ (ما) عند أصحابِ الشروح لا تعملُ كما هو الحال في (الحجازية). لذا جعلوها زائدةً, وإذا كانت كذلك فقد شُبّهت بما يفيد النفي والعموم من الحروف, كما شُبِّهت (ما) العاملة بـ(ليس).

5- أن تخصّص النكرة "بشيءٍ يُخصصُ الفاعلُ به حتى جازَ أن تقعَ نكرةً نحوُ قولهم: شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ"[175], وقد أجاز سيبويه مثل هذا الابتداء وإن خرج عنده عن القاعدة, وهي أنه لابدّ أن يكون فيها معنى النصب بفعل مضمر[176], وقد شبّه هذا المثل بقوله: " شيءٌ ما جاء بك, فإنّه يَحسُن وإن لم يكن على فعلٍ مضمر, لأنّ فيه معنى ما جاء بك إلّا شيءٌ. ومثله مثلٌ للعرب[177]: (شرٌّ أهرٌّ ذا ناب)"[178], فما تخصص به الفاعل تخصصت به النكرة وذلك لتشابههما, لأنّ كلاهما محكومٌ عليه المبتدأ (النكرة) و"الفاعل كونه محكومًا عليه قبل ذكره, فكأنه موصوف"[179].

وجعل الخبيصي كلَّ نكرةٍ أُخبرَ عنها بجملةٍ مبتدأً كقول الشاعر:

قدَرٌ أحلّكَ ذا المجازِ وقد أرى وأبِيَّ ما لكَ ذو المجازِ بدارِ[180]

فجملة (أحلك), هي خبرٌ لـ(قدر), وقد وُصف بها؛ لأنّ الجملَ بعد النكرات صفات[181]. وقد عقد ابن الرّصاص موازنةً بين السكاكي وجماعةٍ من النحاة في تحديد الصفة لكلّ نكرة مخصّصة, فالسكاكي يضع للمخصص صفة مقدّرة مثل: (شرٌّ

---

174 – ينظر: المصدر نفسه.

175 – البسيط: 1/ 322. فالشرّ هنا هو الفاعل في المعنى, ينظر: المنهاج, 1, 225.

176 – ينظر: الكتاب, 1/ 329.

177 - أهره: حمله على الهرير, وذو الناب السَّبُعُ. والمثل يضرب في ظهور أماراتِ الشرّ. ينظر: مجمع الامثال 1/ 370

178 – الكتاب: 1/ 329.

179 – الموشح: 185.

180 – ينظر: الموشح, 185, 186. والبيت نسبه البغدادي في الخزانة 2/ 272, إلى مؤرج السّلمي

181 – ينظر: المغني, 2/ 89.

عظيم), ويضعف من قول النحاة بقولهم الشرّ, فربما الكلب يهرّه الخير أيضًا, ويُرد عليه من قبل ابن الرصاص بأنّه لا يصح أن تقدر لكل نكرة صفة, فذلك يبيحُ لكل نكرة الابتداء, وهذا لا يصح[182]. ويمكن أن يكون السكاكي قد قدّر في هذا الموضع وغيره؛ أي ليس بالعموم.

6- أن تتخصّص النكرة وذلك بتقديم الحكم عليها, نحو: (في الدار رجلٌ), أي تقديم الخبر, وهو إما ظرف أو جار ومجرور[183], يقول ركن الدين في كيفية الإخبار عن النكرة لتصبح جملة ذات فائدة: "وكأنّك تخبر عن الرجل الموصوف بالحصول في الدار فيتخصص به"[184], أمّا عدم جواز قولنا: (قائمٌ رجلٌ), وقد قُصد الرجل في القيام, وتخصص المبتدأ وإن كان الخبر (نكرة)؛ وذلك "لكثرة اتساعهم في الظروف المختصة وللالتباس بالمبتدأ"[185], ويفسر ذلك ركن الدين بقوله: "الاتّساع في الظروف بما لم يتّسعوا في غيرها لعدم خلو الأسماء والأفعال من الزمانِ والمكانِ... والالتباس ألا ترى أنك لو قلت: قائمٌ رجلٌ لربما تُوهم أنّ قائمًا مبتدأ ورجلٌ خبره, فحُكم باتساعه بخلاف في الدار رجل, لأنه لا يُتوهّم أنّ: (في الدار) مبتدأٌ"[186].

7- أن تفيد الدعاء نحو: "سلامٌ عليك"[187], يقول ركن الدين: "أصل سلامٌ عليك: سلمتُ سلامًا عليك فحذفوا الفعل, لجواز حذف أفعال المصادر[188] فصارَ: سلامًاً

---

182 - ينظر: منهاج الطالب, 1/ 225, وينظر: النجم الثاقب,1/ 236- 237.

183 - ينظر: البسيط: 1/ 323. وابن عقيل,1/ 201 .

184 - البسيط: 1/ 323.

185 - الموشح: 186.

186 - البسيط، 1/ 323.

187 - الكافية: 16.

188 - وذلك لحصول الفائدة عند الحذف, فلو قلنا: سلّمتُ عليك سلامًا, لكان المخصص الفاعل, وهو الضمير(ت), أمّا وقد أُريد المخاطب في الكلام, فقد حذف الفعل لدلالته على الحدوث والزمان، فتبقى (عليك سلامًا), فلا يعطي هذا التركيب لفائدةً للجملة, وفي هذه يمكن أن يكون عليه سلامٌ وعليه شرّ, فيذهب المعنى والفائدة بوجود الاحتمالين, فقدّموا (سلامًا) على الجار

عليكَ, ثم عَدَلوا مِن النَصبِ إلى الرّفع, للثبوت والاستمرار, لأنه لو كانَ منصوباً إما بالماضي أو بالمستقبلِ , وَعَلى التقديرينِ لم يحصل الاستمرارُ , و أما إذا رفعَ لم يقدَّرْ فيه الماضِي ولا المستقبلُ, وكانَ مَعْناهُ: سلامٌ عليكَ, من غيرِ الفتاتٍ إلى الماضي أو المستقبلِ, فدلَّ على الثباتِ والاستمرارِ"[189], ويُجوّز الخبيصي الابتداء بكل نكرة تكون دعاءً[190], ومنه قول الشاعر:[الطويل]

لقد ألّبَ الواشون ألبًا لبينهم فتُرْبٌ لأفواه الوُشاة وَجَندلُ [191]

فـ(تربٌ) نكرة بصيغة الدعاء التهكمي, وكان لا بدَّ من الجزاء للواشين وتنكيره, ليتضمن المعنى الجزائي العام . وقد استعملت العرب الرفع بدل النصب في مثل تلك المواضع, ذكره سيبويه بقوله: "هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها وذلك قولك: تُربًا, وجندلًا, وما أشبه هذا. فإن أدخلتَ (لك) فقلت : تُربًا لك... كأنه قال : ألزمك اللهُ وأطعمك تُربًا وجندلًا... واختزلَ الفعلُ ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربتْ يداك [وجُندِلْتَ] وقد رفعه بعضُ العرب فجعله مبتدأً مبنيًا عليه ما بعده... وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب كما كان ذلك في الأول"[192].

إذن أصبح لدينا معلومٌ أنّ الرفع أبلغ من النصب في التعبير عن المعنى المُراد, كما في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾[193] فيجوز في هذه الآية المباركة وجهين: بالرفع والنصب, قيل فيها: "ولو كان في غير القرآن ، لجاز بالنصب

والمجرور(عليك), ليقتصر السلام عليك, ثمّ ابتعدوا عن تقدير الفعل لعدم ثباته, فرفعوا(سلامًا) لتدل على الثبوت وهيمنة السلام عليه دون غيره.

189 – البسيط: 1/ 324.

190 – ينظر: الموشح, 187.

191 – لا يُعرف قائله, ينظر: الكتاب, 1/ 315.

192 – الكتاب: 1/ 314- 315.

193 – سورة البقرة: 79.

على معنى : جعل الله ويلًا للذين، والرفع على معنى ثبوت الويل للذين"[194], فجاءت الآية بالرفع لأن الاسم دالّ على ثبوت الويل لهم ودوامه. كذلك الحال في (سلامٌ) يقول ابن الرصاص: "تخصص لنسبته, إلى الفاعل فهو في معنى المضاف, لأن الأصل سلمت سلامي ثم سلمت سلاما ثم سلام, حذفت الإضافة للاختصار, فانتصب ثم حذف الفعل أيضًا للاختصار, ثم عدل إلى الرفع ليفيد الاستمرار في كل وقت, لأنه إذا كان منصوباً كان في معنى الفعل, ولهذا قيل: إن سلام إبراهيم عليهم أبلغ من سلام الملائكة, إذ قالوا (سلامًا) بالنصب, فقال (سلامٌ) بالرفع, وكذلك (ويلٌ له) لأن أصله (هلك ويلًا) أي هلاكًا فرفع بعد حذف الفعل لإزالة الحدوث, وإفادة الاستمرار"[195].

<u>تقديم المبتدأ وجوبًا</u>:

إذا كان المبتدأ مقدّمًا وهو الأصلُ في التقديم, فإنّ فيه أمارةً على طبيعية الجملة الاسمية من دون تكلّفٍ أو سعةٍ في الكلام, لكنها لا تكاد تخلو من معنًى يُلزم أن تكون الجملة على هذه الحالة. ومن المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ:

قولُ ابن الحاجب: "**إذا كان المبتدأ مشتملًا على ما له صدر الكلام مثل: (مَن أبوك؟)**[196]. ومن هذا القول نرى أنّ ركن الدين يترك المواضع الأخرى, ويذكر ما تحمل في طياتها كلمة (مشتملًا) ستَّ حالاتٍ, جاعلًا تلك المواضع لها الصدارة وهي:

1- "إذا دخل لام الابتداء على المبتدأ وجب تقديمه على الخبر مراعاةً للابتداء"[197].

لو لا حظنا أنّ التركيب الاسمي الذي اشتمل على لام الابتداء هو تركيب توكيدي, كما في قولنا: (لَزيدٌ قائمٌ), فإنّ الحاجة تستدعي المتكلّم أن يبينَ حال صاحب القيام وهو

---

194 – التبيان: 1/ 321.

195 – النجم الثاقب: 1/ 238.

196 – الكافية: 16.

197 – البسيط: 1/ 341.

(زيد), وكأنّ المخاطب يجهل من هو الذي قائم وذلك ليصدر القرار على ما ترتبَ ويترتب من القيام, ما استدعى المتكلم أن يؤكد فقدّم المبتدأ مقرونًا باللام المؤكدة, قال ابن هشام إنّ "فائدتها توكيد مضمون الجملة"[198], فلفظ الجملة هنا لا يقتصر على المبتدأ فقط, بل على الخبر كذلك, فهي تدخل على المبتدأ والخبر[199], وهذا يدل على أن المعنى هو معنى الابتداء لذلك جيء بها مع (زيد), إذن هي واجبة التقديم مع المبتدأ. وقيل عن هذه اللام أنها تشبه لام القسم, ويعدّهما بعضُ النحويين متقاربتين, قال الزجاجي: "لشدّة توكيدها ما قبلها وتحقيقها ما تدخل عليه يُقدِّرُ بعضُ الناس قبلها قسمًا فيقول هي لامُ القسم؛ وكأنّ تقدير قوله: لَزيدٌ قائمٌ, واللهِ لَزيدٌ قائمٌ؛ فأُضمرَ القسم ودلَّت عليه اللام"[200] , فمن الواجب هنا أن يتقدّم المبتدأ مع لامه لأن ما بعد القسم المقدّر لابد أن يأتي المقسم عليه، ومما جاء في اشتراك التوكيد والقسم, قول الشاعر (قيس بن زهير)[201]:

لَعمرُك ما أضاعَ بنو زيادٍ ذمارَ أبيهِمُ فيمَن يضيعُ

يقول المرزوقي في هذه اللام: "خبر المبتدأ محذوف, كأنه قال: لَعمرُك قَسمي"[202].

2- "إذا كان المبتدأ تعجّبًا, نحو: ما أحسنَ زيدًا.

3- إذا سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر, نحو: أقائمٌ أخواك.

4- إذا كان له جواب مجزوم به, نحو: حسبك يُنمِ الناسُ.

5- أن يكون مضافًا إلى شيء يقتضي صدرَ الكلام, نحو: غلام من تضربْه أضربْه

---

198 – المغني: 1/ 254.

199 – ينظر: اللامات, 87, والجنى الداني: 126.

200 – كتاب اللّامات: 78- 79.

201 – ينظر: شرح الحماسة, للمرزوقي, 1/ 469.

202 – شرح الحماسة, للمرزوقي, 1/ 469.

6- إذا كان المبتدأ منذُ ومذ, في قولنا: ما رأيته منذ يومان فإنّه لازم التقديم لقلّة تصرفهما, أو لأنهما في الزمان بمنزلة في المكان"[203].

فقوله في كون المبتدأ قد أفاد التعجب, فالكلام في دلالة (ما)؛ فهي من الأدوات التي لها الصدارة في الكلام, وذلك لمعناها على اختلاف آراء العلماء, يقول ابن هشام: "المعنى شيءٌ حسَّن زيدًا, جزم بذلك جميعُ البصريين, إلا الأخفش فجوزه, وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها, وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها, وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبًا, وتقديره شيء عظيم ونحوه"[204], فكلا الرأيين لا يجوز تأخير (ما) لأنّ التعجب هو ما أريد من الجملة وهو متمركز في (ما).

وقوله في الخبر إذا كان قد سدّ مسدّ الخبر, فإنّ الاستفهام فيها جاء لجهل المتكلّم بحال أخوي المخاطب, لذلك تقدّمت الصفة للعلّة التي قد ذكرناها سابقًا لأنها سُبقت بنفي أو استفهام, لذلك أُعربت مبتدأً, وما بعدها الاسم يكون فاعلًا لمعنى الفعل الموجود في الصفة سادّ مسدّ الخبر.

وقوله في النقطة الرابعة هو إشارة إلى الشرط وجزائه, فما دام هناك جواب قد جُزم به فهو من الشرط الذي له الصدارة في الكلام, وقد أشار لذلك الخبيصي نحو من يكرمْني فإني أكرمُه[205]. كذلك ما أضيف إلى ما هو في صدر الكلام لأنه في مقامه, لأن المضاف لا يتحقق إلا بالمضاف إليه؛ فجملة (غلام من تضربه أضربه) بمعنى (من

---

[203] - البسيط: 1/ 341.

[204] - المغني: 1/ 311.

[205] - ينظر: الموشح, 194.

تضربْه أضربْه) فجاء (غلام) للتخصيص. ومذ ومنذ فهما في محل اسم لأن ما بعدهما رُفع, لأنّ فيها اختلافًا بين اسميتها وحرفيتها بين العلماء [206].

تقديم الخبر وجوبًا:

لا يخفى أنّ المبتدأ هو العمدة وهو المتقدّم في الأصل، لأنه المسند إليه والمحكوم عليه, لكن ثبت عند أهل النحو ما يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو عمدة في الأصل فتقدم على العمدة الذي من صنفه لأسباب دلالية, وباب التقديم هو باب يدل على تمكن أصحابها وموهبتهم في التصرف بكلامهم, يقول الزركشي: "هو أحد أساليب البلاغة, فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم, وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق"[207], ومن هذه المواضع هي كالآتي:

أوّلا: إذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام, مثل: (أين زيدٌ؟)[208], فأدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام, وذلك لما في الاستفهام من معنى الخفاء والجهل بالشيء. وفيه يطلب المتكلم الفهم بما ليس عنده[209], لذلك كان السؤال في الجملة السابقة هوعن مكان زيدٍ لا عن شخصِ زيدٍ , لذا بدأ بأداة الاستفهام للضرورة التي يحتاج إليها المستفهم. يقول ابن السرّاج: "فأمّا قولك: كيف أنت, وأين زيدٌ وما أشبهما مما يستفهم به من الاسماء (فأنت وزيد) مرتفعان بالابتداء, (وكيف وأين) خبران, فالمعنى في : كيف أنت ,على أي حال أنت, وفي: (أين زيد) في أي مكان , ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لها صدر الكلام وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه, ألا ترى أنك إذا سئلت كيف أنت, فقلت: صالح, إنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر, وكذلك إذا قال: أين زيد, فقلت: في داري, فإنما أخبرت بما اقتضته أين"[210], واحترز المصنف بقوله (الخبر المفرد). لأنّ الخبر الجملة, لا يجوز تقديمه فالذي يتصدر الكلام من أدوات الاستفهام وغيره يكون في الكلام الذي هو فيه لا في

---

206 – ينظر: رصف المباني, 320.

207 – البرهان في علوم القرآن: 3/ 233.

208 – الكافية: 16.

209 – ينظر: البرهان, 2/ 326.

210 – الأصول في النحو: 1/ 60.

أيٍّ كلام, نحو: (زيدٌ مَن أبوه؟)[211], ويضيف الخبيصي ما هو مضاف إلى أداة الاستفهام بقوله "وصبيحةُ أيِّ يومٍ سفرُك"[212] وهذا المضاف يمكن القول إنّ فيه اختلافًا, إذ يمكن حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه, إذ تقول (أي يوم سفرُك؟) لأنّ المضاف جزء من مذكور في الجملة وهو (يوم). وأصل الجملة أنّ "الخبر–كان– محذوفًا في الحقيقة, و(أين) نائب عنه تقديره: (زيد مستقر أين), فحُذف (مستقر) وناب (أين) منابه, وتقدّم الاستفهام"[213].

ثانيًا: إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة والخبر جار ومجرور أو ظرف مثل: (في الدّار رجلٌ[214], أي إنّ تقديم الخبر مصحّحا بوقوع النكرة مبتدأ. يقول ركن الدين :"فلو قُدّم المبتدأ, انتفى مصحح وقوع النكرةِ مبتدأ"[215], فلو قلنا (زيدٌ في الدّار) لجاز تقديم الخبر وتأخير , ولا يجوز تقديمه إذا وصفت النكرة هذا ما ورد عن ابن النحوية, إذ قال: "لا يجب تقديم الظرف على المبتدأ النكرة إذا وُصفت؛ لأنّ وجوب تقديمه ليس إلّا للتصحيح, وقد حصل بالوصف ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [سورة الأنعام/ 2]"[216], لذلك تقدّم الظرف لعدم كونه نعتًا[217], يقصد (في الدار رجلٌ).

---

211 – ينظر: البسيط, 1/ 343. بمعنى أنّ أداة الاستفهام (من) يكون تأثيرها محدودًا يؤثر في الجملة التي هو فيها فقط, ولا يُمكن القول: (مَن أبو زيد؟) لأن الكلام هنا يقصد بالعناية (أبو زيد), أما في الجملة السابقة فالقصد والعناية بزيد لا بأبيه؛ لذلك تقدّم ذكره.

212 – الموشح: 196.

213 – منهاج الطالب: 1/ 230.

214 – ينظر: الكافية: 16.

215 – الموشح: 1/ 343.

216 – ابن النحوية: 80. لابدّ هنا من تأخير الظرف لئلا يفصل بين الأجل الأول والأجل الثاني؛ كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾[الانعام/ 2]، جاء في اللباب: " فخُصّ هذا الأجل الثاني, بكونه مسمًى عنده؛ لأن الماضين لما ماتوا صارت آجالهم معلومة, فلهذا المعنى قال: (وأجل مسمى عنده)": اللباب في علوم الكتاب, لابن عادل, 8/ 19 .

ثالثًا: إذا كان في المبتدأ ضمير يتعلق بالخبر, مثل: (على التمرةِ مثلُها زبدًا)[218], ومثله قوله تعالى: ﴿عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [219], ويرى الزمخشري في هذا الموضع معنًى دلاليًّا, وذلك أنّه يجب تحديد بعض القلوب وهي قلوب المنافقين, ثمّ يذكر المحكوم عليه وهو المبتدأ المختصّة بهذه القلوب المستغلقة نهائيًّا[220], يعني أنّه ربّما يكون الاستغلاق آخر مرحلة من الغلق, لذلك يكون المبتدأ مؤخرًا. وكما تقدّم سابقًا أنّه لا يجوز تقدم الضمير كما في (صاحبها في الدّار). وقيل فيه إنّ الجار والمجرور متعلّق بمحذوف وهو (استقرّ أو مستقر) على الخلاف, لذلك يكون القريب متعلّق به, فوجب تقديمه, وتأخير المبتدأ, ليرجع الضمير على متقدّم[221] . أمّا حدود التعلق؛ ومقصده, فإنّ ابن الرصّاص ينقل رأي ركن الدين بقوله "يحتمل أنه أراد بالتعلق تعلق الحروف بالأفعال, فيكون الخبر وهو حاصل أو حصل (وعلى التمرة) متعلق به, وفيه نظر؛ لجواز أن يقال (على الله عبدُه متوكلٌ) فإنه تقدم المبتدأ هنا وهو (عبده) على خبره وهو (متوكل) مع أنّ فيه ضميرًا لمتعلق الخبر, وهو (على الله)... – وهذا– غير شامل, لأنه يخرج منه:

ولكن ملء عينٍ جفونها[222]

وكلام المصنف مستقيم, لأن مراده بالتعلّق الذي لا ينفك عنه الخبر, ولاتفاقه فيدخل فيه المضاف وغيره"[223], أي لفظًا لا تقديرًا.

---

[217] – ينظر: الموشح, 196.

[218] – ينظر: الكافية. 16.

[219] – سورة محمد/ 24.

[220] – ينظر: الكشاف: 5/ 526.

[221] – ينظر: منهاج الطالب, 1/ 230–231.

[222] - البيت من البحر الطويل, وهو لـ(نصيب بن رياح) في ديوانه68, وصدره
أهابك إجلالًا وما بك قدرةٌ عليّ..... ينظر: النجم الثاقب:1 / 252, هامش رقم (4).

[223] – النجم الثاقب: 1/ 252–253, نقلها من كتاب الوافية في شرح الكافية 68– 69.

ثالثًا: أن يكون خبرًا عن (أنّ) واسمها وخبرها, مثل: (عندي أنّك قائمٌ)[224], والعلّة في وجوب تقديم الخبر هو أنّه "لو أُخَّرَ وَقِيلَ: إنكَ قائمٌ عندي لم يُعلمْ أنَّها المفتوحةُ لتكونَ هِيَ مَعَ الاسمِ والخبرِ في محلِّ الرفع بالابتداءِ , وعندي خبرهُ, أو أنَّها المكُسورَةُ ليكونَ عندي ظرفاً لقائمٍ الذي هُوَ خَبرُهُ, ولأنهُ لو أُخِّرَ الخَبَرُ لكان في مَعرضِ دخولِ المكسورةِ عليها, لو تَقَدَّمتْ فيجتمعُ حرفانِ لِمعنىً واحدٍ, على أنَّ أبا الحسنِ –الفرّاء– قَدْ أجازَ دخولَ المكسورةِ على المفتوحةِ وبالعكسِ, ودخولَ المفتوحةِ على المَفتوحةِ"[225], وسيبويه يذكر عكس ذلك إذ لا يجوّز دخول (أنّ) على (إنّ), إذ يقول: "واعلم أنه ليس يُحسن أن تلي إنّ أنّ ولا أنّ إنّ. ألا ترى أنك لا تقول إنّ أنك ذاهبٌ في الكتاب, ولا تقول قد عرفتُ أنّ إنّك منطلقٌ في الكتاب. وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء"[226], لكنّ الخبيصي يأتي بشرط دون الحيلولة من تداخلهما, يقول: "هذا إذا لم تقع بعد (أمّا). فأمّا إذا وقعت بعدها فلم يلزم التقديم لوقوع الأمن من المحذورات الثلاثة, تقول: أمّا معلوم فأنّك فاضلٌ وأمّا أنّك فاضلٌ فمعلومٌ, ومنه قول الشاعر: [البسيط]

عندي اصطبارٌ وأمّا أنني جزعٌ يومَ النوى فَلِوجدٍ كادَ يبريني"[227]

---

224 – ينظر: الكافية, 16.

225 – البسيط: 1/ 343.

226 – الكتاب: 3/ 124.

227 – الموشح: 198. والبيت لم يُهتد إلى قائله. وهو في شرح التسهيل ا/ 302, وأوضح المسالك: 1/ 213.

وفي تقديم الظرف دلالة على صحة الملكية, فلو أوّلت بـ(قيامُك عندي) لا يُستحسَن, لأنّ القيام لا يُملَك, أمّا التقديم فيصحّ (عندي قيامُك) وغيره؛ فلا يقتصر الكلام على (القيام) فقط, بل القيام وغيره.

حذف المبتدأ:

لا يُمكن حذف ما هو عمدة في الجملة الاسمية؛ وذلك لتمام الفائدة على أساس وجود هذا الركن من الجملة, لذلك كان لزامًا على النحاة أن يقدّروا له إذا كان محذوفًا, وذلك لبقاء الفائدة في معنى الجملة, مع الحُكم عليها بالتمام, بشرط وجود القرائن الدالة على المبتدأ المحذوف.

حذف المبتدأ وجوبًا:

يحذف المبتدأ وجوبًا في مواضع عدّة منها:

1- إذا كان المحذوف مخبرًا عنه بنعت مقطوع لمدح, مثل (الحمد لله, الحميدُ)[228], أو (مررتُ بزيدٍ, الكريمُ). وهذا المذهب مستحسن في كلام العرب على رأي سيبويه, إذا قطعوا فابتدؤوا فرفعوا[229], وكذلك يُقطع لذمٍّ, نحو: (مررتُ بزيدٍ الخبيثُ), أو ترحم, نحو: (مررتُ بزيدٍ المسكينُ), فالتقدير: (هو الحميد, هو الخبيث, هو المسكين)[230]. وفي هذا القطع يمكن الاستدلال على مؤداه ومعناه, بأنّ فيه معنى التنبيه والاهتمام؛ مثله مثلُ مُتكلّمٍ, والمخاطب في استماعٍ متواصل, فإذا ما انقطع الحديث ثار اهتمام المخاطَب لما سيؤول إليه الكلام، فالاستئناف يأتي بشيءٍ جديدٍ, وبذلك صار النعتُ ذا أهمية عند المستمع. فضلًا على ذلك أنّ في ذكر المبتدأ تكون جملة اسمية تامّة, وهنا

---

228 – ينظر: الموشح, 207.

229 – ينظر: الكتاب, 2/ 62- 63.

230 – ينظر: شرح ابن عقيل: 1, 226.

ينتفي الوصف للمعرفة إلا باسم موصول, فنقول: (مررت بزيد الذي هو كريم), وفي الجملة إطناب وبُعد عن المعنى المراد[231].

2- إذا كان العامل مصدرًا واقعًا موقع الفعل؛ مثل:﴿ فصبرٌ جميلٌ﴾[سورة يوسف/ 18][232], ويقيس ابن جماعة حذف المبتدأ بحذف الفعل, على أنّهما عاملان , إذ قال: "ومن علامات ذلك أنّك لو نصبت حذفت الفعل ولم تذكره؛ كقولك: (فصبرا) أي: اصبرْ صبرًا"[233], وأعطى الإمام صلاح بن علي بن محمد لهذه المصادر ميزةً خاصّة, وهي أنها لا تظهر لها أفعال إذا رفعت, وهي سماع, نحو (حمدٌ لله) و(ثناءٌ عليه)[234].

إذن في الحالتين يكون هنالك حذفٌ, على القياس, فابن جماعة قاس على النصب, وصلاح بن علي قاس على السماع .

3- أن يكون الخبر مخصوصًا بالمدح, مثل: (نعم الرجلُ, زيدٌ), بتقدير: هو زيدٌ[235].

وقد اشترط ابن هشام في كون (زيد) خبرًا. أن يكون مؤخرًا, لأنه لو تقدّم كان مبتدأً[236], ولأنّه يخرج عن كونه مخصوصًا. فلو قلنا: (زيدٌ نعمَ الرجل) لكان من الممكن القول: ونعم الفارس, وبهذا يكون (زيدًا) غير مخصوص.

4- أن يكون الخبر فيه صريحًا في القسم, مثل: (في ذمّتي لأفعلنّ), والتقدير: قسمٌ أو يمينٌ[237], ففيه قرينة لفظية وهي الذمة لأنها تُذكر لتأكيد الحدث والتيقن به ولا يكون هذا الإثبات إلّا بالقسم؛ فلا داعي لذكر لفظه، لأنّ ذكره يوحي بضعف المتكلّم وهو كثير القسم.

---

231 – ينظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى: أحمد عبد الله حمود العاني (أُطروحة), 62.

232 – شرح الكافية: ابن جماعة, 111, وينظر: ابن عقيل, 1/ 227.

233 – ابن جماعة: 111.

234 – ينظر: النجم الثاقب, 1/ 264.

235 – يُنظر: منهاج الطالب: 1/ 237 .

236 – ينظر: أوضح المسالك, 1/ 219.

237 – ينظر: ابن عقيل, 1/ 227, وابن جماعة 111.

حذف المبتدأ جوازًا:

لا يخفى أن الصورة الأصلية لتركيب الجملة الاسمية بمبتدئها المتقدّم وخبرها المتأخر, تكوّن معنى تامًّا وكلامًا ذا فائدة يحسن السكوت عنده, وهذه الصورة لا تعطي السامع أو القارئ سوى الفائدة التي يبعثها المتكلم من الصورة الذهنية بطريقة توليدية لا يحاول صاحبُها إلا الوصولَ إلى أقرب المعاني بأبسط تركيب. أمّا إذا ما حدث حادث ساعد في تغيير المقام والسياق فإنّه يؤثر في الجملة الأصلية فيتغيّر فيها أحد أركانها؛ وذلك لزيادة معنى جديد على المعنى السابق مع ثبات الصورة الذهنية، ومن هذه المتغيرات جواز حذف المبتدأ, وهذه المواضع هي:

1- يحذف المبتدأ كما يقول ابن الحاجب: "**لقيام قرينةٍ جوازًا, كقول المستهل**[238]**: (الهلالُ والله!)**"[239], أي هو الهلالُ واللهِ[240], والقرينة في هذا الموضع هي حالية, في قوله (المستهل)[241]. وقد اقترن حكم القرينة في هذا الموضع مع الزمن, فربّما زالَ حكم الجواز مع مرور الزمن, وهذا يدلّ على أنّ الحكم قد يتغيّر بتغيّر الأحداث, ولا يكون التغيير في جوهره بل فيما يتعلّق بفرعٍ من فروعه. والقرينة نوعان كما قسّمها الهندي وهي: لفظية وعقلية[242], بمعنى أنّ المتكلّم عليه أنْ يُراعي مسألتين؛ **الأولى:** وهي الأهم, وهي أن يكون المُخاطَب من أبناء الكلام المُقال حتى ينطلقَ إلى ساحة القبول والرضا. **والثانية:** وهي استعمال التركيب المناسب للحدث والمقام.

2- يُحذف إذا كانت هناك قرينة مقالية, مثل (صحيحٌ) لمن قال: (من شمّ طيبًا: مسك)[243], فالقرينة عندهم هي حدثٌ قائمٌ يحتاج إلى كلام مختصر لكون الحدث قد

---

238 - هو من يرفع صوته عند رؤية الهلال, ينظر: لسان العرب, 51/ 4689(هلل).

239 – الكافية: 16.

240 – ينظر: البسيط, 1/ 353.

241 – ينظر: النجم الثاقب, 1/ 264.

242 – شرح الكافية: 198.

243 – ينظر: الموشح: 205.

بيّن أكثره, أو هو معلومٌ عندهم, وقد أشار لذلك قبلهم سيبويه والمبرد, قال سيبويه: "هذا باب يكون المبتدأُ فيه مُضمرًا ويكونُ المبنيُّ عليه مظهَرًا وذلك أنك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله ورَبّيَ , كأنك قلت: ذاك عبدُ الله, أو هذا عبدُ الله. أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آيةٌ لك على معرفته فقلت: زيدٌ وَربيَّ. أو مَسَسْتَ جَسدًا أو شَمَمْتَ ريحًا فقلت: زيدٌ, أو المِسْكُ. أو ذُقْتَ طعاما فقلتَ: العَسَلُ"[244]. والفرقُ بين الحالية والمقالية, هو أنّ الحالية تكون مع الحدث العام بوجود الناس, أمّا المقالية فإنها تكون تعبيرًا عن ذات الشخص ولا يحتاج إلى جمهور.

3- الواقع في جواب الاستفهام؛ مثل: كم دراهمُك؟ (عشرون)[245], ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ (12) فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [246], فكلمة (فكُّ) هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي)[247]. فالقرينة موجودة بطبيعة السؤال, إذ يُراد من المُجيب أن يأتي بالمعنى, وهذا مُتحققٌ بالخبر أكثر مما هو في المبتدأ؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى, كما قال المبرد: "اعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلّا شيئًا وهو الابتداء في المعنى"[248], وأقول: لا حاجة لضميرٍ متعلق بمذكور عند المُتكلّم , لأن عدم ذكره يعني فهم المجيب ما يريده المتكلّم؛ وبذلك يتمُ الوصول إلى المعنى المراد.

---

244 – الكتاب: 2/ 130.

245 – ينظر: الموشح, 205.

246 – البلد: 12- 13.

247 – ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل, 12/ 442.

248 – المقتضب: 4/ 127.

4- ما اشترك مع المضاف إليه في خبر المبتدأ, كقولهم: (راكبُ البعير طليحان)[249], وفي قول العرب: (راكب الناقة طليحان)[250] قال ابن منظور: "حَذف المعطوف لأمرين؛ أحدهما: تقدم ذكر الناقة, والشيء إذا تقدّم دلّ على ما هو مثله... والآخر أن يكون الكلام محمولًا على حذف المضاف, أي راكب الناقة أحد طليحين, فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"[251], أي (راكبُ الناقةِ والناقةِ طليحانِ).

<u>حذف الخبر جوازًا:</u>

لمّا كانت الفائدة تكون بذكر الخبر, فالواجب في ذكره مُلزمة؛ لبيان معنى الجملة الاسمية؛ لكن بوجود قرينة تدلّ عليه؛ جاز حذفه؛ طلبًا للفائدة وقد تكون نحوية أو بلاغية. ومن المواضع التي يُحذف فيها هي:

1- إذا جاء بعد (إذا) الفجائية, مثل: (خرجتُ فإذا السّبُعُ)[252], فما يدلّ على جوازه قول ركن الدين : "أمّا الجواز, فحيث تكون قرينة دالة على الخبر, ولم يوجد ما يوجب حذفه, كقولك: خرجت فإذا السّبُعُ, أي : فإذا السّبُعُ واقفٌ, إن شئتَ أظهرتَ, وإن شئت حذفت"[253], لكنّ الخبيصي لا يُجوّزه إن كان التقدير (واقفٌ), وعلّته في ذلك أنّ "إذا المفاجأة تدلّ على الوجود, وإن أردت أنّه (قائم) أو (قاعد) أو نحوه فلا بدّ من ذكره. إذ لا دلالة لها عليه"[254], لكنّه نسيَ أنّ حذفه جائزًا أولًا, وثانيًا انّ المسألة تخصّ المتكلّم أكثر مما هو حال السبُع فلا يهم إن كان واقفًا أو قاعدًا. والقرينة فيما سبق حالية على

---

249 – ينظر: الخبيصي, 206.

250 - الطليح: يعني (التعب والإعياء), ينظر: لسان العرب, 29/ 2285

251 – اللسان: 29/ 2285(طلح).

252 – ينظر: الكافية, 17, والموشح: 207.

253 – البسيط: 1 / 354.

254 – الموشح: 207.

حدّ زعمهم, لكنّ أحمد الرصّاص بيّن أنّ الخبر محذوف في الجملة قبل إذا, و(إذا) زمانية لا مكانية, أي اسم لا حرف, إذ يقول: "تقديره: خرجت ففاجأت زمان السبع بالباب, فـ(إذا) ظرف زمان لفعل محذوف وهو: فاجأتُ, و(السبع) مبتدأ, و(بالباب) الخبر, وهو متعلق بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر على ما تقدّم, فحذف الخبر لقيام القرينة الحالية" [255].

أمّا الإمام صلاح بن علي فينظر على أنها ظرف مكان فهي حينئذٍ الخبر, على قول سيبويه والمبرد وطاهر [256].

2- يُحذف كذلك "في الاستفهام عن المخبر عنه, كقولك: (زيدٌ) لمن قال: (من عندك؟): أي زيدٌ عندي"[257], والقرينة في هذا الموضع (مقالية) في الجواب[258], فالحذف جاء لأن السؤال عن الجثة, وهو زيد, فالجواب بما هو في السؤال يُغني وفيه تمام الجملة وإن كان الجواب من ركن واحد وهو المبتدأ.

حذف الخبر وجوبًا:

---

[255] - منهاج الطالب: 1/ 237- 238.

[256] - ينظر: النجم الثاقب, 1/ 266. لكنّ سيبويه لم يذكر أنها مكانية, بل زمانية في قوله: " آتيك إذا احمرّ البسرُ... فالفعل في إذا بمنزلة في حين" الكتاب: 3/ 60, والمبرد يجعلها حرف مفاجأة, (خرجتُ فإذا زيدٌ). ينظر: المقتضب, 2/ 56, أمّا طاهر فهو كسيبويه جعلها ظرف زمان. ينظر: المقدمة المُحسبة: 247.

[257] - المُوشح: 208.

[258] - ينظر: النجم الثاقب, 1/ 266.

لا يُحذف الخبر وجوبًا إلّا إذا دلّ عليه دليلٌ قويٌّ يشعرك بوجوده, وقد اشترط ابن الحاجب شرطًا واحدًا في ذلك إذ قال: "**ووجوبًا فيما التزم في موضعه غيُره**"[259], والالتزام[260] هنا يعني أن يأخذ مكانه ويلزمه. أمّا ركن الدين فقد زاد على ذلك شرطًا, وذلك بقوله: "أما الوجوب: فهو كل موضع يحصل فيه شرطان: "**أحدهما**: أن يدلّ عليه شيءٌ.

والثاني: أن يلزم ذكرُ لفظهِ في موضعه. وإنما التزم حذفه عند حصول هذين الشرطين لتوفيةِ حق اللفظ والمعنى, من حيث إنّ غيره قام مقامه, ودلّ عليه دليل"[261]. ومن تلك المواضع هي:

1- إذا جاء بعد مبتدأ (لولا), مثل لولا زيدٌ لأتيتك[262], أي: لولا زيدٌ موجود لأتيتك. وفي هذا المثال يكون شرطا ركن الدين قد تحققا؛ فالأول: يكون دليل الخبر هو المنعَ من الإتيان, فوجود خبر (زيدٍ) تقديرًا هو الذي منع الإتيان. والثاني: هو جواب الشرط فوجود الفعل في موقع الخبر المحذوف هو الذي منع, لأنّ "لولا تدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره"[263], فبوجود بديل الخبر حصلت القرينة والعوض[264]. فالدليل على الخبر المحذوف لم يكن للحرف (لولا) وحده, وإنّما اشترك في دلالته الحرفُ وجوابه. لكنّ ابن مالك جعل سبب الحذف بمقتضى (لولا) بشكلٍ عام, إذ يقول: "وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية لأنه معلوم بمقتضى لولا, والمدلول على امتناعه هو الجواب, والمدلول على وجوده هو المبتدأ"[265], فهو يرى أنّ مقتضى مجيء (لولا)

---

259 – الكافية: 17.

260 - ورد في اللسان أنّ الالتزام هو عدم المفارقة. ج44/ 4027(لزم).

261 – البسيط: 1/ 354.

262 – ينظر: الكافية: 17. وشرح ابن عقيل:1/ 222.

263 – النجم الثاقب: 1/ 267.

264 – ينظر: منهاج الطالب, 1/ 238.

265 – شرح التسهيل: 1/ 276.

في الجملة أن يكون هناك حذف, ودليل وجود الخبر هو المبتدأ. وبهذا يكون معنى (لولا) هو امتناع الجواب لوجود المبتدأ الدّال على الخبر. وليس كما ذهب أصحاب الشروح, وهو امتناع الجواب لوجود الخبر المحذوف.

2- يُحذف إذا جاء "بعد كلِّ مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول مذكورٌ بعدَهُ الحال أو أفعل التفضيل مضافًا إلى مصدر مذكور بعده الحال"[266] كما في قول المصنف: "ضربي زيدًا قائمًا"[267], أو قول ركن الدين: "أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا"[268], فالتقدير: إذا كان قائمًا, يقول ابن جماعة: "كان تامّة, وفيها ضمير (زيد), وقائمًا حال من زيد"[269], والسبب في عدم جعل (قائم) خبر لـ(ضربي) الجواب هو: لأن قولك: "قائمًا يصلح موضعها (وهو قائم) فدلّ على أنها حال, والحال لا يصلح جعلها خبرًا عن المصدر؛ لأنها لا تكون إلّا لفاعل أو مفعول, فلم يصح جعلها خبرًا عن المصادر المعنوية"[270], كذلك ما حكاه الأخفش في عدم قبول الحال خبرًا: " قولهم (زيد قائما) فزيد: مبتدأ, والخبر محذوف, والتقدير(ثبت قائما) وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا, فتقول: (زيد قائم) فلا يكون الخبر واجب الحذف, بخلاف (ضربي العبدَ مسيئا) فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: (ضربي العبد مسيء) لأن الضرب لا يوصف بأنّه مسيء"[271].

أمّا تقدير الخبر المحذوف وجوبًا ففيه وجهان أو موقعان, "فذهب البصريون إلى أن تقديره: ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا, فحذف (حاصل) كما تُحذف متعلقات

---

[266] – البسيط: 1/ 356.

[267] – الكافية: 17.

[268] – البسيط: 1/ 358.

[269] – شرح الكافية : 113.

[270] – المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

[271] – شرح ابن عقيل: 1/ 226.

الظروف, نحو: زيد عندك, فبقي (إذا كان قائمًا), ثم حذف (إذا) مع شرطه العامل في الحال, وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية, فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر, فيكون الحال قائمًا مقام الخبر... وقال الكوفيون: تقديره: ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ, بجعل (قائمًا) من متعلقات المبتدأ, ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده"[272]. والمثال الثاني في أفعل التفضيل, يقول ركن الدين: "أفعل التفضيل لمّا أضيف إلى المصدر صار حكمه حكم المصدر, لأنّ أفعل بعضُ ما يضاف إليه, وإذا كان كذلك جاز أن نخبر عنه بالزمان كما نخبر عن سائر المصادر"[273].

3- يُحذف الخبر وجوبًا "بعد كل مبتدأٍ عُطف عليه بالواو التي بمعنى مع, وقُصد المقارنة بينهما، نحو: كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ, أي مع حرفته فكل رجل مبتدأٌ, وصنعته معطوف عليه, وخبرهما محذوف, وهو: مقرونان, لدلالة الواو, مع قصد المقارنة عليه, ويسدُّ المعطوف مسدّه"[274], وهنا قد تحقق الشرطان كما بيّنها أحمد الرصاص، فكانت الواو محل الخبر المحذوف, والتقدير (وضيعته مقرونة)[275], وفي موضع آخر يقول: "ومن قال: تقديره: (كل رجل وضيعته مقرونان) يلزمه أنه حذف من غير عوض, فإن قيل: هلا نُصب (وضيعته) إذا كانت الواو فيه بمعنى (مع)؟ قلنا: الواو إنما تنصب إذا كانت بمعنى (مع) إذا كانت مصاحبة لفعل أو معنى فعلٍ, وههنا ليس في اللفظ فعل, فلم يصح نصبه فاعرفه"[276]. ولو أنّ هذه الواو احتملت العطف, أي لم تكن للمصاحبة, جاز الحذف والإثبات عند السيوطي[277], وفي هذه المسألة ذهب

---

[272] – الفوائد الضيائية: 1/ 127.

[273] – البسيط: 1/ 358.

[274] – البسيط: 1/ 358.

[275] – ينظر: منهاج الطالب: 1/ 242

[276] – المصدر نفسه.

[277] – ينظر: همع الهوامع, 1/ 338.

البصريون إلى وجوب الحذف والمعطوف سدّ مسدّه[278], وقد أخذ بهذا الرأي أغلب شرّاح الكافية, أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى "أن الخبر لم يحذف, وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه, فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير. واختاره ابن خروف"[279]

4- يحذف الخبر وجوبًا, إذا وقع "بعد مبتدأٍ مقسمٍ به, نحو: لعمرُك لأفعلنَّ, أي: لعمرُك قسمي"[280], فحذف الخبر لدلالة المقسم به عليه, وعوّض عنه بجواب القسم (لأفعلن)[281]. فالأخبار في المواضع السابقة, إنما حُذفت للعلم بها؛ وانشغال موضعها بغيرها[282]. فالسياق المطرد في هذه المواضع هو الشيوع بين الناس بوجود الخبر المقيدّ؛ لأنّ لفظه يُفسد بلاغة الجملة ومعناها؛ لأنه بحكم المذكور وذلك لشيوعه.

---

278 – ينظر: شرح الرضي على الكافية: 282/1.

279 – همع الهوامع: 336/1.

280 – البسيط: 1/ 360.

281 – ينظر: الموشح, 212, والنجم الثاقب: 1/ 274.

282 – ينظر: شرح الكافية, لابن جماعة: 115.

المبحث الثاني

المنصوبات من الأسماء

خصّصنا في هذا المبحث المنصوبات من الأسماء فقط, واحترزنا من قولنا: المنصوبات, الفعل المضارع المنصوب, لكونه مستعملًا بحالاته الإعرابية في مبحث الأفعال. ومن هذه المنصوبات:

المستثنى بـ إلا:

ورد هذا الاسم في العربية على وجهين, تحدد معناهما الأداة (إلّا), يقول سيبويه: "اعلم أنّ (إلّا) يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحدُ الوجهين أن لا تغيّر الاسمَ عن الحال التي كان عليها قبل أن تُلحقَ... والوجه الآخر أن يكون الاسمُ بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله, عاملًا فيه ما قبله من الكلام, كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهمًا"[283], فالنصبُ في المستثنى على هذا النحو معنويًا, ولفظيًا بوجود (عشرون) وهذا الأمرُ مختلفٌ فيه, قال المبرّد: "أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولًا, ثمّ تأتي بالمستثنى بعدُ. فإذا كان كذلك فالنصبُ واقع على كلّ مستثنى, وذلك قولك: جاءني القومُ إلّا زيدًا, ومررتُ بالقومِ إلّا زيدًا"[284]. ويمكن بيان الناصب في موضعه إن شاء الله تعالى.

أمّا ركن الدين فقد حدّد أنواع المستثنى, في تعريفه المعجمي للكلمة, إذ قال: "الاستثناء مشتقٌّ من ثنيتُ فلانًا عن الأمر وثانيتُهُ, إذا صرَفتُهُ عنه, والمستثنى مصروفٌ عن خبر المستثنى منه"[285], فهذا التعريف هو أقرب إلى تعريف المبرّد بقوله: (مشغولًا) وهنا (مصروفًا), ولكنّه لا يبتعد أن يكون نصبه بعامل معنوي كما هو عند سيبويه.

---

283 – الكتاب: 2/ 310.

284 – المقتضب: 4/ 389.

285 – البسيط: 1/ 565.

وهذا هو النوع الثاني من الاستثناء, وهو (المنقطع), فالمصنّف يقول: "**المستثنى: متصل ومنقطع**"[286]. أمّا (المتصل), قال فيه ركن الدّين : "أو مشتقٌّ من ثنيتُ الشيءَ إذا ضاعفتُهُ, فسمِّي الاستثناءُ استثناءً, لأن الأول مضاعفٌ بالثاني, فإن كان منفيًّا, كان مضاعفًا بالإثبات"[287], كقولنا: (ما جاءَ رجلٌ إلّا زيدًا), فالمجيء ثبُتَ لزيدٍ, وانتفى لأيّ رجلٍ غيره.

واللفظ المستعمل عند ابن الحاجب هو المُخرَج, وبالمعنى الذي عندنا هو عملية تنقيص من المذكور قبل إلا. إذ يقول في مصنّفه: "**فالمتّصل: هو المخرَج من متعدّدٍ – لفظًا أو تقديرًا**[288] **– بـ (إلّا) وأخواتها**"[289]. أي القصدُ بإخراج ما بعد إلّا قبل التلفظ به والحكم عليه, يقول الخبيصي: "الذي أُخرج منه قبل الحكم, ثمّ حُكم بعد تقدير الإخراج"[290]. والمنقطع هو الذي لم يُخرَج إلا بعد ذِكرِ (إلّا) نحو: (ما جاءني أحدٌ إلّا حمارًا)[291], فحمارٌ ليس من جنس ما قبل (إلا) بالمعنى, ولكنّه منصوبٌ لفظًا على ما قبل (إلّا).

أمّا ابن جماعة فهو يرى أنّ الاستثناء المنقطع قد أُخرجَ قبل (إلّا), لكنّه ليس بالقصد, لذلك فهو قد اختلف معنًى لا لفظًا؛ في كونه انتقل إلى جملةٍ أخرى غير التي قبل (إلّا), كما في قوله: "المنقطع إمّا لفظًا لا معنًى؛ مثل: (ما جاءني أحد إلا زيد جاءني)؛ لأنه مبتدأ و(جاءني) خبره"[292]. فكأنما أفادت الجملة عنصر المفاجأة, وذلك

---

[286] – الكافية: 25.

[287] – البسيط: 1/ 565.

[288] – بيّن ركن الدين ما المقصود بالمتعدد لفظا أو تقديرًا, فالمتعدد لفظا, قولنا: (جاءني الرجال إلا زيدًا, فالرجال, جمع وهو متعدد, لأنه جمع رجل. ولفظا أي بالمعنى, كقولنا: جاءني القوم إلا زيدًا. فالقوم ليس بجمع لمفرد وإنما يدل على الجماعة.). ينظر: البسيط: 1/ 565.

[289] – الكافية: 25.

[290] – الموشح: 304.

[291] – يُنظر: الكافية 25, والموشح: 304.

[292] – شرح الكافية: 158.

لكونها جملة تامّة يحسن السكوت عندها. أمّا النوع الثاني من المنقطع, معنى لا لفظًا, قوله: "ما فيها أحدٌ إلّا وتدٌ"[293], فوتدٌ متصل لفظا لا معنًى لأنه من غير جنسِ المستثنى منه.

وثمّة عبارةٌ أطلقها الرضي في ما هيّة الاستثناء المتصل, وكانت عليها مآخذ عند أصحاب الشروح, وهي أنّ: "الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته"[294]. وملخصها, أنّ الاستثناء مخرجٌ بالنية في أثناء التكلّم والنطق بالمستثنى منه, أم عند الدخول فيه حدث الإخراج, كما في قولهم: (جاءني القوم إلا زيدًا), فهل زيد من القوم واستثنيَ, أم من غير القوم, فإذا كان منهم؛ فلا يصحّ: جاء زيدٌ ولم يجئ[295].

وقد وردت على هذه الإشكالية من الرضي آراء عدّة؛ منها رأي الكسائي وأكثر أهل الأصول؛ منطلقين من مبدأ العقيدة والحفاظ على النص القرآني, لذلك قالوا: "إنّه غير داخل وإنّ المتكلم أراد بالقوم جماعة لجنسٍ ليس فيهم زيد و(إلا) قرينة تدُلُّ السامعَ على مُراد المتكلّم كالتخصيص بالصفة وغيرها"[296], ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت/14]. ففي المعنى أنّ الخمسين موجودة مع الألف, وهو لم يلبثها وذلك باستثنائها بعد (إلا), فتعالى الله عن هذا المعنى[297] . وقال آخرون "إنّ الفعلَ لما نُسب اليه مع القوم امتنع إخراجه من النسبة وإلا لزم توارد الإثبات والنفي على محلٍّ واحدٍ وهو محال- وقيل- إن ما لا يدخل لا يصح إخراجُه. وأجابَ الجمهور عن هذا بأنه إنما يلزم توارد النفي والإثبات على محل واحد لو لم يكن الحكم بالنسبة بعد تقدير الإخراج, أمّا إذا كان كذلك فلا

---

293 – شرح الكافية: 158.

294 – شرح الرضي: 2/ 76.

295 – يُنظر: المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

296 – النجم الثاقب: 1/ 460.

297 – ينظر: شرح الرضي, 2/ 77, النجم الثاقب: 1/ 460, منهاج الطالب:1/ 354.

توارد فإن المراد بقول القائل جاءني عشرةٌ إلا ثلاثةً إنما هو سبعةٌ, وإلا ثلاثةً قرينةُ إرادةِ السبعة من العشرة إرادةَ الجزء باسم الكلِّ كما في سائر المخصصات للعموم. وردَه ابن الحاجب بالإجماع على أنّ الاستثناء المتصل إخراجٌ والعشرةٌ نصٌّ في مدلولِها, والنصُ لا يتطرق إليه تخصيصٌ, وإنما التخصيص في الظاهر"[298] , فإنّ ابن الحاجب يتبع أهل الأصول في كون النص القرآني لا يدخله التقسيم والتخصيص والنقص.

العامل في الاستثناء:

لم يكن الاستثناء منصوبًا مطلقًا, على الرغم مِن أنّ ابن الحاجب جعله مع المنصوبات, كما هو الحال في النداء, فهو من المنصوبات لكنه يبنى على الرفع في حالاتٍ أخرى, لذلك جعلنا العنوان بـ(العامل في الاستثناء), ما دامَ هناك اختلاف في الإعراب, فإنّه لا بدّ من تغيّر العامل.

وقد جعل سيبويه الناصب للمستثنى: (لفظي ومعنوي)؛ فاللفظي هو ما ذُكرَ قبل (إلّا), وعلى إثره نُصبَ ما بعد إلّا؛ إذ يقول: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا؛ لأنه مخرَج مما أدخلت فيه غيره, فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل رحمه الله, وذلك قولك: أتاني القومٌ إلا أباك, ومررتُ بالقوم إلا أباك, والقوم فيها إلّا أباك، وانتصَب الأب إذا لم يكن داخلًا فيها دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً, وكان العامل فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حُملت عليه وعمل فيها"[299]. فالعامل قد استوفى معموله قبل إلّا, إلّا أنّ أثر هذا العمل قد نصبَ المستثنى, ولم يكن صفة, كدرهمٍ من العشرين.

---

[298] – إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني: 490.

[299] – الكتاب: 2/ 330-331.

أمّا المبرّد فهو يرى أنّ (إلّا) قد جرّت العمل من قبلها إلى ما بعدها, وبيان ذلك أنك إذا قلت: "جاءني إخوتك إلّا زيدًا, وزيد أحد إخوتك أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء أنّه فيمن جاء. فإذا قلت: إلا زيدا فإنما وقعت في موضع: لا أعني زيدًا منهم, أو أستثني زيدًا منهم"[300] . لكنّ ركن الدين يعترض على قول بعض البصريين ويعني بكلامه المبرّد؛ لأن النصب بـ (إلّا) يوجب النصب في المستثنى, وهذا لا يجوز لوجود الرفع بعد (إلا), وكذلك أنّ النصب لا يقتصر على (إلا), لوجود غيرها من أدوات النصب[301], لكنّ المبرّد لم يوجب النصب, ولم يُنكر بقية الأدوات, لذا كان اعتراض ركن الدّين ليس منصفًا؛ عند موازنتها باستنتاجات المبرّد وآرائه في العامل بالمستثنى. أمّا ابن مالك, فقد عرض لقول سيبويه وخلص إلى القول: "فحاصل كلام سيبويه أنّ (إلا) هي الناصبة لما استثنى بها, إذا لم يكن بدلًا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى, ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأوّل"[302]. واستخلص أصحاب الشروح إلى أنّ الناصبَ له: (لفظي), إذا وجد الفعل, (ومعنى) مستنبط من الجملة, إذا لم يوجد فعل, مثل: القومُ إخوتك إلا زيدًا[303].

وقوله: "**وهو منصوبٌ إذا كان بعد (إلّا) غير الصّفة في كلام موجب, أو مقدّمًا على المستثنى منه, أو منقطعًا في الأكثر**"[304]

ذكر ابن الحاجب شروطًا يكونُ النصبُ فيها علامةً للمستثنى لا غير, منها: أن يكون الكلام مثبتًا غيرَ منفي, في غير الصفة. والكلام المثبت يعني لا نفيًا ولا استفهامًا ولا

---

300 – المقتضب: 4/ 396.

301 – البسيط: 1/ 572.

302 – شرح التسهيل: 2/ 273.

303 – ينظر: البسيط: 1/ 573.

304 – الكافية: 25.

نهيًا[305], وأمّا التحضيض "فحكمه عند الجمهور حكم الإيجاب, فلا يجوز فيه البدل, تقول: هلّا قام القومُ إلا زيدًا, بالنصبِ فقط"[306]. والسبب في عدم توافق البدلية مع وجوب النصب. وقد بيّن ذلك أصحاب الشروح أنّ المبدل منه في حكم الساقط, وبذلك يتغيّر معنى الاستثناء, فإذا قالوا: جاءني إلا زيدًا, بمعنى كلهم جاؤوا ما عدا زيد, وهذا محال[307]. وقد يأتي منفي حكمه حكم الموجب, كما نقله الخبيصي عن السيرافي قوله:" ما أكل أحدٌ إلّا الخبز إلّا زيدًا, فلا يكون في زيد إلا النصب"[308].

أمّا الواجب الثاني وهو تقدّم المستثنى على المستثنى منه, كقول الكميت:[الطويل]

ومالي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالي إلا مذهبَ[309]الحقِّ مذهبُ[310]

يقول سيبويه: "وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون "مالي إلا أبوك أحدٌ, فيجعلون أحدًا بدلًا كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحد, فجعلوه بدلًا"[311], فلمّا كان ثمّة من تكلّم بالرفع, لم يجوزوه لاختلاف المعنى, لذلك وجّه ركن الدّين هذا التغيّر بقوله: "وإنّما وجب النّصبُ في مثل هذه لأنه لولاه لكان: إمّا بدلًا وإمّا صفة, وكلّ واحد منهما غير جائز, لامتناع تقدّم البدل على المبدل منه, والصّفة على الموصوف, وأمّا البدل فلأنه, إنما أُتي به للتوطئة والتأكيد فلو قُدّم على المبدل منه لانتفض هذا الغرض.

وأمّا الصّفة فلأنها مبيّنة للموصوف, وتقديم المبيِّن على المبيَّن خارجٌ عن القياس"[312].

---

305 – ينظر: البسيط: 1/ 573, الموشح, 304.

306 – البسيط: 1/ 573.

307 – ينظر: البسيط: 1/ 573, والموشح, 304.

308 – الايضاح العضدي: 1/ 207.

309 – في رواية (مشعب الحق): أي طريق الحق, ينظر: شرح هاشميات الكميت, أبو رياش أحمد بن إبراهيم القيسي: 50.

310 – ديوان الكميت: 50.

311 – الكتاب: 2/ 337.

312 – البسيط: 1/ 574.

فلا يمكن أن تكون الشيعة هي الـ (آل).

أمّا ما نقله صلاح بن علي عن قول حسّان بن ثابت[313] قوله:

فإنهم يرجونَ منه شفاعةً إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ[314].

فإنّه قد أجاز النصب موافقًا ليونس بجوازه.

والواجب الثالث: (أن يكون منقطعًا):

بمعنى أنّ ما بعد (إلا) من غير جنس ما قبل (إلا), لذلك وجب النصب, لأنّه لو كان بدلا؛ لكان جزءًا من المبدل منه, مثل: جاءني القومُ إلّا حمارًا[315]. وهذه هي لغة أهل الحجاز, وبنو تميم يرفعون مع الفرق في المعنى[316], فيُنقل عنهم أنهم قالوا: [الرجز]

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[317].

فقيل: كيف تكون اليعافيرُ والعيسُ جنسًا من الأُنس, وهما بغير معنى؟[318]. ويرى ركن الدين في إجازة بني تميم الرفعَ أسبابًا منها, وهي بعضٌ مما صرّح به الأوّلون, إذ يقول: "لمّا كان اليعافير والعيس مجاورين هذا المكان صار أنيسين له فكان الأنيس متناولا لهما, فلم يكن منقطعًا. واعلم أنّ بني تميم يقولون: ما بالدار أحدٌ إلّا فرسٌ بالرفع

---

313 - ديوان حسان بن ثابت: 241.

314 – النجم الثاقب: 1/ 467.

315 – يُنظر: البسيط: 1/ 575.

316 – قال سيبويه: "هذا باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول, وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا, جاؤوا به على معنى ولكن حمارًا وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول... وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ أرادوا: ليس فيها إلا حمار" الكتاب:2/ 319

317 – البسيط: 1/ 576, والموشح: 307.

318 – ينظر: البسيط: 1/ 576.

على البدل من أحدٍ... أنهم أقاموا الخاصّ, وهو أحدُ مقام العام, وهو شيءٌ, لاستلزام الخاصّ العامَّ[319], ولصحة إطلاق الخاص على العام, فأبدلوا فرسًا من أحدٍ على هذا التأويل, وأنهم أبدلوا منه على تقدير حذف المضاف, وإقامة المضاف إليه مُقامه, كأنهم قالوا: ما بالدار توابع أحدٍ إلا فرسٌ"[320], وهم على ذلك قد اتبعوا الأثر الناتج عن وجود المؤثر, فالأثرُ يدلّ على المسير, فليس من المعقول أن يوجد فرس من دون شخص يقوم برعايته. فالشيخ ينظر إلى السياق الذي استعمله بنو تميم, وهو أحد نوعي الاستلزام[321] وهو (الحواري) الذي يقوم على أساس السياق.

خبر كان وأخواتها:

بيّن ابن الحاجب في هذا الاسم, أنه ركنٌ من أركان الإسناد, بقوله: "**هو المسند بعد دخولها, مثل: (كانَ زيدٌ قائمًا). وأمره كأمر خبر المبتدأ, ويتقدّم على اسمها معرفةٌ**"[322], أي: إنّ ما يلحق خبر المبتدأ من أحكام, فإنه يلحق خبر (كان). والأحكام هي:" وقوعه خبرًا وجملةً خبريةً, وفي اشتمال الجملة على ضمير يعود على المبتدأ إلا في شيءٍ واحد, وهو أنّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين أو متساويين في القرب والبعد

---

319 – وهو لون من ألوان اللغة , استعمله العربُ قديمًا, وهو أن يُردفوا العامَّ بالخاصّ, وقد أشار إلى ذلك ابن جني في باب القول على النحو, إذ جعلوا المصدر (انتحاء) خاصًّا بعلم النحو, بعدما كان عامّا, كما جعلوا التفقّه وهو المعرفة؛ خاصّا بعلم الفقه المشهور بالحلال والحرام. يُنظر: الخصائص, 1, 34.

320 – البسيط: 1/ 577.

321 – قيل في تعريف الاستلزام: "استلزام عرفي واستلزام حواري؛ أمّا الاستلزام العرفي فقائمٌ على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيّرت التراكيب, فقولك لكن مثلًا تستلزم دائمًا أن يكون ما بعدها مخالفًا لما يتوقعه السّامع, وأمّا الاستلزام الحواري, فهو متغيّر دائمًا بتغيّر السياقات التي يرد فيها" آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 33, د.محمود أحمد نحلة.

322 – الكافية: 26.

من المعرفة والنكرة, فإنه يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنه لو قُدّم لالتبس المبتدأ بالخبر, وأمّا خبر كان فيجوز تقديمه على اسمه, نحو: كان أخاك صديقُك"[323], ففي هذه الحالة يكونُ الإعرابُ هو الفيصل في تحديد الموقع, ويُصبح لـ (كان وأخواتها) الأثر في نصب الخبر, لكونها أفعالًا متعدّية, فالتعدّي دليل قوّة تلك الأفعال وعملها في غيرها, حتى إنّ سيبويه خصّص لها بابًا يشير به إلى تعديها, إذ يقول: "هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل على اسم المفعول, واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ... وذلك قولك: كان ويكون..."[324], والشيء الواحد هو المعنى الذي تفيده (كان) أو إحدى أخواتها.

أمّا ابن جماعة فإنه يذكر اختلافًا آخرَ من دون ذكر العلّة في ذلك, وهو أنّه يجوز مجيء الجملة الطلبية في خبر المبتدأ, ولا يجوز مع (كان)[325], وسببه هو أنّ الطلب يكون تحققه في المستقبل, فلا يتناسب مع الفعل الماضي الناقص, فإنه لا يُطلب من الزمن الماضي فهو مُحال.

أمّا إذا كانا اسمين مقصورينِ, نحو: (كان عيسى موسى), فلا يجوز تحديد الأول أن يكون خبرها, إلّا بقرينة معنوية أو لفظية[326]. وذكر ركن الدين معنيهما في باب الفاعل والمفعول, فالقرينة اللفظية أن "تكون في نفس الفعل, نحو: تقدمت موسى سلمى, وقد تكون في توابع الفاعل أو في توابع المفعول أو في توابعهما, نحو: أكرم عيسى العالمُ موسى. وأكرم عيسى موسى العالمَ... وأمّا القرينة المعنوية فمثل أن

---

323 – البسيط: 1/ 607.

324 – الكتاب: 1/ 45.

325 – شرح الكافية: 163.

326 – ينظر: البسيط: 1/ 608.

يستحيل صدور الفعل من أحدهما نحو: أكل موسى الكمثرى"[327] , لكن ليست القرينة مطلقة على جميع الأفعال الناقصة, أنّ معانيها محدودة إذا وُزنت ببقية الأفعال, والفعل (صار) مثلًا نقول: (صارَ عيسى العالمُ موسى), وامتنع مع الفعل (ما دام), نحو: (ما دام عيسى العالمُ موسى).

أمّا تقديم خبرها عليها ففيه أقوال؛ يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديمُ خبر (مازال) عليها, وما كان في معناها من أخواتها, وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان, وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك, وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين, وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (مادام) عليها"[328]. وكان من أمر الكوفيين (أنهم جوزوا التقديم بحجّة أن (ما) للنفي, و(زال) تعطي معنى النفي مجرّدة من (ما), فدخول النفي على النفي فهو إيجاب, فتصبح مثل (كان) يجوز التقديم عليهما. أمّا البصريون فعندهم (ما) كالاستفهام لا يجوز التقديم عليه لصدارته في الكلام [329]. وعلى ذلك يكون معنى النفي في (ما) هو السبب في وجهات النظر بين الفريقين. ويذهب الخَبيصي في تعليله إلى ما مذهب إليه البصريون, إذ يقول: "ولا يقع ذا تصدير في (ليس), أو ما أوله (ما), فلا يُقال: (مازال أين زيدٌ), أو (كيف عمرو), أو (غلامَ من زيدٌ)"[330], لكنّ المسألة هنا مختلفة قليلًا, لأنّ البصريين يمنعون (ذا الصدارة), من التقديم, أما الخبيصي فلا يُجوّز (ذا الصدارة) فيها؛ أي بعدها, فهو إذا لم يجوز بعدها فمن الطبيعي أنه يمنع تقدّمها على (مادام).

أمّا اختلاف الخبر كونه فعلا ماضيًا, فلا يجوز في خبر كان, ويجوز في خبر المبتدأ, وذلك لأسباب زمنية, وذكر ركن الدّين الاستراباذي أنّ هذا "دلالة كان على المضي,

---

327 – البسيط: 1/ 271– 272.

328 – الإنصاف: 134, (مسألة/ 18)

329 – ينظر: الإنصاف: 134–137, (مسألة/ 18).

330 – الموشح: 320.

نعم لو أدخلت عليه (قد) أو على خبره فقلتَ: كان زيدٌ قد قام لَحَسُنَ, لتقريب (قد) إيّاه من الحال"[331], وأمّا إذا جاءت قبل كان, فابن النحوية يستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [332]. ومن شرط وقوعه ماضيًا أيضا أن يقع شرطًا كما عند الخبيصي نحو "صار زيدٌ إنْ قُمتَ قامَ, وعند آخرين يقع مُطلَقًا لورود الاستعمال, كبيت الحماسة[333]:

وكُنّا حسِبنا كلَّ بيضاء شحمةً لَياليَ لاقينا جُذامَ وحميَرا"[334]

لكنّ المسألة في هذا البيت مختلفة, إذا ما قورنت ببقيّة الأفعال؛ فلا يُراد من الجملة تحويلها إلى الحال بتاتًا, لذلك ابتعدوا عن (قد) التي تقرّبهم إلى الحال, وذلك من معنى البيت. يقول المرزوقي عن الأصمعي: "معنى البيت: ظننا لمّا التقينا مع جُذام وحِمير أنّ سبيلهم سبيلُ سائر الناس, وأنّا سنقهرهم قهرًا قريبًا ثمّ وجدناهم بخلاف ذلك"[335]. ففي المعركة حادثتان وكلاهما بالماضي, وهما اللقاء والنتيجة, فليس من المعقول جرّ الواقعة إلى الحاضر, وقد حُسِمت نتيجتها.

وجوب الحذف:

الحالات المذكورة آنفًا, كانت كلها جوازًا, أمّا ما كانت وجوبًا, فقول المصنف: "**ويجب الحذف في مثل: (أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ), أي لأن كنتُ**"[336], وهذا ما استعملته العرب لسعتهم في الكلام, يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي... ومن ذلك قول العرب: أمّا أنت منطلقًا

---

331 – البسيط: 1/ 608.

332 – ينظر: شرح ابن النحوية, 184, سورة الاحزاب/ 15.

333 - البيت لزفر بن حارث الكلابي, ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي, 1/ 155.

334 – الموشح: 321.

335 – المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

336 – الكافية: 26.

انطلقتُ معك, وأمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبت معك."[337], حُذفَ الفعل هنا لدلالة السياق عليه, لأنّ (أمّا) ليست ابتداءً للكلام؛ وإنما هي في موضع الجواب لكلامٍ مُسبقٍ أصله جملة فعلية, بدليل قوله: (انطلقتُ معك), وإن كانت هي جوابًا للشرط الموجود بـ(أمّا), إلا أنّ إدغامه يوصلنا لما قبله من الكلام, وأصلُ (أمّا) كما قال ابن يعيش: "...أن وهي المصدرية ضمت إليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة ههنا عوضا من الفعل المحذوف والمعنى لأنْ كنت منطلقا انطلقت معك أي لانطلاقك في الماضي انطلقت معك وإنما قدّرناها في الماضي لأنك أوليتها الماضي ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لإحاطة العلم بأنّ أنْ هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ وصار لذلك بمنزلة إن الشرطية في دلالتها على الفعل"[338]. ويُرجع ركن الدين سبب حذف (كان) إلى الاختصار, وحذفُ اللام في (لأن) كما تحذف من سائر الموصولات[339], ويُمكن أن نضيفَ على ذلك أنّ سبب الحذف هو لرفع مقام المتكلّم؛ فإنّ لام التعليل الموجودة مع أنْ, تقلل من دراية المتكلّم, ونستشفّ ذلك من قول المرادي, إذ يقول: "والأصل: لأن كنت منطلقًا انطلقتُ. فحذفت لام التعليل, وحذفت (كان), فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله, وجيء بـ(ما)عوضاً من (كان)"[340]. فتحوّل الكلام من التعليل إلى النتيجة فقال: **"أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ"[341]** .

وقوله: "وقد يُحذف عامله في مثل: (الناسُ مجزيون بأعمالهم, إن خيرًا فخيرٌ, وإن شرًّا فشرٌّ)"[342]. كما هو معلومٌ في العربية أنّ الحذف له شرائطُه, ولا بدّ من قرينة تدلّ على الحذف, وإلّا فلا لزوم لحذف العامل الذي هو أساس القوّة في الجملة, لذلك نلحظ

---

337 – الكتاب: 1/ 290– 293.

338 – شرح المفصل: 2/ 98– 99.

339 – البسيط: 1/ 612.

340 – الجنى الداني: 333.

341 – الكافية: 26.

342 – المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

في قول ابن الحاجب أنّ القرينة هي ما افتتحَ بها الكلام, فكانت عوضًا عن العامل, ولكن بنسبة ما استطاع من طريقها المتكلّم حذفه وإفهام المخاطب. فمن هذه النسبة نرى أنّ الرضي لا يُجوّز هذا الحذف, إذ يقول: "وما ينبغي له هذا الإطلاق, لأنه لا يُحذف في هذه الأفعال إلّا كان"[343], فإنّه يُجوّز حذفها مع اسمها بعد "إنْ ولو, إن كان ضميرَ ما عُلم من حاضر أو غائب, نحو: اطلبوا العلم ولو بالصّين؛ أي: ولو كانَ العلمُ بالصين"[344]. فإنّ الحديثَ يحثّ على طلب العلمِ على مشقّة السّفر؛ لأنّ فيه نفعًا والأجرُ على قدر المشقّة. وحذفت (كان) هنا كذلك؛ للشهرة كما في قوله:" فقدّر للرفع: (كان) التامّة؛ قلتُ: يضعف لقلّة استعمالها, ولا يُحذف إلا كثيرُ الاستعمال للتخفيف, ولكون الشهرة دالة على المحذوف"[345].

ويُمكن القول إنّ الحذف في قول المصنّف أولى؛ وذلك لاختلاف الحركات بعد الحرف (إن), لأنّ كلّ حركة تعطي معنًى غير الحركة الأخرى, فإذا ذُكرَ العامل فإنّ الإعراب يكونُ واحدًا. وعند التفتيش في كتاب سيبويه وجدنا لهذه المسألة حالاتٍ أربعةً من الإعراب [346], وقد اختزلها أصحاب الشروح, كما ورد في البسيط :

"أحدهما: نصب الأول ورفع الثاني, وهو أجودها.

والثاني: عكسُ الأول, وهو أضعفها.

والثالثُ: نصبُها جميعًا. والرابعُ: رفعُهما جميعًا.

---

[343] – شرح الرضي: 2/ 146.

[344] – المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

[345] - شرح الرضي: 2/ 147.

[346] – ينظر: الكتاب, 1/ 258–259.

وهما – الثالث والرابع– متوسطان بين الجودة والضعف"[347]. لأنهما يحتملان الحذف نفسه, أي حذف كان وأحد معموليها. وهذه الحالات الأربعة سُمِعت من العرب, ومنها الجيّد ومنها الرديء, لذلك كانت معاني الناس سببًا في الحذف, هذا جانب؛ ومن جانبٍ آخر, هو ما يتعلّق بـ(إنْ), إذ يقول فيها الإمام صلاح بن محمد: "لأنّ إنْ شرطية تدلّ على الفعل, والفعل يدلّ على فاعله, وأمّا فاء الجزاء فلأنها جواب الشرط, وجواب الشرط لا يكون إلا جملة, فالفاء دخلت على المبتدأ مثل قولك: (أمّا زيدٌ فقائم) أي فقائم"[348]. أي أنها تدلّ على المبتدأ المحذوف.

المنصوب بـ(لا) النافية للجنس[349]:

يُعدُّ هذا الاسم من الأسماء التي لها خصوصية من حيث الموقع والحركة الإعرابية, وجاءت هذه الخصوصية من (لا) النافية؛ لأنها شابهت أكثر من حرفٍ, ما أكسبها تلك الصفة في تأثيرها بالاسم الذي بعدها. فمن هذه الخصوصيات, يقول سيبويه:" و(لا) تَعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين, ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ, لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ

---

[347] – البسيط: 1/ 611.

[348] – النجم الثاقب: 1/ 493.

[349] – قيل: المنصوب بـ(لا), ولم يقل: اسم (لا), يقول الرضي: "لم يقل : اسم (لا) التي لنفي الجنس , كما قال : اسم (إنّ) وأخواتها, لأن كلامه في المنصوبات , وجميع ما هو اسم (لا) المذكورة ليس منصوباً , بل بعضه مبني, نحو: لا رجلَ , فلما قَصد المنصوب, احتاج إلى التمييز, بالتقييدات المذكورة, لأن اسم (لا) , لا يكون منصوبًا إلا باجتماعهما, وهي ثلاث, كونه نكرة , وكونه مضافاً , أو مشَّبهاً به , وأن يليها , فلو اختل واحد منها , لم ينتصب , كما يجيئ , ولو قصد إلى اسم (لا) من حيث كونه اسمها , لكان يكفيه أن يقول , كما هي عادته: هو المسند إليه بعد دخولها" شرح الرضي: 2/ 154.

عشرَ "[350], ويكون بمنزلة الاسم الذي لا بدّ منه, كما في المسند والمسند إليه, كما ورد ذلك عند ابن الحاجب, إذ يقول: "**المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها**"[351], أي هو بمنزلة المبتدأ, إذ أسندت إليه (لا), كما أسند الخبر للمبتدأ, وهو على نوعين: "**نكرةً مضافًا أو مشبّهًا به, مثل: (لا غلامَ رجلٍ), و(لا عشرينَ درهمًا لك)**"[352], إذن يكون هذا الاسم على نوعين من الإعراب, إمّا منصوب؛ وهو المضاف والمشبه بالمضاف. أو مبني على ما يُنصب عليه إن كان مفردًا[353], أي لا يكون مضافا ولا شبيها به, فيكون مبنيًّا على الفتح للمفرد, وعلى (الياء) للمثنى والجمع, مع الإشكال في النون للمثنى والجمع, ينقل ذلك ركن الدّين قول أبي العبّاس إذ قال: "وأمّا أبو العبّاس فقد ذهب إلى أنه معربٌ منصوب مستدلًا بأنّ النون فيهما بمنزلة التنوين في المفرد, وكما أنّ لا بناء مع التنوين, لا بناء مع النون, ونقض الأولون حجته هذه بقولهم في النداء: يا رجلُ ويا رجلانِ ويا مسلمونَ واستدلّوا على بنائهما بأنّ العلّة الموجبة للبناء في المفرد موجودةٌ فيها, فوجبَ بناؤهما عمَلًا بالعلّة"[354], لكنّهم نسَوا أنّ الاسم المفرد يكون مع (لا) اسمًا واحدًا مبنيّا, وهذا لا يكونُ في النداء, لأنّ حرف النداء ليس هو العامل المباشر بحركة الاسم الذي يليه, لأنه على تقدير فعل محذوف, فالاسم غير متصل اتصالا مباشرًا بحرف النداء؛ والدليل يُمكن حذفه, أمّا (لا) لا يُمكن

---

[350] – الكتاب: 2/ 274. وينظر: المقتضب, إذ قال: "فإنْ :أيكون الحرف مع اسمها واحد؟ قيل: هذا موجود معروف. قد علمت أن زيدا منطلق و(أن) حرف, وهي علمت فيه, اسم واحد والمعنى: علمت انطلاق زيد, وكذلك: بلغني أن زيدا منطلق. فالمعنى: بلغني انطلاق زيد. وكذلك (أن) الخفيفة مع الفعل إذا قلت: أريد أن تقوم يا فتى إنما هو: أُريد قيامك, وكذلك يسُرني أن تقوم معناه :يسرني قيامك" ج4/ 358.

[351] – الكافية: 26.

[352] – الكافية: 26.

[353] – ينظر: الكافية: 27.

[354] – البسيط: 1/ 617- 618.

حذفها لاتصالها بما بعدها اتصالا مباشرًا, بدليل أنه لو فُصل بينهما؛ ضعُف عملها أو امتنعَ, لذلك فإنّ نون المثنى والجمع في النداء ليستا كما هما بعد (لا).

وأمّا قوله: **(يليها نكرة)**[355], يريد بها على ما ذهب إليه الإمام صلاح بن علي(أنه احترز من الفصل بينها وبين منصوبها, وكذلك من المعرفة, وما لا يكون مضافًا أو مشبهًا به, فإنّ الاعراب يتغيّر, ففي الحالتين الأوليتين فإنهما يُرفعان, وفي الثالثة يُبنى مع (لا), كما ذُكر سابقًا, والعلّة في ذلك أنّ العامل يضعف في هذه الحالات الثلاث)[356], وليس الضعف وحده هو المانع من النصب أو البناء, فثمّة سببٌ آخر عند الملا جامي في المنع, إذ يقول: "أمّا في المعرفة فلامتناع أثر (لا) النافية للجنس فيها, وأمّا في المفصول فلضعف (لا) عن التأثير في الفصل"[357], لأنّ (لا) التي لنفي الجنس من قيودها هو دخولها على النكرات, فتنصب الاسم وترفع الخبر, كعمل (إنّ) لأنها نقيضتها[358].

أمّا إذا جاء بعدها معرفة, فوجب الرفعُ والتكرير[359]؛ هذا هو المتعارف عليه عند النحويين. أمّا قوله: **"قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها"**[360], ففيها استثناء عن المشهور وذلك بالتأويل يقول سيبويه: "فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرة حسُنَ لك أن تُعمل لا, وعلم المخاطبُ أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ, وأنه قد غُيّب عنها. فإن قلتَ: إنه لم يرد أن ينفي كلّ من اسمه عليٌّ؟ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلّهم في قضيّته مثل علي كأنّه قال: لا أمثال علّيٍّ لهذه القضيّة, ودلّ هذا الكلام على أنّه ليس لها عليٌّ,

---

355 – ينظر: الكافية: 26.

356 – ينظر: النجم الثاقب, 498.

357 – الفوائد الضيائية: 1/ 422.

358 – ينظر: معاني الحروف, الرمّاني, 81.

359 – الكافية: 27.

360 – المصدر نفسه.

وأنّه قد غيّب عنها"[361], وهنا يكون الاسم الذي يلي (لا) معرفةً في كلتا الحالتين, في الأولى: كل شخص اسمه علي. والثانية: كل شخص مثل علي. وعلى ذلك وجب التأويل كما بيّنه ركن الدين في قوله: "وجب تأويله لِئلا يلزم الترك بالدليل, وهو أن يُقال: إنّ تأويله: قضيةٌ ولا مثل أبي حسنٍ, فحذف المضاف, وأقيم المضاف إليه مقامه... وإذا كان كذلك كان نكرة في المعنى, لأنّ المثلَ والشِّبهَ والغيرَ لا يكتسي التعريفَ في المضاف إليه"[362], أي إنها موغلة في التنكير, أو كما يقول ابن الرصّاص: "(مثل) نكرة وإن أضيف إلى معرفة لتوغله في الإبهام"[363], فاستعملها النحويون ليتمكنوا من التأويل على المعنى. ومنها ما ذهب إليه أصحاب الشروح, قياس هذا المثل عمومًا على الأمثال الأخرى, فكما قيل: (لكلِّ فرعونٍ موسى), فإن الكلام خصّ المنكورين بعد فرعون وموسى الحقيقيين, لذلك أصبح لكلّ قضية حلّها عند أبي الحسن[364].

أمّا علّة البناء على الفتح فيقول ابن الرصّاص: "لأنّ قولنا: (لا رجلَ في الدّار) جواب سؤال محقّق أو مقدّر, كأنه قال: هل من رجلٍ في الدّار؟ فكان الجواب أن يقال في الجواب(لا من رجل في الدار)؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال, إلا أنه استغني عن (مِن) في الجواب لدلالة السؤال عليه فبني (لا رجل) لتضمنه الحرف وهو (من), وبُني على الحركة فرقًا بين ما كان بناؤه لازمًا وبين ما كان بناؤه عارضًا, وبني على الفتح لأنه أخف الحركات"[365], أمّا الملا جامي فإنّه يجعل الفتحة استحقاقَه في الأصلِ قبل البناء[366].

---

[361] – الكتاب: 2/ 297.

[362] – البسيط: 1/ 623- 624.

[363] – منهاج الطالب: 1/ 384.

[364] – ينظر: منهاج الطالب, 1/ 385.

[365] – المصدر نفسه: 1/ 382.

[366] – ينظر: الفوائد الضيائية, 1/421.

المبحث الثالث

المجرورات

وهي أسماءٌ تضاف على أسماءٍ غير قائمةِ المعنى بنفسها, فتكونُ مع سابقتها كالجزء الواحد ذي المعنى الواحد. ويكون ذلك تبعًا لطبيعة ما قبلها من أسماءٍ لها خصوصيتها من حيث التنكير والتعريف, يقول المبرد في مقتضبه: "فإذا أضفتَ اسمًا مفردًا إلى اسم مثلِه مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأوّل, وصارا جميعًا اسمًا واحدًا, وانجرّ الآخر بإضافة الأول إليه, وذلك قولك: هذا عبد الله, وهذا غلام زيدٍ, وصاحب عمرو"[367], يقصد غلامٌ لزيد, بتقدير حرف الجر.

يقولُ ابن الحاجب: "**المجرورات: هو ما اشتمل على عَلَم المضاف اليه. والمضاف إليه: كلُ أسمٍ نُسبَ إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً, مراداً. فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها , وهي معنوية, ولفظية**"[368]. وهنا يعدّ المصنّف المجرورَ بحرف أو اسم مضافًا إليه, وذلك لأنه يُنسب إلى ما قبله معنًى ولفظًا. حتى إنّ ركن الدّين أدخل الفاعل ضمن هذا التعريف وجعله شاملا, كما في قولهم: قام زيدٌ[369], لكنّه قطعٌ للنص؛ لأنَّ المصنّف يقول بواسطة حرف الجر, وهذا لا يكون في الفاعل. وقد وافق الهندي ركنَ الدين, بعدم وجوب اسمية المضاف وكان استدلاله هذا من كلام المصنّف[370]. فالمضاف إليه إذن ثلاثة أنواع: لفظٌ, بواسطة حرف الجر, وتقديرٌ, بواسطة الاسم الذي قبله ومُرادٌ. يقول ركن الدّين: "وقوله: (مرادًا) احترازٌ من الظروف, كقولك: قمتُ يوم الجمعةِ, فإنه نُسب إليه بواسطة حرف

---

[367] – المقتضب: 4/ 143.

[368] – الكافية: 28.

[369] – ينظر: البسيط, 1/ 649.

[370] – ينظر: شرح الكافية, 312.

الجر, وهو (في) تقديرًا, لكنه ليس بمرادٍ لأنه لو كان مرادًا لكان مجرورًا"[371], بمعنى أنه "لو أريد لانجرّ به"[372], والتقدير: (قمتُ في يومِ الجمعة). كذلك منعوا أن يكون الحرف المقدّر هو العامل, لأن الحرف أضعف من أن يعمل مقدّرا[373].

الإضافة المعنوية:

قوله: "...أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافٍ إلى معمولها"[374], ويسميها ابن السرّاج الإضافة المحضة[375], وهي على ثلاثة أقسام؛" إضافة بمعنى اللام, وإضافة بمعنى مِن, وإضافة بمعنى في؛ لأنّ المضاف إليه إن كان من جنس المضاف, بمعنى أنه يجوز أن يُحملَ المضافُ إليه على المضاف خبرًا أو صفةً, كانت الإضافة بمعنى من, نحو: خاتمُ فضةٍ, وبابُ ساجٍ.

وإن كان ظرفَ المضافِ كانت بمعنى في, نحو: ضَربُ اليوم... وإن لن يكنِ المضاف إليه من جنس المضاف ولا ظرفه, كانت بمعنى اللام, نحو: غلامُ رجلٍ ودارُ عمرو"[376]. وثمّة اختلاف حول التقدير بين حرفين, كقولهم: (يدُ زيدٍ). فابن جماعة لا يُجوز قوله (يد زيدٍ) على تقدير (من), كما هو جائزٌ في (خاتم فضةٍ)[377]؛ لأنّ الضابط أن يضاف الاسم إلى ما هو من جنس المضاف, كذلك حمله على أنه يكون خبرًا أو صفة, و(زيد) ليس جزءًا من(يد), ولا يصحّ أن يكون خبرًا أو صفة. ويقول في

---

371 – البسيط: 1/ 650. وقوله تقديرًا يقول الخبيصي: "شرطه أن يكون المضاف اسمًا احترازًا من الفعل, فإنه لا يكون بتقدير الحرف, بل يكون الحرف مصرّحًا به, كـ(مررتُ بزيدٍ)" الموشح: 346.

372 – الموشح: 346. يقول الرضي:" واعلم أنّ المضاف إليه إضافة لفظية, خارجٌ عن هذا الحد, إذ ليس الوجه في قولنا: زيد حسن الوجه, مضافًا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر, بل: هو هو" 203/2.

373 – ينظر: البسيط/ 1/ 649.

374 – الكافية: 28.

375 – ينظر: الأصول في النحو.

376 – البسيط: 1/ 654.

377 – ينظر: ابن جماعة, 173.

موضع آخر: "ومتى صحّ تقدير اللام و(من) في الإضافة حُكم فيها بتقدير اللام؛ لأنه الأصل"[378], فهو وجد من يُجوّز تقدير (من) في (يد زيد), فالتقدير: (يد من زيد), لكنّه جعل الاصل هو الذي يُقدّر عليه؛ لأن الأصل في التقدير هو اللام كما عند بعض النحويين[379]. ويُنقل أنّ ابن كيسان هو الذي قدَّر إذ جعل كل (بعض أضيف إلى كل) هو بمعنى (من), كما في المثال السابق[380].

وأمّا احترازه بأن تكون الإضافة صفة, وذلك "أنّ المضاف إذا كان صفة كانت الإضافة لفظية (لا معنوية) إذا كانت الصفة مضافة إلى معمولها, فإن كانت مضافة إلى غير معمولها فإنّ الإضافة معنوية نحو (مُصارعُ مصر) أو﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة/4], فإن قوله (مُصارعُ) صفة لأنه اسم فاعل, لكن لم تضف إلى معمولها؛ لأن المراد بالمعمول أن يكون المضاف إليه معمولًا للصفة قبل الإضافة على أنه مفعول به أو فاعل نحو (ضاربٌ زيدًا), و(حسن الوجه), فيجوز (ضاربُ زيدٍ) و(حسَنُ الوجه... و(مصارع)... تقديره: مصارع الناس في مصر"[381], وتقدير قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾, على رأي الزمخشري على أنها: إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع, مُجري مجرى المفعول به, كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدّار, والمعنى على الظرفية, ومعناه: مالك الأمرِ كله في يوم الدّين"[382], ويقول صلاح بن علي: "فإن جعلت يوم الدّين معمولًا لمالك فلفظيةٌ, أي (مالك ليوم الدّين) وإن جعلته ظرفًا والمعمول محذوف فمعنوية... وأمّا (شهيدُ كربلاء) فمعنوية لأنه مضاف إلى ظرفه"[383], كقوله: (ضرب اليوم), يقول الملا جامي: "أي: ضربٌ واقعٌ في اليوم"[384],

---

[378] – ابن جماعة, 173.

[379] – ينظر: النجم الثاقب, 1/ 529.

[380] – ينظر: المصدر نفسه.

[381] – منهاج الطالب: 1/ 400.

[382] – الكشاف: 1/ 116.

[383] – النجم الثاقب: 1/ 528.

فالمعنى: (شهيدٌ واقعٌ في كربلاء), فتقدير (في) للظرف لازمٌ؛ لأنّ الظرف (احتواء), والاحتواء يُدخَل إليه بحرف الجر(في) لا بغيره.

قوله: "وتفيدُ تعريفًا مع المعرفة, وتخصيصًا مع النكرة"[385], وهنا يُظهر أصحاب الشروح عملها, بمعنى أنها حين إضافتها إلى المعرفة يبرز عملها؛ لذلك قال المصنف (تفيد), وكذلك خصص ركن الدين لها فقرةً بعنوان (عمل الإضافة المعنوية). فكان عملها هو لتُخصصَ مدلولَ المضاف وتُعينه وتوضحه[386], وعند الملا جامي يكون في هذا النوع من الإضافة شرطٌ وهو "...أنّ الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف, لا أنّ نسبة أمر معيّن يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته, فإنّ ذلك غير لازم"[387] , بمعنى أن التركيب لا يُبين نسبة معينة وإنما يُبيّن حال المضاف كاملًا, لذلك قال في موضع آخر: "قد يقال (جاءني غلام زيد) من غير إشارة إلى واحد معيّن, فلا تكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلومية المضاف"[388].

وقوله: (وتخصيصًا مع النكرة), أي للتمييز عن غيره من الصنفِ نفسه, نحو: "غلامُ رجلٍ, لأنه تميّزَ عن غلام امرأةٍ, وعن غلام صبيٍّ"[389], وثمّة أسماء معارف عدّها بعض العلماء نكرات, نحو (مثل , غير, شبه...), يقول فيها ركن الدين: إنها توغلت في الإبهام, وإن أضيفت إلى المعارف – فهي – نكراتٌ لا تكتسي من الإضافة

---

384 – الفوائد الضيائية: 1/ 449.

385 – الكافية: 28.

386 – ينظر: البسيط: 1/ 655, الموشح: 349.

387 – الفوائد الضيائية: 1/ 449.

388 – المصدر نفسه.

389 – البسيط: 1/655– 656.

التعريف... ولذلك وُصفت بها النكرات, مثل: مررتُ برجلٍ غيرِك"[390], وشرطها هنا أن تكون مضافة إلى الضمير. وهذه الأسماء لم تعرّف كما تبيّن إلّا "إذا اشتُهرَ المضاف بمغايرة المضاف إليه, كـ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ أو بمماثلته"[391], والمماثلة تعني الصفة المشابهة لك, فلا يذهب المعنى إلى أشياء متعددة, يقول ابن الرصّاص: "قال نجم الدين: إذا أضيفت (غير) إلى معرفة له ضد واحد تعرّف غير لانحصار الغيرية, نحو قولهم: (عليك بالحركة غير السكون)... وكذلك إذا اشتهر شخص يماثلك في شيء من الأشياء كالعلم والجود والشجاعة فقيل: (جاء مثلك), كان (مثل) معرفة إذا قصدَ الذي يماثلك في الشيء الفلاني"[392], نستنتج من ذلك أنّ معنى هذه الألفاظ هو الذي يُبعدها عن التعريف, كمن يُبعد التهمة عن شخصٍ ما, أو إبعاد صفةٍ ما, كما في قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ [الرعد/37], وهنا يُريد إبراهيم (عليه السلام) إظهار الصفة المغايرة للوادي, ولو قال: (ليس فيه زرع) لكان معنى الكلام مؤقتًا, فإنها قد تمطر وينبت الزرع, لكنه (عليه السلام) أراد إثبات الصفة الغيرية لهذا الوادي, مما دعاه للرجاء والتوسل بالله سبحانه وتعالى, إذ يقول, كما ورد في قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [الرعد/ 37]. فهذه إشارة لمعنى هذه الأسماء, فما جاء مغايرًا لمعناها أفاد التعريف كما ذكره ابن الرصّاص.

<u>الإضافة اللفظية</u>:

وهي الإضافة التي لا تُبنى على التقدير, وتكون صفة على عكس المعنوية, يقول ابن الحاجب: "**واللفظية أن يكون صفة مضافة إلى معمولها, مثل (ضاربُ زيدٍ) و (حسنُ**

---

390 – البسيط: 655/1– 656.

391 – الموشح: 349. سورة الفاتحة: 6.

392 – منهاج الطالب/ 402– 403.

الوجه), ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ"[393], فهي لا تحتاج إلى حروف للتقدير؛ لأنها صفة عاملة بنفسها وما بعدها معمولها من دون تقدير حرفٍ كواسطة. لذلك قالوا فيها إنها على نيّة الانفصال[394], ولا يُقال ذلك في المعنوية؛ لأنه لا يجوز اجتماع التقدير والانفصال. ومعنى العامل والمعمول هنا في الإضافة يعني كلّ: "ما هو مجرور باللفظ منصوب في المعنى أو مرفوع, نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ عمرٍو, ولم تكن المعنوية في تقدير الانفصال... نحو : غلامِ زيدٍ"[395], أي مررتُ برجلٍ غلامِ زيدٍ. وفي هذه المسألة ذكر المصنف نوعين من التعدّي للمفعول كما في (ضاربُ زيدٍ), والصفة المشبهة كما في قوله (حسن الوجهِ). ويُضيف الخبيصي نوعًا ثالثًا وهو "اسم ما لم يسمَّ فاعله, وهو فيما كانت اسم مفعول, نحو: (زيدٌ معمورُ الدّارِ), إذ تقديره: معمورةٌ دارُه"[396], ولهذا جعل عمل الإضافة أنها تفيد التخفيف في اللفظ, على أنّ الأصل هو النصب والرفع.

أمّا ما جاز وامتنع منها قوله :"**ومن ثمّ جاز (مررتُ برجلٍ حسن الوجه), وامتنع (بزيدٍ حسن الوجه)**"[397] , فإنّه لمّا جاء المعرّف (زيد), لم يحتجْ إلى تركيب إضافة؛ لأنّ التركيب الأول جائز لتخصيص صفة النكرة . لكنّها على قول ركن الدين: "لا تفيد تخفيفًا ولم تفدْ تعريفًا جاز جعل الاسم المضاف هذه الإضافة صفة لنكرةٍ"[398]. ولا تكون معنوية بتقدير (حرف), فكانت صفة كما سبق. ومعناها كما قال سيبويه: "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه, نعت الرجل بحُسنِ وجهه ولم تجعل فيه الهاء التي هي

---

393 – الكافية: 28.

394 – يُنظر: المفصل لابن يعيش, 2/ 120.

395 – البسيط: 1/ 664.

396 – الموشح: 351.

397 – الكافية: 28.

398 – البسيط: 1/ 665.

إضمار الرجل, كما تقول: حسنٌ وجهه, لأنه إذا قيل حسَنُ الوجه عُلمَ أنّه لا يعني من الوجوه إلا وجهه"[399]. أمّا ابن جماعة فإنه يُجوز التركيب الثاني إلا إذا جعلته بدلا من زيد, إذ يقول: "يمتنع إذا كان نعتًا؛ فلو جُعل بدلًا لم يمتنع, وإنما امتنع النعتُ به لأنه نكرة, فلا تنعت به المعرفة, ودليل تنكيره: نعتُ النكرة به ووقوعه حالا؛ كقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ..﴾, وصحة دخول (ربّ) عليه؛ كقوله تعالى: ﴿ممطرنا﴾, فلو قلت: (ربّ ممطرنا) صحّ, وكذا لو قلت: (هذا عارضٌ ممطرنا) ونصبته حالًا صحّ"[400], لأنّ الحال لا يَكونُ إلا نكرة[401]. لذلك جاء المنع من نعتِ زيدٍ لأنّه معرفة ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة[402]. وقد نُقل في التبيان أنّ الشاهد في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ [403] على أنّ الإضافة في ممطرنا هي إضافة لفظية, فهي في تقدير الانفصال أي: ممطرٌ إيانا[404]. وعليه فإنّا نلاحظ أنّ في التقدير تنوينًا, لذلك رأى ابن الحاجب أنّ الغاية من هذه الإضافة هو التخفيف عند اللفظ, في حذف التنوين وما يُقابله النون في المثنى والجمع. **وقوله: "وجاز (الضاربا زيدٍ)، و(الضاربو زيدٍ)، وامتنع (الضاربُ زيدٍ)، خلافًا للفرّاء)"**[405]. فالحذف هو أساس المنع والجواز. لذلك امتنع الضاربُ لعدم حصول حذف أثناء إضافته, فتنوينه محذوفٌ قبل الإضافة, لوجود الألف واللام[406].

---

399 – الكتاب: 1/ 424.

400 – شرح الكافية: ابن جماعة, 174– 175. سورة الحج/ 9.

401 – يُنظر: المقتضب, 4/ 150.

402 – يُنظر: منهاج الطالب, 1/ 406.

403 - سورة الأحقاف/ 24.

404 – ينظر: التبيان/ 2/ 1157.

405 – الكافية: 28.

406 – ينظر: البسيط: 1/ 666, والموشح: 352, منهاج الطالب: 1/ 406.

أمّا الفرّاء فَقد أجاز القول في (الضارب زيدٍ) وذلك "نظرًا إلى الاسمية وأنّ الإضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعًا من الإضافة والقياس"[407], وهنا قد وافق الفرّاءُ سيبويهِ في هذه المسألة؛ لأنّ سيبويه يقول: "وقد قال قوم من العرب تُرضى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجُلِ, شبهوه بالحسن الوجه, وان كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله, إلا أنه اسم, وقد يجرّ وينصب أيضًا... ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله"[408], أما الرضي فلا يجوز ما جاء به الفرّاء, وذلك "لأن الحسن وجه, لا يجوز ... فكما لا يجوز في المحضة إضافة المعرفة إلى النكرة, فكذلك لم يُجوزوا ذلك في اللفظية"[409], وقال في موضع آخر: "والظاهر أنّ الفرّاء لا يُفرّق بين المعرّف والمنكّر... ويزعم أنّ تأويله: هذا (الْ هو) ضارب زيدٍ, وهذا (ال هو) ضارب رجل, أي هذا الذي هو ضارب زيد, وضارب رجلٍ؛ فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير"[410]. وعلى هذا جوّز المصنّف (الضاربُك) وشبهه[411], ثمّ يجيءُ ركن الدّين ليُبرر ما جوزوه, وهو أن "لا يُعتبر حصول الخفّة في هذه الإضافة... أن يُعتقد أنّ الإضافة سابقة على لام التعريف فكان التنوين محذوفًا للإضافة وكانت الإضافة تفيد التخفيف, فلمّا احتيجَ إلى التعريف أُدخلَ اللام عليه للتعريف... – و– أن نؤوله بالذي هو ضاربُ زيدٍ"[412], وفي هذا التأويل الأخير نجده قد وافق البصريين.

وقوله: **(وشبهه)** أي شبه (ضاربك) ليس فيها تنوين ولا نون والمضاف إليه مضاف إلى الضمير, نحو: (الضارباتي). ويُضيف الخبيصي إضافة مع التنوين كـ(ضاربَيْ

---

407 – شرح المفصل/ 2/ 123.

408 – الكتاب:1/ 182.

409 – شرح الرضي: 2/ 229.

410 –المصدر نفسه.

411 – الكافية: 28.

412 – البسيط: 1/ 666–667.

و(ضارباتِك)[413], وإذا كان الجمع بينهما فقد انتفى غرض التخفيف, إذن لماذا حصل الحذف؟ إذ يقول في جواب ذلك : "ليست للتخفيف؛ بل لكراهة الجمع بين أحدهما وبين الضمير المتصل, لمّا أنّ كلًّا منهما مشعر بتمام الاسم, ولا تمام هنا إلا بالمتصل فيلزم من وجود أحدهما... ومنه قول الشاعر [الخفيف]

أيها الشاتمي لِتُحسَبَ مثلي إنما أنت في الضلالِ تهيمُ"[414]

فمحل الشاهد قوله: (الشاتمي), فقد حُذف التنوين قبل الياء؛ وذلك لأنّ الياء في محلّ نصب, ولا يجوز الفصل بينهما, ولو ذُكر لاحتيج إلى ضمير فصلٍ في محل النصب, وهذا يُخل بوزن البيت الشعري. وقد شذّ قول الشاعر: [الطويل]

هم الآمرون الخيرَ والفاعلونه إذا ما خشوا من حادث الدّهرِ مُعظما[415]

يُمكن القول إنّ (النون) قد تحقق المعنى في البيت الشعري, لأنّ فونيم النون له خصوصية في التأثير بمعنى الجملة, فهو في هذا الموضع يدلّ على التباطؤ والفصل بين الفعلين, فلا مبرر للقول هم الآمرون والفاعلون, لكن النون فصلت بين أمرهم والنظر في هذا الأمر ومن ثم العمل به. وممن وافق الجمع بين الضمير والنون (سيبويه وابو الحسن), إذ جعل سيبويه (الهاء) كناية, والمبرد جعلها (هاء) السكت, لاضطرار الشاعر وعدم إسقاطها في الوصل[416].

وقوله:" **ولا يُضاف موصوف إلى صفته, ولا صفة إلى موصوفها, ومثل: (مسجد الجامع)... متأوّل**"[417], لأنّ في الإضافة تكميلًا لنقصٍ قد وجد في المضاف, لكنّ الصفة غير ذلك فهي تأكيد لحال المضاف كاملًا, وليس جزءًا, وهي الصورة الكاملة من صوره. والعلّة الأساس في المنع عند ركن الدّين هي أنّ "الصفة والموصوف

---

413 – ينظر: الموشح, 353– 354.

414 – الموشح: 354.

415 – المصدر نفسه: 355.

416 – ينظر: المفصل, 2/ 125.

417 – الكافية: 28.

كالشيء الواحد, فكما لا يُضاف الشيء إلى نفسه, نحو: زيدُ زيدٍ لا يُضاف أحدهما إلى الآخر"[418], وبهذا يكون قد وافق البصريين لأنهم يمنعون إضافة الشيء إلى نفسه على عكس الكوفيين فهم يسمحون إذا اختلف اللفظان[419]. أمّا الخبيصي فيمنع ذلك من حيث أصل وضع التركيب بالنسبة إلى لفظهما ومعناهما؛ وذلك "لاقتضائها- أي الصفة- من حيث الوصفية حكم التبعية, ومن حيث كونها مضافًا إليها حكم المقصود بالنسبة إليه وتعذر ذلك لفظا ومعنًى"[420], بمعنى أنّ الحكم على التركيب غير مساوٍ, ففي التبعية يكون الحكمُ على الاسم الواحد وهو الموصوف, أمّا عند الإضافة يكون الحكم على متعدد, لأنه يجوز الإضافة إلى إضافة, كما في قولنا: (هذا تراثُ آبائنا). أمّا عند شهاب الدّين فإنّ المسألة عنده تتعلّق بالقصد والخصوصية لذلك قال: "الموصوف أخصُّ أو مساوٍ والمضاف لا يجوز أن يكون أخص أو مساويًا للزوم كونه مباينًا أو أعم فيتباينان"[421], أي لابدّ من كون المضاف مختلفًا عن المضاف إليه, وهو غير مشروط في الموصوف وصفته.

---

418 – البسيط: 1/ 674.

419 – ينظر: الإنصاف, 352,(مسألة/ 64). وكانت حجة الكوفيين أنّ "ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا, قال الله تعالى: إ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[سورة الواقعة 59/56] واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأنّ الأصل فيه الحقُّ اليقين, والنعت في المعنى هو المنعوت, فأضاف المنعوت إلى النعت, وهما بمعنى واحد... وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يُراد بها التعريف والتخصيص, والشيء لا يتعرّف بنفسه؛ لإنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة, وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد إلى التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئا أخر بإضافة اسمه إلى اسمه, فوجب أن لا يجوز, كما لو كان لفظهما متفقا" الإنصاف/ 353,(مسألة/ 64).

420 – الموشح: 355.

421 – شرح الكافية: الهندي, 327.

أمّا التأويل في قوله: "**(مسجد الجامع), و(جانب الغربيّ), و(صلاة الأولى), و(بقلة الحمقاء)**"[422], وذلك لرفع التوهم من إضافة مما مُنع إضافته. وعليه يذهب ركن الدين مذهب الفقهاء بقوله: " لمّا دلَّ دليلٌ على امتناعِ إضافة الموصوفِ إلى الصفة, وجب تأويله لِئلا يلزم التركُ بالدّليل"[423]. ويشبّه ابن النحوية الأمثلة السابقة بأسماء الايام بقوله: "من باب مسجد الجامع: أسماء الأيام, وأسماء الشهور إذا أضيفت الأيام والشهور إليها, مثل: يوم الخميس وشهر رمضان ومعناه: يوم الزمن المسمى بالخميس, وشهر الزمن المسمى برمضان"[424] , وهنا قد أتاح تعدد المعنى للمضاف إليه أن يتأوّل المضاف, لأنّ من معاني الخميس (الجيش)[425], ورمضان (شدّة العطش والحر)[426], لذلك أمكن التأويل بالزمن, ليتم تحديد المضاف إليه.

أمّا إضافة الصفة إلى الموصوف, ففيه من التأويل والحجة الواضحة؛ لكون التركيب يأخذ شكل المثل أو الجملة الشائعة الاستعمال, ومن ذلك قوله: "**(جَردُ قطيفةٍ), و(أخلاقُ ثيابٍ)**"[427]. فأصحاب الشروح يرَون أن هذا الاستعمال قد أدّى إلى الالتباس؛ أي بهذا التركيب لا تظهر الإضافة الممتنعة, فهي كالاسم اشتبهت على قارئها, لكثرة الاستعمال, نحو قولنا: (قفرُ أرضٍ), أي: (أرضٌ قفراء), وجاء هذا الالتباس على ما احتمله ركن الدين في "أن يكون صفة لغير ذلك الموصوف, أضافوها إليه لتَتَخصص تلك الصفة بذلك الموصوف, فقالوا: جردُ قطيفة كما قالوا: خاتمُ فضّةٍ"[428] , وما ورد عند العرب من ذكرِ الموصوف لاحقًا, إنما هو لرفع الالتباس, كما في قول النابغة: [البسيط]

---

[422] – الكافية: 28.

[423] – البسيط: 1/ 674.

[424] – ابن النحوية: 204.

[425] – ينظر: لسان العرب, 13/ 1264(خمس).

[426] – المصد نفسه: 17, 1730(رمض).

[427] – الكافية: 28. ورد في اللسان معنى (ثوبٌ جردٌ):" خَلَقٌ, وقد سقط زِئْبِرُهُ, وقيل هو الذي بين الجديد والخلَق...وأخلق الدهر الشيء: أبلاه" ج6/587(جرد), ج13/ 1246(خلق).

[428] – البسيط: 1/675– 676.

والمؤمنِ العائذاتِ الطّيرِ يمسحُها رُكبانُ مكّةَ بينَ الغيلِ والسّندِ[429]

وعلى هذا البيت اعتمد أصحاب الشروح, وهو خير شاهدٍ على المسألة, ومعنى البيت كما شرحه ركن الدين بقوله: "أي الذي آمنَ الطيرَ العائذاتِ, فحذفَ الطيرَ الذي هو الموصوف, وأقام الصّفة التي هي العائذاتُ مقامه, ثمّ أتى به عند الاحتياج إليه بيانًا وتلخيصًا لا تقديمًا للصفة على الموصوف, ولكن لا إضافة فيه"[430].

أمّا صلاح بن علي فقد نقل تأويل المصنّف, وهو أنّه لمّا استُعملت الصفة مفردةً دلالة على الموصوف المحذوف, لكثرة ذكره, التبس بعد كثرة الاستعمال أنّه يصلح لهذا الموصوف الذي هو (قطيفة) وصفتها جرد, و(ثياب) وصفتها أخلاق, فما كان منهم إلّا أن ذكروه متأخرًا, كما في البيت السابق[431], وعند الملا جامي أنَّ سببَ الإضافة؛ أنه عدَّ من جنس مبهم وأضيف إليه ليتخصّص[432], فهو قاس على (خاتمِ فضةٍ), لأن الخاتم من جنسٍ والفضة وغيرها من جنسٍ آخر. فالجرد والأخلاق أصبحت كالأسماء المستقلة, وما بعدها من غير جنسها.

المضاف إلى ياء المتكلم:

ذكر المصنّف نوعين من الاسماء المضافة, لأنّ المضاف إليه هو(ياء المتكلّم), لذلك قال: "**إذا أضيف الاسم الصحيح, أو الملحق به إلى ياء المتكلّم كُسر آخره, والياء مفتوحة أو ساكنة**"[433]. ذكر الرضي أنّ الاسم الصحيح هو "ما حرفُ الإعراب فيه صحيحٌ, كعمرو, ودعد, وزيد, ويعني بالملحق به: ما آخره ياء أو واو, قبلها ساكن, كظبْي, ودلْو... ومعنى إلحاقه بالصحيح: إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح"[434].

---

429 – الديوان 20.

430 – البسيط: 1/ 676. وقوله: (لا إضافة فيه), والأصل: (لإضافة), هامش: 3.

431 – ينظر: النجم الثاقب, 1/ 539.

432 – ينظر: الفوائد الضيائية, 1/ 470.

433 – الكافية: 29.

434 – شرح الرضي: 2/ 262.

ويقول ركن الدّين: "أمّا فتح الياء فلكونه ضميرًا مثل الكاف في غلامِكَ ودارِكَ...وأمّا سكون الياء فلأجل الخفّة"[435], فنقول: (دارِيْ ودارِيَ) و (دلوِيْ و دلوِيَ). والخبيصي يرى أنّ الفتحة إنما وضعَت لاستلزام انقلاب الياء ألفًا, ولم توضع الضمة لاجتماع ثقلها مع ثقل الياء, وأنّ الأصل في الحرف الواحد هي الفتحة, وإذا حذفت فهي للتخفيف كما ذكرها ركن الدّين[436], لكنّ الأرجح هو الخبيصي, لأنّ الضمائر ليست كلها تقبل الفتحة نحو: (كتابهُ), كذلك هي مسألة صوتية؛ إذا ما جاء بعد الياء (ال) التعريف, وهنا لابدّ من الفتحة للانتقال والصعود إلى الكلمة الأخرى. ومن المحدثين من نوّه بطريقة أو بأخرى إلى مسألة الفتحة فوق الياء؛ إذ يقول: "والحقيقة أنّ الياء صوت انتقالي, أي إنّها تتكون من موضع صوت اللين (ا) ثم تنتقل بسرعة إلى موضع آخر من مواضع أصوات اللين, كالفتحة مثلًا"[437], وهذا الانتقال إنما يكون إلى الأقرب, وما يكون الانتقال إلا لحاجة؛ وقد ذكرها ابن جماعة بقوله: "لأنها اسمٌ فاحتاجت إلى التقوية"[438]. وينقل السيوطي قول بعضهم, إذ يقول: "وقيل: السكون أصلٌ, لأنه حرف علّة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا, ولأن ابتداء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به, والمتصل بغيره لا تعذر فيه"[439]. ومن المواضع التي تحذف وتقلب فيها الياء, كما نقل أصحاب الشروح, ومنهم صلاح بن محمد إذ يقول: "وحذفها وبقاء الكسرة وعليه ف﴿حَقَّ وَعِيدِ﴾... وقلبها ألفًا وعليه قول الشاعر نقيع بن جرموز العبشمي[الوافر]:

أطوّفُ ما أطوّف ثمّ آوي إلى أُمّا ويرويني النقيعُ"[440].

---

435 – البسيط: 1/ 686.

436 – ينظر: الموشح, 359.

437 – الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس, 45.

438 – شرح الكافية: 178.

439 – همع الهوامع: 2/ 236.

440 – النجم الثاقب: 1/ 542. سورة ق/ 14.

فالأصل (إلى أمّي), وهو أقلّ خطأً من مجيء الميم مكسورة أو آخرها ياء متكلم وقد "خصه ابن عصفور بالضرورة وأطلق غيره جوازه"[441].

أمّا الأسماء الستّة ففيها من اللغات ما يجب التوقف عند أجزائها بدقّة, وهي (أخو وأبو وحمو وهنو وذو وفو). ورد أنّ (أبي وأخي) محذوفتا اللام (الياء), مثل: يد ودم وخبء[442]. وعليه فإنّ ركن الدين يُشكل على الحذف بقوله: "فلو كان اللام مقدّرةً لم يجز الإعراب على العين, وإذا ثبتَ أنّ اللام غيرُ مقدّرةٍ فيه, وصار نسيًا منسيًا, كما في يدٍ ودمٍ, كان حكمه حكم الصحيح في لحوق ياء المتكلّم من غير تغيير"[443], كما هو عند المبرّد الذي لم يحذفها عند إضافة الياء إليها فيقول:(أخِيَّ و أبِيَّ)[444], ودليله في ذلك قول الشاعر: [الكامل]

قدرٌ أحلّك ذا المجازِ ولا أرى وأبِيَّ مالك ذو المجازِ بدارِ[445]

ولكّن هذا الاستعمال قليل, وقد ورد في كتاب سيبويه, ينقل ذلك صلاح بن محمد إذ يقول:" ورد بأنه جمعٌ حذفت النون للإضافة, وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلّم فصار (أبيَّ وأخيّ) والدليل على جمعها جمع السلامة قوله:

فلما تبين أصواتَنا بكين وفدّينَنا بالأبينا

وقوله:

وكان لنا فزارةُ شرَّ عمٍّ وكنتُ له كشرِّ بني الأخينا"[446]

---

[441] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 437.

[442] – ينظر: البسيط، 689/1. والموشح: 362.

[443] – البسيط: 1/ 689.

[444] – يُنظر: الكافية, 29.

[445] – البيت نسبه البغدادي للمؤرج السلمي في الخزانة 2/ 273. ينظر: شرح الرضي, 1/ 296. وينظر: ارتشاف الضرب,3/ 1101, هامش رقم (6), ويرويه بقوله: لولاه أبيّ. وهذا لم يرد في جميع المصادر

[446] – النجم الثاقب: 1 /547 – 548 . ذكر هذا الجمع سيبويه إذ قال:" وسألت الخليل, عن أبٍ فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبونَ, وكذلك أخٌ تقول: أخونَ, لا تغيّر البناء, إلا أن تُحدث العربُ شيئًا, كما بنوه بناء الحرفين" 3/ 405.

أمّا الملا جامي فهو ينظر إلى خلاف ذلك متّبعًا رأي المصنّف إذ يقول: "وأجاب عنه المصنّف في شرحه بأنّ ذلك خلاف القياس, واستعمال الفصحاء مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به, أي: (أبي) جمع (أب) فأصله (أبين)"[447], فهو لم يخالف سيبويه إلا أنه احتمل أن (الواو) قبل (أبيّ) هي واو القسم و(أبيّ) هو المقسم به, إلاّ أنّ هذا الاحتمال وإن كان صحيحًا فإنه لا يؤثر على الإضافة وشكلها. وأظنّ أنّه أخذ هذا الاحتمال من ابن جماعة لأنه الوحيد الذي يروي البيت بفصل (ما), إذ يقول:

وأبيّ ما لكَ ذو المجاز بدارِ[448] ـــــــــــــــ

أمّا (حمو) و(هنو), فإنها على الاكثر استعمالها كـ(أبي) و(أخي)[449]. وقد استعملها الخبيصي بياء مخففة (حميْ) و(هنيْ)[450] .

أمّا (فم) ففيها لغتان وهما: (فيَّ) وهي الفصيحة, و(فمي) وهي غير فصيحة[451]. وأمّا حقيقة (فم) يقول ركن الدّين: "فمًا إنما يُقال للضرورة, وهي أنّ أصلَه كان فوهًا, فحذفت الهاء, لخفائه, فصار فو, فلو لم تقلب الواو ميمًا لزمَ أنْ تُقلبَ ألفًا, لتحرّكها متطرّفةً وانفتاح ما قبلها, فيلزم حذف الألف لالتقاء الساكنين, وحينئذٍ, لزم بقاء الاسم المعرب على حرفٍ واحدٍ, وهو ليس موجود في كلامهم"[452]. واختير حرف (الميم) لقربه من مخرج الواو[453], أو لأنّ الميم كـ(الفاء) من حروف الشفة[454], وهذا الرأي أقرب إلى الصحة؛ لأنّ الفاء والميم لا يحتاجان إلى قوة الهواء المندفع كـ(الواو).

---

447 – الفوائد الضيائية: 1/ 477.

448 – ينظر: شرح الكافية: 179.

449 – ينظر: البسيط, 1/ 691.

450 – ينظر: الموشح, 363.

451 – ينظر: البسيط: 1/ 691, والموشح: 336.

452 – البسيط: 1/ 692.

453 – ينظر: الموشح, 363.

454 – ينظر: النجم الثاقب, 1/ 549.

الفصل الثاني

(الأفعال)

الفصل الثاني

(الأفعال)

المبحث الأول:

(الأفعال التامّة)

توطئة:

الجملة الفعلية:

وهي تركيبٌ قائمٌ على أساسِ القوةِ والعملِ, ويعتمدُ على الإسناد كما هو الحال في الجملة الاسمية, فالفاعلُ هو المسند إليه والفعل هو المسند. وقد ابتدأ المصنّفُ بالأفعال, لأنّ أغلب الأفعال هي نتاجُ الأفكار. فقال في تعريفه : "**الفعل: ما دلّ على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**"[455]. وبحسب تقسيم النحويين الكلام أنّ الفعل هو أحد أقسامه الثلاثة: (الاسم, والفعل, والحرف)[456]؛ لكنه يختلف عن النوعين الآخرين؛ وذلك لأنه يدل على معنى بنفسه. فالاسم يدلّ على مسمًّى, والحرف يدلّ على معنى في غيره. فالفعل يحمل المعنى والصورة الذهنية معًا في لفظه, لا في غيره.

ولا يخفى عند أصحاب شروح الكافية هذه التقسيمات والمعاني, فزادوا عليها تحليلًا للمعاني والألفاظ, ومنها قول ركن الدين في معنى تسميته فعلًا: "وإنما سُمّيَ هذا النوع فعلًا؛ لكونه مشتقًا من الفعل الحقيقي أعني المصدر لكون الفعل الحقيقي مدلولَهُ تسميةً للدليل باسم المدلول, ولم يسمَّ زمانًا, وإن كان عليه دلالةٌ, لأنَّ دلالته على الحدث أقوى, ولذلك لا تختلف دلالته عليه في جميعِ تصاريفه ودلالةُ الزمان تختلف عند اختلاف صيَغِهِ"[457]. ويمكن وضع صورة لهذا التعريف بالآتي:

المدلول =(المصدر) = (الكتابة).
الدليل = (الفعل) = (كتبَ, يكتبُ, اُكتبْ).

---

455 – الكافية: 44.

456 – ينظر: الأصول في النحو, ابن السرّاج/ 1/ 36.

457 – البسيط: 1/ 325.

فعلى حدِّ قول الأستراباذي, نجد أنّ الفعل يتعدد ويتغير بحسب الأزمان, لكنّ حدث الكتابة ثابتٌ لا يتغيّر, وهذا مسلّمٌ به عند النحويين.

وأمّا قول المصنف: **(الفعلُ: ما دلّ...)**, فقد أشكلَ ابنُ النحوية على هذا التعريف؛ وذلك لاشتراكِ غيرِ الفعل بالمعنى نفسه, بقوله: "وأُورد على حدِّ الفعلِ النقضُ بمثل: ضربَ زيدٌ عمرًا؛ فإنَّ هذه الجملة يصدقُ عليها أنّها تدلُّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة [...] دالٌّ على هذا المعنى, فيكون فعلًا, لكنه ليس بفعل؛ لكون هذا المجموع مركبًا, وامتناع كون الفعل كذلك"[458]. وتعليل ذلك عنده أنّ المصنف لمّا قسّم الكلمة إلى الفعل وغيره كان الأجدر أن يكون تعريفه: **(الفعل،: كلمة تدلّ...)**[459]. وبالعودة إلى معنى الفعل, يعلّق الأستراباذي على قول المصنّف: **(مقترن بأحد الأزمنة)**؛ أنّ قولهم: (خلق الله العالم) لا زمان له, لكنّ النحويين؛ حزموا القول بأنهم لا يعقلون فعلًا إلّا بزمانٍ محدّدٍ, وإن كانت حقيقته غير زمان, فكان الأجدر أن يكون حدّ الفعل: ما هو منزّلٌ منزلة الزمان[460]. وأكثر الظنِّ أنّ ركن الدّين في هذه المسألة, يريدُ أن يُشيرَ إلى حقيقة بدء الخلق, فالزمان والمكان هما مخلوقان خاضعان للحساب, لذا فإنّ خلقَ الزمانِ يكونُ في زمان.

ومن الإشارات التي لحظها أصحاب الشروح هي مسألة الاقتران وتعلقها بالاطّراد والانعكاس[461], وأول من علّق عليها من قبلهم (رضي الدين الأستراباذي), ثمّ تبعه أصحاب الشروح؛ ماعدا (الملا جامي) في فوائده. والمسألة هي أنّ جميع "الاعتراضات

---

458 – شرح ابن النحوية:2/ 339.

459 – يُنظر: المصدر نفسه.

460 – ينظر: البسيط، 2/ 326– 327.

461 – (الطرد : وجود الحكم بوجود العلّة. والطرد شرط في صحة العلّة... والعكس: عدم الحكم لعدم العلّة. فإذا قلنا لا زكاة في الخيل, لأنه حيوان لا تجب الزكاة في ذكوره, فلم يجب في إناثه. أصله: البغال والحمير: وعكسه: الإبل والبقر والغنم. وسبيل العاكس أن يبدأ بموضع العلّة , فيقول: فإنّ الزكاة لما وجبت في ذكورها, وجبت في إناثها). العدّة في أصول الفقه: لأبي يعلى الفرّاء البغدادي ج1/ 177.

التي وردت على حدِّ الاسم واردٌ هنا, غير أن ما كان واردًا ثُمَّ من جهة الطّرد واردٌ هنا من جهة العكس وما كان واردًا ثم من جهة العكس واردٌ هنا من جهة الطرد"[462], وإنّما أثيرت هذه المسألة في هذا الموضع؛ لما لبعض الأفعال من عدم اقترانها بالزمان, وذلك في قول أحمد بن الرصّاص: "ومنهم من يعكس ويسمي الطرد عكسًا, والأول قول النحاة, والثاني لأهل المنطق, وذكر ابن الحاجب في المنتهى : أن الطرد والعكس هو النفي والإثبات, فإذا قلت : (كلّ فعل يدلُّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) فهذا طرد, والعكس أن تقولَ (مالم يدل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فليس بفعل) وَيرِدُ على الطرد هاهنا : الصبوح والغبوق واسم الفاعل, نحو: (ضارب الآن أو غدا) ويرِدُ على العكس : الأفعال التي لا تتصرف, نحو (نعم وبئس وحبذا وفعل التعجب) فإنَّها أفعال, وهي غير مقترنة بزمان, والجواب في الجميع: أن ذلك عارضٌ, ولا اعتداد بما كان عارضاً, وهو دلالة (الصّبوح والغبوق واسم الفاعل) على الزمان, وعدم دلالة الأفعال التي لا تتصرف عليه"[463]. ويمكن القول: إنّ الأفعال وإن كانت جامدة فإنها تدور في فلك الزمانِ إنْ دلّت القرائن عليها, لذا لا يُمكن الاستغناء عن الوقت.

<u>خواص الفعل:</u>

يقول ابن الحاجب: "**ومن خواصّه دخول (قد), والسّين, و(سوف) , والجوازم, ولحوق تاء (فَعَلْتُ), وتاء التأنيث ساكنة**"[464].

---

[462] – البسيط: 2/ 325.

[463] – منهاج الطالب: 2/ 639– 640. الصّبوح: الخمر, وقيل: كل ما يُشرب به من لبن وغيره, وقيل: الصّبوح هو الغداء, والغبوق هو العشاء. ينظر: تهذيب اللغة,لأبي منصور الأزهري, 4/ 264.

[464] – الكافية: 44.

إذن فالفعلُ يتميّز بخاصيةٍ أخرى, وهذه تمكنه من إظهار معنًى آخرَ عند إلحاقه بإحدى هذه الحروف أو الضمائر. فبعدما كان يحملُ معنًى بنفسه وهو مجرّد, صار يحمل معنيين؛ معنًى له، ومعنًى لما لحقه بمَعِيَّتِه. أي: معنى الحدث ومعنى الزمن المزاح, أو الجديد.

جاء في البسيط: "وإنّما اختصَّ قدْ بالفعل لأنه إمّا لتقريب الماضي أو لتقليل الفعل وهما لا يوجدان إلّا في الفعل"[465], وفي هذا النص أراد ركنُ الدين تبيين أنّ (قد) (ثنائية العمل), فهي تارةً تعمل مع الحدث الموجود في الفعل, وتعمل مع زمانه تارةً أخرى. فإذا جاءت للتقريب فهي مع زمن الفعل, وإذا جاءت للتقليل فهي مع حدث الفعل, وهذا يتطابق مع ما ذكره الخبيصي من أمثلة, لكن ربّما فاته المعنى الذي قصده (ركن الدين), فمن هذه الأمثلة قوله:" للتقريب, نحو: (قد قامت الصلاة), أو للتقليل, نحو: (إنّ الكذوب قد يصدق), أو للتحقيق, نحو:﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾"[466].

ففي المثال الأول, بمعنى أنّ زمنَ قيامِ الصلاة قريبٌ, والمثال الثاني, بمعنى أنّ الكذوب قليلٌ صدْقُه, وفي المثال الثالث مع تحقيق حدث الفعل. والتقريب يُقصد به أنها تقرّب الفعل من الماضي إلى الحاضر[467].

أمّا السين وسوف, فإنهما يختصان بالمضارع, والسين جيء بها لإثبات قولهم لن يفعلَ[468], كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[469] أي النفي ب(كلّا) والإثبات بعلمهم. وإذا قيل: لمَ جُعلتِ السّين لهذا المعنى؟. وذلك لأنّ معناها التنفيس وتخلص المضارع للاستقبال[470], ويرى ركن الدين أنّ المضارع إذا اشترك بين الحال

---

465 – البسيط: 2/ 327.

466 – الموشح– 592. سورة النور: 24.

467 – ينظر: الفوائد الضيائية: 2/ 247.

468 – ينظر: الكتاب, 3/ 115.

469 – سورة النبأ: 4.

470 – ينظر: الجنى الداني' 59.

والاستقبال فإنها تخصصه للاستقبال[471], بمعنى أنّ السّين تَخْلُصُ الفعل أو تنفسه من الحال إلى الاستقبال, ومن النفي إلى الإثبات. أمّا الجوازم فهي من اختصاص الأفعال لا الأسماء, والجوازم هي: "لم ولمّا ولام الأمر ولا في النهي وجميع أدوات الشرط والجزاء"[472],

وقيل: إنها اختصت بالأفعال[473] في مقابل الجرّ للأسماء[474], وأخرج الإمام صلاح (ما) و(لا), وذلك بقوله: "وقيل: لأنّ الجوازم للنهي أو النفي, وذلك من خواص الأفعال, إلّا أنه يرد عليه (ما) و(لا)"[475], ونلحظ في هذه الخاصّية أنّ ركنَ الدّين لا يذكر أنّ الجوازم خاصّة بالفعل المضارع, فهو يذكر الأفعال فقط[476], على حين نجد الخبيصي من بعده يذكر الأزمنة مع الاختصار, وذلك بقوله: "والجوازم لاختصاص الجزم به, نحو: (لم يفعلْ), و(إنْ تفعلْ أفعلْ)"[477].

---

471 – ينظر: البسيط, 2/ 327.

472 – المصدر نفسه: 2/ 328.

473 - وفي هذا الموضع لم يُبين أصحاب الشروح علّة اختصاص الجزم بالأفعال؛ لذلك فضلتُ اختيار ما ذكره الرضي الاستراباذي لتوضيحه مفصلًا إذ يقول: "واختصّ الجوازم بالأفعال لأنه لا جازم في الأسماء... [و] إنهم وقَّوا الأسماء, لأصالتها في الإعراب, الحركات الثلاث, ونقصوا الفعل, لفرعيته على الأسماء في الإعراب: ما لا يكون من عمله, وهو الجرّ, فلما نقص الجرّ, لم يُحرك بشيء بدل الجرُّ, فبقي مجزومًا, أي ساكنًا" شرح الرضي على الكافية, 4/ 6-7. ثمّ قال: " ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة , لَحسُنَ ادّعاء كون المضارع المسمّى مجزومًا: مبنيً على السكون, لأنّ عمل ما سمّي جازمًا, لم يظهر فيه, لا لفظًا ولا تقديرًا, وذلك لأنّ أصل كل كلمة, اسمًا كانت أو فعلًا أو حرفًا: أن تكون ساكنة الآخر, ومن ثمَّ لا تُطلب العلّة للبناء على السكون" 4/ 7.

474 – ينظر: النجم الثاقب 1/ 302.

475 – النجم الثاقب: 2/ 303, أي يُردّ على قائل هذا الرأي ولم يستثنِ (ما), (لا).

476 – ينظر: البسيط, 2/ 328.

477 – الموشح: 592.

ونلحظ أنّ هذه الحروف تغير من دلالة الجملة الفعلية بدخولها على الفعل. ومن ثمّ يُغيّر هذا التركيب من دلالة النص على وفق المعنى المراد. كما في قول زهير بن أبي سُلمى[478] :

ومن يجعلِ المعروفَ في غير أهله يَكنْ حمده ذمًّا عليه ويَندمِ

نجد أنّ جواب الشرط, هو نتيجة حتمية, لذلك جيء بأداة الشرط. وإلّا من الممكن أن تكون الجملة ناهية, لذلك كان حرف الشرط بمنزلة القاعدة العامة؛ فضلًا على استعمالها للعاقل.

الفعل الماضي:

يقول المصنف: "**الماضي ما دلّ على زمانٍ قبل زمانِك, مبنيٌّ على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرّك والواو**"[479].

لم يَقل: (دلّ على الزمان الذي قبل زمانك)؛ لأنّ الحاضر أقرب إلى المعرفة منه إلى الماضي, وإن كان الزمانُ والحدثُ نفسُه. ويذهب ركن الدين إلى أنّ دلالةَ الفعل الماضي دلالةٌ وضعيةٌ؛ وذلك لأنّ قولَنا: (لم يضربْ) دلّ على غير زماننا لكنه مضارع, وقولنا: (إن ضربتَ ضربتُ) دلّ على الماضي وهو غير ذلك؛ وإنما الواسطة في دلالتهما على الماضي هما الحرفان (لم, وإن)[480]. بمعنى أنّ زمنَ الماضي يتحقق بصيغتين وهما: صيغة الفعل الماضي نفسه, والحرف مع الفعل المضارع. ويُعدّ هذا من باب السّعة في الاستعمال لدلالة واحدة.

علّة البناء على الفتح:

---

478 – ديوان زهير بن أبي سلمى: 111.

479 – الكافية: 44.

480 – ينظر: البسيط, 2/ 329.

ذهب الخبيصي في بيان هذه العلّة آخذًا المعنى من قول سيبويه, جاء في الكتاب: "والفتحُ في الأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة قولهم: ضربَ, وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه فَعَل. ولم يُسكِّنوا آخر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة, تقول: هذا رجلٌ ضرَبَنا, فتصف بها النكرة, وتكون في موضع ضارب إذا قُلتَ: هذا رجلٌ ضارب"[481], وعلى هذا القول أعاد الخبيصي المشابهة للمضارع لأمرين وهما:

1- وقوعه موقع الاسم, نحو: (زيدٌ ضربَ) في موضع (ضارب).

2- مجيؤه شرطًا وجزاءً, نحو: (إنْ ضربتني ضربتُك) في موضع (إنْ تضربْني أضربُك)[482]. وهنا ليس المجيء في الموضع أي المحل بمعزل عن المعنى, بل المعنى متشابه أيضًا؛ لأنّ الجملة الأولى وإن كانت ماضية لكنّها مشروطة ب(إنْ) أي إنها لم تقع كما هو الحال في الجملة الثانية المضارعة التي تدلّ على المستقبل.

وعند أحمد ابن الرصّاص أن سبب البناء هو الأصل؛ لأنّ الأصل في الأفعال هو البناء, وذلك لأنّ الأفعال تدلّ على معانٍ مختلفة بصيغٍ مختلفة, فلم تفتقر إلى الإعراب, وفي هذه الحالة كثُر استعمالها, لذلك أُعطيَ أخف الحركات وهي الفتحة[483], وسبب اختيارها قال فيها السيرافي: "إن قيل: لم وجب فتح أواخر الأفعال الماضية وهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح؟ فالجواب أن الأفعال كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر والأسماء كلها حقها أن تكون معربة. غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معربا, وهي الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربع. والضرب الثاني: ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة, وهو الماضي . والضرب الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه , وهو فعل الأمر. فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : أولها المضارع

---

[481] – الكتاب: 1/ 16.

[482] – ينظر: الموشح, 594.

[483] – منهاج الطالب: 2/ 642.

المستحق للأعراب وقد أعرب, وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فتبقى على سكونه. وتوسط الماضي فنقض عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر, ولم يعرب كالمضارع, وبنى على حركة لِما أن المتحرك أمكن من الساكن. وكانت فتحة لما أنها أخف الحركات" [484] .

وقوله **(مع غير الضمير المرفوع المُتحرّك والواو)** فالمسألةُ صوتيةٌ صرفيةٌ؛ وذلك لثقلِ النطقِ بالحركاتِ متتالية, جاء في المنهاج: "فإنّه يُبنى الفعل على السكون, نحو (ضَرَبْتُ وضَرَبْنا وضَرَبْنَ وضَرَبْتِ وضَرَبْتُما وضَرَبْتُم وضَرَبْتُنَّ) وذلك لكراهتهم اجتماع أربع حركات متوالية لوازم فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنّ الضمير المرفوع بمنزلة الجزء من الفعل لشدّة اتصاله به, ولو سكّنوا أول الفعل وهو الفاء لأدّى إلى الابتداء بساكن, ولو سكّنوا العين لالتبس هل هو مكسور العين أو مفتوحها أو مضمومها؟ فسكّنوا اللام وهو الباء من (ضَرَبْتُ), ولم يُسكنوا الضمير لأنّه اسم على حرف واحد فقوي بالحركة"[485]. أمّا ضمير النصب فلِمَ لم يُسكن معه, بل بقيت الفتحة؟ وذلك لأنّ ضمير الرفع (الفاعل) قد أسنِدَ باتصاله إلى الفعل لأنه عمدة, بخلاف المفعول به[486]. ويمكن القولُ إنّ الحركة على الباء في (ضربَكم) قد زادت من قوّة الفعل بالضرب فعدّته إلى المفعول كما كان قبل الإضافة, نحو: (ضربَ زيدٌ عمراً), أمّا مع ضمير الرفع فقد ضعفَ الفعل بتسكين اللام, لذلك اكتفى بالفاعل, نحو: (ضَرَبْنا), حتى إنّه يُمكن أن يكون شِبه لازمٍ؛ نحو: (في المعركةِ ضُرِبْنا وَضَرَبْنا).

<u>الفعل المضارع:</u>

الفعل المضارع من الألفاظ المعربة, وذلك لمشابهته الأسماء في بعض العلامات والصفات. ومن هذا التشابه ما ورد في كتاب سيبويه أنّه قال: "وإنما ضارعت أسماء

---

[484] – شرح كتاب سيبويه: 1/ 44.

[485] – منهاج الطالب: 2/ 643.

[486] – ينظر: النجم الثاقب, 2/ 907.

الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله لَيَفعلُ, فيوافق قولك: لَفاعل, حتّى كأنك قلتَ: إنّ زيدًا لفاعلٌ فيما تُريدُ من المعنى"[487]. ويُمكن القول إنّ معنى الجملة الاسمية المتمثّلة بـ(إنّ) التوكيدية واسمها واللام, قد أثّر على موقع الفعل المضارع آخرًا. ما جعله يشابه الفاعل الذي هو أقرب إلى المعنى العام للجملة الاسمية.

يقول المصنف: "**المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيتُ) لوقوعه مشتركًا, وتخصيصه بالسين و(سوف)**" [488].

نحن أمام دلالتين في لفظٍ واحد؛ فدلالة الاسمية لها مسندها الخاص بها, ودلالة الفعلية لها مسندها كذلك. ويبين ركن الدين في هذه المسألة جهةَ التشابه بينهما؛ إذ يقول: "أمّا من جهة اللفظ فمن حيث استواؤها في الحروف والحركات والسكنات, نحو: يَضربُ وضارِبٍ, ووقوعه موقعه في مثل قولك: زيدٌ يضربُ فإنّه وقع موقعَ ضاربٍ لكونه خبرًا, وأصل الخبر هو الإفراد, ودخول لام التأكيد في كلِّ واحدٍ منهما, كقولك: إنَّ زيدًا لَقائمٌ, وإنَّ زيدًا لَيقومُ.

وأما من جهة المعنى فَمِنْ حيثُ إنَّ كُلَّ واحدٍ مِنهُما شائعٌ ومختصٌّ فِي وقتينِ.

أمَّا الأولُ : فَنحو قَولِكَ يضربُ فإنهُ يَحتمِلُ الحالَ والاستقبالَ , وَكذلِكَ رَجلٌ فإنهُ يُحتملُ كُلُ واحدٍ مِنَ الرِّجالِ.

وأما الثانِي : أعني التخصيص, فإذا دخلَ على الفعلِ سوفَ والسينُ نحو: سيضربُ, وسوفَ يضربُ , فإنهُ يختصُّ بالاستقبال, وإذا دَخلَ عَلَى الاسمِ لامُ التعريفِ كَقَولكَ: هذا الرجلُ فإنَّهُ يختصُّ بواحدٍ بعينهِ"[489], وهذه اللام يُسمّيها ابن الرّصّاص

---

[487] – الكتاب: 1/ 14.

[488] – الكافية: 44.

[489] – البسيط: 2/ 331– 332.

بـ(المعهودة) أي لام العهد, بدليل قولك: الرجل أو الضارب فإنه يتخصص بالمعهود, أي بفلان اسمه زيد أو صالح[490].

والخَبيصي يرى أنّ حروف الزيادة تدخل على الماضي لتُصيره مضارعًا بطريقتين, منها: (حقيقة) نحو: ضربَ= يَضربُ, و(تقديرًا) نحو: تكسَّرُ, أي: تتكسَّرُ[491],ورأى الملا جامي إلى أنّ التشابه بين الفعل المضارع والاسم لا تربطه قرينة ثابتة ومعلومة, وإنما التشابه هو تشابه دلالي, فكما أنّ الفعل يدل على الحال والاستقبال, أي أكثر من معنى. كذلك الاسم يدل على أكثر من معنى, كما في لفظة (العين)[492], وهذا الاستدلال مأخوذٌ من السيرافي الذي يعني به حالة واحدة وهي تخصيص حروف (نأيت) مع الماضي؛ فإنه يفيد لأكثر من معنًى[493], لكنّ الملا جامي جعلها عامّة. أمّا التخصيص الذي ذُكرَ آنفًا؛ فإنّه ليس مختصرًا على حرفي (السين وسوف), بل هناك ظروفٌ وحروفٌ ومعانٍ أخلصت المضارع للمستقبل منها كما يقول الخبيصي: "أو بظرف مستقبل يكون الفعل عاملًا فيه أو مضافًا إليه ذلك, نحو: (أزورك إذا تزورُني)... وبإسناده إلى متوقع كقول الشاعر:[الوافر]

يَهولُك أنْ تموتَ وأنت مُلغٍ لما فيه النجاةُ من العذابِ[494]

---

490 – ينظر: منهاج الطالب: 2/ 643.

491 – ينظر: الموشح, 596.

492 – ينظر: الفوائد الضيائية: 2/ 251., والمشاركة بينهما في المعنى واضحة كذلك عند سيبويه, إذ يقول: "ويُبيّن لك أنها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يَجُز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت إنَّ يضربَ يأتينا, وأشباه ذلك, لم يَكن كلامًا؟! إلّا أنها ضارعت الأفعال لاجتماعهما في المعنى". الكتاب: 1/ 14.

493 – ينظر: شرح السيرافي, 1/ 59.

494 - لم يعرف قائله. وهو في شرح التسهيل: 1/ 24.

وباقتضائه طلبًا, كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [495] , أو وعدًا كقوله تعالى: ﴿وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [496]... وبأداة ترجٍّ كقوله تعالى:﴿ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[يوسف/ 46]...وإشفاق, كقوله:[الوافر]

فأمَّا كيِّسٌ فنجا ولكنْ عسى يغترّ بي حَمِقٌ لئيمُ[497]

وبالمجازاة, كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[إبراهيم,14]"[498], فالظرف (إذا) لم يُذكر لولا مجيء الفعل المضارع, لكنّه يُعدّ قرينة لجعل الجملة تدل على المستقبل, فقد فتح الفعل المضارع المجال لشرطية (إذا) وما بعدها. أمّا المتوقع في البيت الشعري فهو المصدر المؤول من (أنْ والفعل) وما بعده, فالموت حالة مستقبلية للمتكلم. ومعنى الاقتضاء هو المُضي في الحكم[499], بمعنى أنّ الرضاعة لا بدّ من المضي بها بعد الولادة. بدليل قوله (الوالدات) أي التي وَلدنَ ويكون الإرضاع مستقبلًا. وقد ألزم الطباطبائي الفعل المضارع معنى الأمر بقوله: "والإرضاع إفعال من الرضاعة والرّضع هو مصّ الثدي بشرب اللبن منه"[500]. أمّا الترجي والإشفاق فلا فرق بينهما من جهة اللفظ لكنّ الاختلاف في المعنى, لأنّ الذي تترجاه محبوبٌ, والمشفقُ منه مكروهٌ[501].

وإذا ما وازنا بين اللفظين فإنّ اسم الفاعل كـ(ضارب) جُعل له فاعلًا ومفعولًا, بلزومه وتعدّيه, وذلك لمشابهته الفعل المضارع. وبواسطة الاسم وعلاماته وسكناته وحركاته,

---

495 – سورة البقرة: 233.

496 – سورة العنكبوت: 21

497 – بلا نسبة في الكتاب: 3/ 159.

498 – الموشح: 597– 598.

499 – يُنظر: لسان العرب, 39/ 3666,(قضى).

500 – الميزان في تفسير القرآن : 2/ 240.

501 – ينظر: شرح التسهيل/ لابن مالك, 1/ 24. ومعنى الرجاء: هو التوقع والأمل, ينظر: لسان العرب: 17, 1604,(رجا). والإشفاق: هو الحذر والخيفة من الشيء: ينظر: اللسان: 24/ 2292, (شفق).

تكونت عندنا صورة للفعل المضارع وهي الإعراب ماعدا الجزم. ففي هذه المقارنة لا يمكن أن نُفردَ كلّ لفظٍ لحاله من دون التأثير بما بعده, فالفعل المضارع هو جزءٌ من تركيب الجملة الفعلية, وبقية الأجزاء خاضعة لما يؤول إليه هذا الفعل, فترى حال الجملة يتغير بسبب دخول أحد حروف (نأيتُ) على الفعل الماضي, فهي قرائن يُمكن أن تغير الدلالة من الماضي إلى الحال والاستقبال كذلك توجيه الكلام من الغائب إلى المتكلّم أو غير ذلك, كما في قوله: "**فالهمزة للمتكلّم مفردًا, والنون له مع غيره, والتاء للمخاطب وللمؤنث وللمؤنثين غيبةً, والياء للغائب غيرهما**" [502]. وهذا الاختيار إنما وقع على حروف المد؛ لأنها كثيرة الدوران داخل الكلمة.

فالهمزة موافقة للفظة (أنا), والتاء للمخاطب موافقة لـ(أنت), والياء للغائب, والنون موافقة لحروف المد واللين لأنها من الغنة التي في الخيشوم[503]. فالهمزة بدل الألف لعدم القدرة على لفظه مقدّمًا, فأُبدلَ همزةً, والواو هم يفرّون منها في بداية الكلمات وهي أصلية فكيف بزيادتها, نحو: (وِشاح) يقولون:(إِشاح) و (وُقِّتَتْ) يقولون: (أُقِّتَتْ)[504], فاختاروا التاء لمناسبتها المخاطب, والياء[505] لا إشكال فيها فإنها تدلّ على الغائب. ثمّ جيء بالنون للمتكلّم عن نفسه وعن غيره, لأنه قريب عن حروف المدّ واللين, فغنّته تُعادل المدّة الموجودة في حروف المد[506]. وبهذا كان حديثنا عن خصوصية فعلَي الماضي والمضارع.

---

502 – الكافية: 44.

503 – ينظر: البسيط, 2/ 336– 337.

504 - يقول سيبويه: "إنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّةٌ كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو قَؤول ومَؤونة... وقالوا: وَجم وأَجم, ووَناةٌ وأَناةٌ. وقالوا أَحَدُ وأصله وَحدٌ, لأنه واحد, فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضًا لما يدخلها من الحذف والبدل. وليس ذلك مطردًا في المفتوحة... وربّما أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أوّلا مضمومة, لأنّ التاء من حروف الزيادة والبدل, كما أنّ الهمزة كذلك" الكتاب: 4/ 331– 332.

505 – يقول ابن النحوية إنّ: "بعض العرب يقول: يطلعُ الشمسُ, بالياء, وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [الروم/ 57]" شرح ابن النحوية:2/ 346.

506 – ينظر: ابن النحوية:2/ 342.

الأفعال الخمسة:

وهي صيغٌ خمسةٌ للفعل المضارع المُتصل بالضمائر. وأمّا سبب اختيارنا لها؛ لكونها تشكّل تركيبًا من الفعل والفاعل؛ أي (مسند ومسند إليه). يقول المصنف: " **والمتصل به ذلك بالنون وحذفها, مثل: (يضربانِ), و(يضربونَ) و(تضربينَ)**"[507]. فنقول:(يضربانِ – تضربانِ) و(يضربون– تضربون) و(تضربينَ), فهذه الصيغ تدلّ على (المثنى) الغائب والمخاطب, و(الجمع) الغائب والمخاطب, والمخاطبة المؤنثة. وأمّا شبهها بالأسماء كان سببًا في إعرابها بالحروف, يقول ركن الدّين:" وإنما جُعِلَ إعرابها بالحروف لِمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الأسماء. ألا ترى أنّ يضربانِ ويضربونَ مثلُ ضاربانِ وضاربونَ في الصورة؟"[508], وقيل عن هذه الحروف عند أصحاب لغة (أكلوني البراغيثُ): إنها عبارة عن علامة مشعرة بحال الفاعل وليست بضمائر, كقولهم: (يقومان الزيدان) و(يقومون الزيدون), كأنها (تاء التأنيث الساكنة)[509], حتى إنّ سيبويه لا يُثني الفعل مع هذه الضمائر؛ وذلك لأنه يعزوها إلى الفاعل, إذ يقول:" ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثنيَ يفعلُ هذا البناء فتضمَّ إليه يفعل آخر, ولكنه إنما ألحقته هذا علامة للفاعلَين"[510], وكلام سيبويه هذا يوافق لغة (أكلوني البراغيث). فالواو مشعرة للفاعل الجمع, إذ قال في موضعٍ آخر: "إذا أردتَ جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونًا, وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث, وأسكنتَ ما كان في الواحد حرف الإعراب, كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعلْت وفعلْنَ, فأُسكنَ هذا ههنا وبُني على هذه العلامة, كما أسكن فَعَلَ, لأنه فِعلٌ كما أنه فِعلٌ, وهو متحرك كما أنه متحرك, فليس هذا بأبعد فيها – إذ كانت هي وفَعَلَ شيئًا واحدًا– مِن يفعَل, إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم, وذلك قولك: هن يفعلْنَ ولَن يفعلْنَ ولم يَفعلنَ. وتفتحها لأنها نون جمع, ولا تُحذف لأنها علامةُ إضمار وجمع في قول من

---

[507] – الكافية: 44.

[508] – البسيط: 2/ 344.

[509] – ينظر: شرح الكافية: ابن جماعة: 275. وينظر: همع الهوامع: 1للسيوطي, 1/ 171.

[510] – الكتاب: 1/ 19.

قال: أكلوني البراغيث"[511]. وما يُلحظ من هذه اللغة (أكلوني...) من دلالة الفعل أنّ القومَ استصغروا أن يكون الفعل مجرّدًا من علامة الجمع, وذلك لعظم ما أحدثه الفاعل, لذلك عمدوا إلى تفخيم صورة الفعل؛ لأنه نتاج عمل الفاعل الشنيع الصنع. ويذكر ابن النحوية أنّ سببَ سقوط النون في النصب والجزم للأفعال الخمسة مع بقاء حركة النصب في الاسم المفرد هو تبعُ النصب للجزم في الأسماء المعمول عليهما, أي بمشابهة الفعل للاسم[512]. فبما أنّ الجزم يسقط في الأسماء, فإنه يسقطُ في هذه الأفعال[513], ومن ثَمّ سقوطه بالنصب لأنه تبعٌ له. ومن الشواهد على ثبوت النون فيها قول الشاعر[البسيط]:

أن تقرآن على أسماءَ ويحكما مني السَّلامَ وأن لا تُشعِرا أحدا[514].

فمذهب الكوفيين في (أنْ) هذه أنها المخففة من الثقيلة, واتصالها بالفعل (شاذّ), أما البصريون فعندهم أنها الناصبة وقد أهملت حملًا على أختها (ما) المصدرية[515]. ويُمكن القول إنّ الحذف في هذا الموضع لا يناسب ودلالة الفعل المضارع, أو وزن البيت, فالشاعر يريد القراءة تامّة, كما هو الحال في قوله تعالى:﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾[البقرة/ 233], فإنّ الفعل جاء مرفوعًا مع حرف النصب, وهي نوع من أنواع القراءات, ربّما جاءت متساوقة مع المعنى العام للحكم الشرعي في إتمام وقت الرّضاعة المقرّر أو حالة الرّضاعة. فالقول الأرجح يكون مع البصريين.

<u>رفع الفعل المضارع:</u>

---

511 – الكتاب: 20/1.

512 – ينظر ابن النحوية: 2/ 348.

513 – لا يُمكن بقاء النون في النصب لعدم تشابهه مع الرفع لذلك حُذف هو الآخر مع الجزم, ينظر: الفوائد الضيائية: 2/ 257,هامش/1. لكنّ السؤال هنا , ما الفرق في ثبوتها وحذفها ما دامت هناك قرائن تدلّ عليها مثل (حروف النصب)؟ الجواب هو مجيء أمثلة فيها الحروف مع الرفع كالبيت التالي, لكنّ الحذف يبعد التأويلات والتقديرات.

514 – بلا نسبة في شرح النجم الثاقب: 1/ 917, والجنى الداني: 220, والمغني: 1, 52.

515 – يُنظر: الجنى الداني: 220, والمغني: 1/ 52.

كما ذُكر سابقًا أنّ الفعل المضارع شابه الاسم في لفظه وإعرابه, لذا كان العنوان واحدًا من علامات الاسم وهو (الرفع). وقد شابه المصنف قوله في المضارع ما قاله في المبتدأ, إذ قال: "**فالمبتدأ: هو الاسم المجرّد من العوامل اللفظية**"[516], فقد تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية لذلك ارتفعَ. هكذا كانت الآراء حول عامل الرفع. وكذلك الحال في الفعل المضارع, إذ يقول فيه: "**ويرتفع إذا تجرّد عن الناصب والجازم, نحو (يقومُ زيدٌ)**"[517], وكما هو الاختلاف الحاصل في رافع المبتدأ, فثمة اختلافٌ في العاملِ لرفعِ الفعل المضارع. فذهب (الكوفيون إلى أنّ النواصب والجوازم تنصبُ وتجزمُ الفعلَ المضارع حين دخولها عليه, فإذا تجرّد منها فما يبقى إلّا أن يكونَ مرفوعًا, ولا يُمكن أن يكون مقام الاسم لفساد قوله: (كان رجلٌ يقومُ) إذا كان منصوبًا, وهو (قائمًا), أمّا البصريون فقد اتكؤوا على المعنى, فكما أنّ الرافع للابتداء عامل معنوي[518], فكذلك الحال في الفعل المضارع, وقد أُعطي أقوى حالات الإعراب وهو الرفع)[519]. واحتجّ ركن الدين على الكوفيين؛ بأنّ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم, شرط أن يكون موقعه سليمًا وفي مكان يصحّ أن يقع الاسم, كما في ابتداء الكلام وابتداء الصّلة, وخبر كاد لأنه في الاصلِ اسمٌ[520], وحتى هذا الجواب فيه نظرٌ بالنسبة إلى ركن الدين نفسه, إذ يقول في موضع آخر: "وليس المراد ... وقوعه في موضع يصح وقوع الاسم فيه, وإلّا لكان جميع الحروف واقعًا موقع الاسم لجواز وقوعها في ابتداء الكلام, وهو ليس بمشهور, وإنّ بين قولنا: كاد زيدٌ يفعلُ كذا وكذا, وبين قولنا: كاد زيدٌ فاعلًا

---

516 – الكافية: 15.

517 – المصدر نفسه: 44.

518- ذكر الزمخشري أنّ الارتفاع بعامل معنوي هو نظير المبتدأ وخبره, وليس المبتدأ فقط, فالمعنوي عنده؛ هو أنك إذا نطقتَ بالمبتدأ فإنك تجيء بالاسم بعده, فرفعت المضارع في قولك (زيد يضربُ) لأن ما بعد المبتدأ من مظان وقوع الاسم, فحلّ الفعل المضارع محلّه. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 93.

519 – يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: 438– 439, (مسألة/77).

520 – ينظر: البسيط: 2/ 349–350.

بوْنًا بعيدًا"[521], لأنّ كاد وضعت لمقاربة الشيء فُعِل أو لم يُفعل[522], أي هي متعلقة بحدث الفعل، وقع أو لم يقع. أمّا الاسم فيكون ثابتًا فإنّ (كاد) معه تفقد تماسكها مع الحَدَثية, فهي مع الفعل أنسب. أمّا الملا جامي فإنه يرى عدم جواز وقوعه صدر الصلة مغايرًا لقول ركن الدين في جواز وقوعه, وقد جوّزه الجامي بقوله: "(تقول الذي ضاربٌ هو) على أن (ضارب) خبر مبتدأ مقدم عليه"[523]

أمّا ابن النحوية فهو مع رأي الكوفيين؛ في أنّ التجرّد هو العامل في الرفع, وليس الموقع[524], ولم يُشر إلى السبب؛ فهو دائمًا ما يكون مُقلًّا في توجيهه للمسألة النحوية. وقيل إنّ التجرّد هو رأي الفرّاء, ويبين الرضي ذلك بقوله: "ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم"[525]. أمّا الكسائي فعنده العامل في الرفع هو حروف المضارعة, وسمّاها (الزوائد) لأنّ الفعل قبلها كان ماضيًا مبنيًا, فعند دخولها حدث الإعراب وهو الرفع[526], فالكسائي حمَل الحروف هذه على أنها عامل, فهو ربّما نظرَ على أنها غيّرت زمن الفعل من الماضي إلى المضارع, فهي قادرة على تغيير الحركة. ورأيُ الكسائي واهٍ على قول الزمخشري, إذ يقول: "وهو قولٌ واهٍ أيضًا؛ لأن حرف المضارعة إذا دخل الفعلَ صار من نفس الفعل كحرف من حروفه, وجزء الشيء لا يعمل في باقيه, لأنه يكون عاملًا في نفسهِ. ووجه ثان أن الناصب يدخل عليه, فينصبه, والجازم يجزمه, وحروف المضارعة موجودة فيه, فلو كانت هي العاملة الرفعَ, لم يجز أن يدخل

---

[521] – البسيط: 350– 351.

[522] – ينظر: لسان العرب: 42/ 3951.

[523] – الفوائد الضيائية: 2/ 259.

[524] – ينظر: شرح الكافية: 275.

[525] – شرح الرضي: 4/ 26– 27.

[526] – ينظر: شرح المفصل: الزمخشري: 4/ 220.

عليها عاملٌ آخر, كما لم يدخل ناصب على جازم, ولا جازم على ناصب"[527]. ولكن ربّما يكون الحقّ بنسبةٍ ما للكسائي؛ وذلك لأنّهم حين شبّهوا المضارع بالاسم, على أنّه يتصف بصفاته, ومن صفات الاسم أن يكونَ نكرةً فتدخل عليه (ال) التعريف فتغيّر حاله, ومن ثمّ يجوز دخول حرف الجر عليه مع وجود (ال), فبذلك صار عندنا دخول عاملين مغيّرين ولا إشكال في ذلك.

فعل الأمر:

يحمل فعل الأمر معنى الطلب في صيغته, إلا أنّ اختلاف الجهات جعلت هذه الصيغة تخرج لأكثر من دلالة حتى تؤديَ ذلك المعنى. يقول المصنف: "**الأمرُ: صيغةٌ يُطلبُ بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة. وحكم آخره حكم المجزوم**"[528]. ويجوّز أصحاب الشروح معنى الطلب بصيغٍ متعددة منها الماضي والمضارع, يقول ركن الدين: "واعلم أنه لو زاد على هذا التعريف قيدَا, وهو بالوضع, لئلا ينتقضَ بمثلِ: أما ضَرَبْتَ زيدًا؟ لكان أصوب"[529], وإنما أراد ركن الدين زيادة هذا القيد لتوسعة المعنى علمًا منه أنّ الأمر غير مقيّد بصيغةٍ واحدة كما مثّلَ لها, لكنّ الجملة هنا لم تقتصر على صيغة الفعل فقط؛ بل زادت بـ (زمن وحرف وأُسلوب) لكي تؤدي معنى الطلب.

أمّا المصنّف فهو يقصر الطلب بالصيغةِ نفسها. ويزيد ابن جماعة صيغة فعل المضارع مع اللام الدالة على الأمر, نحو: (ليقمْ زيدٌ), و(لتقمْ)[530]. وكذلك دلالته على "الأمر الذي في معنى الخبر, وهو فعل التعجب نحو: (أحسِنْ بزيدٍ), والإباحة

---

527 – شرح المفصل: الزمخشري: 4/ 220.

528 – الكافية: 46.

529 – البسيط: 2/ 409.

530 – ينظر: شرح الكافية: ابن جماعة: 296.

والتسوية نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [531] . ويخرج الخبر الذي في معنى الأمر نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾"[532], لأنّ الإرضاع أمرٌ فطري لا توجد فيه حقيقة الطلب, يقول الزمخشري: في هذا المعنى إنّ "(يُرضعنَ): مثل يتربصنَ في أنّه خبر في معنى الأمر المؤكد"[533].

زمنه:

أشار سيبويه في تعريفه الأمر إلى مسألتين وهما (البناء والزمن) إذ يقول: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهبْ واقتُل واضرِب"[534]. ويرى الخَبيصي أنّ زمنَ فعلِ الأمر واحدٌ وإن تغيّرت حالة الطلب, كما في قوله: "ومطلق الأمر ما يطلب بها الفعل بالوضع فيتناول الكل, وهو مستقبل أبدًا. إذ المطلوب به حصول ما لم يحصل, نحو: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [535], أو دوام ما حصل, كـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ "[536], وهنا استُعملَ فعلان هما المضارع (يحصل) مع الحاضر والمستقبل, والثاني الماضي (حصل), لأن التقوى في الآية الثانية تعود على اتباع حدود الله وهي مشرّعةٌ قبل فعل الأمر أي بالزمن الماضي, يقول المراغي في معنى هذه الآية: "ياأيّها النبيُّ خفِ الله بطاعته, وأداء فرائضِه, وواجبِ حقوقه عليك, وترك محارمه, وانتهاك حدوده"[537], فالحدود والشرائع قبلية, واتباعها يكون حاضرًا ومستقبلًا.

علّة بنائه:

---

[531] - سورة الطور/ 16.

[532] – النجم الثاقب: 2 / 979. سورة البقرة/ 333.

[533] – الكشاف: 1/ 455.

[534] – الكتاب: 1/ 12.

[535] - سورة المدّثر: 2.

[536] – الموشح: 630. سورة الأحزاب: 1.

[537] – تفسير المراغي: 21/ 124.

البناءُ في الأفعال قرينةٌ لفظيةٌ تدلّ على القلة والتحديد في الصيغِ والاستعمال, وإن كثرت في الأفعال والأسماء. وإنّ فعل الأمر مشتقٌّ من الفعل المضارع. أي إنّ المضارع هو الأصل وهو معرب فالأمر وبناؤه فرعٌ منه. لذلك اختُلف في أصل البناء وعلّته. فذهب الكوفيون إلى "أنّ فعل الأمر... معربٌ مجزوم, وذهب البصريون إلى أنه مبنيٌّ على السكون"[538], وذكر لنا الأنباري سبب التزام الكوفيين هذا الرأي على (أنّ الأصل في صيغة فعل الأمر هي لام الأمر مع الفعل المضارع, مثلا (قم: لتقم) بلام مقدّرة, وكما في قوله تعالى:﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [سورة يونس/ 58], ولا الناهية, وتشابه المعتل في حذف حرف العلّة)[539].

ويذهب ركن الدين مع مذهب البصريين في كونه مبنيًّا على السكون, من دون تقدير اللام, وذلك لأنّ "حذف هذه الحروف إنما هو للتشبيه بما فيه لام الأمر من حيث إنّ كلّ واحدٍ منها لطلبِ الفعل, ولأنّ الجازم أضعف من الجارّ, والجارُّ لا يعمل مضمرًا, فما ظنّك بالأضعف وهو الجازم"[540], فالبصريون يضعّفون تقدير اللام, فهم يبتعدون عن تشبيهه للاسم, لذلك ابتعدوا عن الإعراب؛ لأنه الصفة العامة في الأسماء. حتى إنّ بيان حكمه عند المصنف تبين بناءه, كما يقول الإمام صلاح بن علي: "وإنما قال حكم المجزوم ولم يقل الجزم ... لأنه لو كان معربًا كان مجزومًا ولا جزمَ إلّا بعامل"[541]. أي إنّه أخذ بلفظ (حكم) وليس الشبه. والكوفيون يعدّون هذه الصفة كذلك في الأفعال أي إنّ صفة الإعراب عندهم بالأصالة في الأفعال, كما هي بالأسماء,

---

[538] – الإنصاف في مسائل الخلاف: 414, (مسألة/ 75).

[539] – ينظر: أسرار العربية, 166.

[540] – البسيط: 2/ 412.

[541] – النجم الثاقب: 1/ 981.

بعيدًا عن التشابه, وزادوا على ذلك ومنهم الأخفش إذ إنه يجعل العامل في فعل الأمر (معنوي) لكونه أمرًا[542]. وهم بذلك يزيدون المتأوّل حيرةً بكثرة التقدير.

ويُمكن القول إنّ الكوفيين يرونَ في الإعراب ثمّة حركة وتغيّر بعيدا عن الجمود الذي يتركه البناء, فبما أنّ فعل الأمر فيه الطلب, أي حصول التغيير في نوع العمل, لأن الإعراب كما يقول فاضل السامرائي فيه: "أغراض وفوائد منها...الإبانة عن المعاني – و– السعة في التعبير"[543], حتى إنّه أخرج فعل الأمر من معناه الحقيقي لأغراض مجازية عديدة, منها: الإباحة والدعاء والتهديد[544]. لذلك بنى الكوفيون رأيهم على الإعراب لا على البناء. أمّا البصريون فربّما قارنوا فروع الأصول بأنها مبنية تبعًا للأصول كما في أسماء الأفعال فهي مبنية على الأصل, كما في قولهم:(نزالِ وتراكِ) فهما مبنيان لأنهما نابا عن فعل الأمر[545], لذلك أُخِذَ البناء, لأن الإعراب لو كان هو الأصل؛ لأخذته الفروع وهي أسماء الأفعال.

(فعل مالم يسمّ فاعله) الفعل المبني للمجهول:

لا يخفى أنّ تركيبَ الجملة الفعلية مبنيٌّ على الإسناد بين الفعل وفاعله, حتى تظهر بتجانس تام مبيّنة للمعنى المطلوب من هذا الإسناد على حدّ المتكلّم, لذلك حين يطرأ عليها حذفٌ لرُكنٍ من أركان هذا التركيب, لا بدّ من الحيلولة من تفكّك هذا النسج, لذا كان على النحويين اختيار ما هو مناسب لعَقد هذا الجزء, فاختيرَ الأقربُ وهو المفعول, ليحلّ مكان الفاعل لفظًا لا معنًى. جاء في المقتضب: "ولا بدّ لكلّ فعل من فاعل؛ لأنه لا يكون فعلًا ولا فاعلًا, فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيءٍ واحد. إذ كان لا يستغني كلٌّ واحد منهما عن صاحبه؛ كالابتداء والخبر... فلمّا لم يكن للفعل من الفاعل بدٌّ,

---

[542] – ينظر: النجم الثاقب, 2, 981– 982.

[543] – معاني النحو: 1/ 30– 34.

[544] – ينظر: المصدر نفسه: 4/ 26.

[545] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, 421, (مسألة/75).

وكنت هاهنا قد حذفته – أقمت المفعول مقامه, ليصح الفعل بما قام مقام فاعله"[546]. فالفاعل عنده هو العمدة وهو (المسند إليه). إذ لا فعلَ إذا حُذف الفاعل, حتى يحلّ المفعول محلّه ليعود الفعل إلى عمله في السّابق وهو الرفع. فالأصل في وجود الفعل هو الفاعل, فإذا جاء مع الفعل؛ رفعه وإن كان منصوبًا. لتظهر قوة الفعل وإن تغيرت حركات حروفه. فرتبة الفعل ورتبة الفاعل متلازمتان, فهما كالمبتدأ والخبر كما قال المبرد. ومن أصحابِنا من يؤكد مسألة الإسناد, كما في قول ركن الدين: "اعلم أنّ فِعلَ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ فعلٌ حُذفَ فاعلُه وأُسندَ إلى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار والإبهام, أو لعدم العلم بالفاعل أو غيره"[547]. فهذه الدلالات التي ذَكرها ركن الدين وهي (الاختصار والإبهام...) إنما هي قرائن معنوية أثرت بشكل مباشر في تغيير تركيب الجملة الفعلية, فقد أحدثت حذفًا للمسند إليه, فالمعنى يؤثر بالوظيفة النحوية وتغييرها. ومِن كلام للملا جامي, إذ بيّن فيه الأسباب في اختيار صيغة الماضي والمضارع المبني للمجهول، فالمسألة ليست صرفية محضة فحسب, بل تكلّم عن الدافع والمناسبة لاختيار مثل تلك الصيغة, أي: (صرفية سببية), إذ يقول في فوائده: "فإن كان الفعل الذي أريدَ حذف فاعله, وإقامة المفعول مقامه (ماضيًا), غيرت صيغته دفعًا للبس بأن (ضُمّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره) مثل: (ضُرِبَ ودُحرِجَ, وعُلِم). واختيرَ له هذا النوع من التغيير؛ لأن معناه غريب, فاختير له وزن غريب لم يوجد في الأوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن(فِعَل) بالخروج من الكسرة الى الضمة أثقل, فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بأخف منه"[548].

<u>الفعل اللازم والمتعدي</u>:

لا يخفى أنّ في الفعل من القوّة ما تمكنه من التعدي إلى خارج التركيب المطردة عليه الجملة الفعلية, لذلك لم يُسمَّ متعدّيًا مع الفاعل, لأن الفاعل لابدّ منه, وقرينة الإسناد لا تكون إلّا بوجود الفاعل, لذلك نرى أنَّ سيبويه اعتمده, وجعله محور التركيب الفعلي, إذ يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول, وذلك قولك: ضربَ عبدُ الله

---

[546] – المقتضب: 4/ 50.

[547] – البسيط: 2/ 416.

[548] – الفوائد الضيائية: 2/ 296.

زيدًا. فعبد الله ارتفعَ ههنا كما ارتفع في ذهبَ, وشغلتَ ضَربَ به كما شغلت به ذهبَ, وانتصبَ زيدٌ؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل"[549], وذلك للنقصان الحاصل في الفهم الكامل للمعنى الذي تؤديه الجملة. ومن ذلك استوحى ابن الحاجب تعريفه الفعل المتعدي, وذلك بقوله:" **فالمُتعدّي: ما يتوقف فهمه على متعلّق, كـ(ضَرَبَ). وغير المتعدّي: بخلافه, كـ(قَعَدَ)**"[550]. فالمسألةُ هنا تعتمد على (الكفاية), فإن حصلت؛ لزم الفعلُ فاعلَه واكتفى به, فإن لم تحصل أخذ ما يكفيه من المفعولات حتى وإن كانت ثلاثة. ويُسمي ركن الدين المفعول به (قابلا), والفعل اللازم (قاصرا)[551], ويقصد بالقابل (القادم) بعد الفاعل أو ربّما يقصد الذي يقبل أكثر من اسم (مفعول). وقوله قاصرًا؛ لقصوره عن الوصول إلى مفعوله مباشرةً. ويقولُ في موضعٍ آخر: "واعلمْ أنَّ الفعلَ ينقسمُ إلى حقيقي وإلى غير حقيقي. **والأوّلُ** : إمَّا أنْ لا يتعدّى مِن الفاعلِ إلى غيرِهِ, وهوَ القاصرُ, أعني اللازمَ, وإمَا أنْ يتعدّى عنهُ إلى غيرِهِ, وَهُوَ عَلَى ضَربينِ: ضربٌ يؤثرُ فِي الغيرِ أثراً حقيقياً, وضربٌ لا يؤثَر. الأوّلُ, نحْوُ: ضَربتُ زيداً, وأكلت الخبْزَ . والثاني نَحوُ : ظَنَنْتُ زيدًا عالمًا.

وغيرُ الحقيقي – **الثاني**–: إمّا مستعارٌ للاختصارِ, نحوَ : مَاتَ زيدٌ, فإنَّهُ بالحقيقةِ مفعولٌ. وَأمّا غيرُ الحقيقي, فهوَ إمّا دالٌّ على الزّمانِ فقطْ وَهِيَ كانَ وأخواتُها, وعسى وأخواتها, وإمّا مفعولٌ يرادُ بهِ غيرَ الفاعِلِ الذي وُضِعَ لَهُ, نَحو: لا أرينَّكَ هَاهُنا, فالنّهيُّ لِلمُتَكلَّمِ كَأَنَّهُ ينهى نفسهُ في اللفظِ , والمعنى للمُخاطبِ , كَأَنَّهُ قَالَ: لا تكونَنَّ هَاهُنَا"[552]. كما في قوله تعالى:﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ﴾ [الأعراف/ 2][553].

---

[549] – الكتاب: 1/ 34.

[550] – الكافية: 47.

[551] – ينظر: البسيط, 2/ 421– 422.

[552] – البسيط: 2/ 422.

[553] – ينظر: ابن النحوية, 2/ 385.

وثَمَّة قرائنٌ ودلالات تُميز بين المتعدي واللازم أشار إليها الخبيصي, وذلك بقوله: "وعلامة المتعدي أن يكون فعلَ عضوٍ؛ كـ(ضربَ بيده), و(ركضَ برجله)...أو حاسّةٍ؛ كـ(ذاقَ), و(شمّ)... وعلامة اللازم, ما كان من فعل جميع البدن, كـ(قامَ) و(قعدَ)"[554], ويمكن الاستدلال من هذا؛ أنّ الفعل اللازم تكمن قوته بالجسمِ فقط قامَ أو قعدَ, أمّا إذا أُضِيفَ إلى الجسم عضوٌ, فقد ازدادَ قوّةً, لذلك تعدى إلى مفعول. وكلام الخبيصي هذا لا يتعارض مع ركنِ الدين إذا كان الفعل محسوسًا, أمّا إذا كان معنويًا, كـ(ظننتُ), فإنّ تأثيره لا ينتهي عند حدٍّ واحد وهو المفعول الواحد كـ(ضربَ), بل إنه يتعدى إلى أكثر من حدٍّ؛ لأنّ قوّته غير ملموسة وفيها انسيابية في التنقل إذا ما اكتفت بالواحد وحتى الاثنين.

ويمكن القول إنّ الفعل المتعدي (ناقصٌ) بمعناه لا بلفظه. لأنك "إذا قلت ضرب فقد توقف فهمه على مضروب"[555], واللازم (تامٌّ) بمعناه لا بلفظه؛ وذلك لجواز تعدّيه بالألف والتضعيف. والنقصُ هنا بمعنى الاحتياج وعدم الاكتمال, إذ لا يمكن النطق بالشيء ناقصًا إلا إذا كان الجزء المكمّل موجودًا, وقد أشار إلى هذا المعنى أحمد ابن الرصاص بقوله: "ولا يُعقلُ الفعلُ المتعدي حتى يُعقلَ المفعول, ألا ترى أنه لو لم يكن مضروب لم يكن ضَربٌ؟"[556], فالمتعدي إذن متوقفٌ على المتعلّق, فالمتكلم قد رأى الأثر المترتب من الحدث, حتى جاء بالفعل المتعدّي, وذلك التعلّق لا يحدثُ مع الفعل اللازم؛ لأنّ الفاعل غير متعلّق به وإنما صادرٌ منه كما يقول الملا جامي: "كل فعل لابدّ له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه, لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور والقيام والإسناد, فيقال: هذا الفعل صادرٌ من الفاعل وقائمٌ به ومسندٌ إليه, ولا يُقال في الاصطلاح: إنه متعلق به, فإنّ التعلّق نسبة الفعل إلى غير الفاعل"[557].

---

554 – الموشح: 635.

555 – النجم الثاقب:2/ 992.

556 – منهاج الطالب: 2/ 685.

557 – الفوائد الضيائية: 2/ 301.

أفعال التعجّب:

هي أفعالٌ تشيرُ إلى معنى التعجبِ, خالية من لفظة هذا المعنى, وُضعت في باب الأفعال؛ لتقارب وجه الشبه فيها من الأفعال. يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه"[558], وسبب وضعه في الجملة الفعلية, كما قال ابن الحاجب: "**فعل التعجّب: ما وُضعَ**[559] **لإنشاء التعجب, وله صيغتان: ما أفعلَهُ, وأفعِل به... ولا يبنيان إلا مما يُبنى منه أفعل التفضيل**"[560], فهذا الأسلوب في العربية من الأساليب التي فصَل لها النحاةُ بابًا وعلى هذه الصّيغتين فقط[561], ولم يذكروا غيرها من الصيغ والجمل؛ لأنهم لمّا أبعدوا لفظ عجبتُ من هذا الباب, قد أبعدوا معها ألفاظًا أُخَرَ كـ(لله درُّه رجلًا), و(ويلُ أمَّه رَجُلًا), على الرغم من دلالتها على التعجّب[562]. وهذا الانفراد ربّما يعود إلى معنى التعجّب نفسه, إذ قيلَ في معناه: "هو استعظامُ زيادةٍ في وصف المتعجَّبِ منه, تفرّد بها عن أمثاله, أو قلّ نظيرُهُ فيها, وقد خفيَ سببها, مع التعبير عن ذلك بكلامٍ يدلّ على الدّهشة والاستغراب"[563]. ولأنّ الأمثلة الأخرى لم يختفِ سببها, لذلك قلّ التعجّبُ بها.

وأمّا قول سيبويه في عملها كالفعل ولم تجرِ مجراه؛ فقد فتح الباب بشأن ما إذا كانت هذه الألفاظ من الأفعال أم من الأسماء, وهذا الخلاف له مقتضياته وحدوده. فقد ذهب ابن السرّاج إلى "أنّ هذه الأفعال لمّا لزمت موضعًا واحدًا ولم تتصرّف ضارعت

---

[558] – الكتاب: 1/ 72.

[559] – يقول ابن جماعة : "لو قيل: (ما صيغَ) كان أولى؛ لأنّه ليس كل فعل تعجّب موقوفًا على وضع العرب له" شرح كافية ابن الحاجب/320. وهذا ما أشار إليه بعضهم بوجود ألفاظ , مستعملةٌ عند العرب, لكنّها لا تفيد التعجّب, وذلك لعدم خفاء السبب الذي وُضع من أجله فعلا التعجّب.

[560] – الكافية: 49.

[561] – ثمّة صيغة ثالثة , يقول ابن جماعة: "قياسًا, وهي (فعُل) ... وتستعمل استعمال أفعال المدح والذم؛ كقولك: (كرم الرجل المتصدّق)" 320

[562] – ينظر: البسيط: 2/ 482.

[563] – النحو المصفى : عيد محمد, 563.

الأسماء التي لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر"[564]. وهذا الثبات يؤدي إلى ثبات المعنى؛ لأنّ التغير والتصرّف يؤدي إلى التغير في الزمان[565]. ومن أمثلة التصغير قول الشاعر[البسيط]:

يا ما أمَيلح غزلانًا شدنَّ لنا مِن هَؤُلَيّائكُنَّ الضَّالِّ والسّمُرِ[566]

وعلى مثل هذا البيت استدلّ الكوفيون على اسمية صيغة (ما أفعله)؛ لأنّ هذه الصيغة لا يُمكن تصرّفها وجواز تصغيرها[567], أمّا عند البصريين فقد استدلّوا على فعليته؛ بدخول نون الوقاية فيه, كقولك: (ما أحسبني)[568]..

أمّا ركن الدّين فهو يرى أنّ مشتركات البناء بين صيغة (ما أفعله), وبين (أفعل التفضيل), هي من غرّرت الكوفيين في جعل هذه الصيغة اسمًا[569], ومثال ذلك بناؤه من الثلاثي على أربعةِ أوزان, ذكرها سيبويه بقوله: "وبناؤه أبدًا من فعَل وفعِل و فَعُلَ وأفعَلَ, هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرّف فجعلوا له مثالًا واحدًا"[570]. وهي عند المبرد ثلاثة, إذ يقول: "واعلم أنّ بناء فعل التعجب إنّما يكون من بنات الثلاثة, نحو: ضرب, وعلِم, ومكُث... وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة"[571]. وإنّ ما يجري مجرى الأمثال حقيقٌ عليه أن يكون اسمًا, كما صارت الجملة (تأبط شرّا) اسمًا يحمل ذاك المعنى ولا يتغيّر بتغيّر موقعه في الجملة.

---

564 – الأصول في النحو: 100.

565 – الموشح: 673.

566 – الموشح: 673– 672.

567 – يُنظر: النجم الثاقب: 2/ 1046.

568 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, 107(مسألة 15)

569 – يُنظر: البسيط, 2/ 483.

570 – الكتاب: 1/ 73.

571 – المقتضب: 4/ 178.

وقول المصنّف :"**ولا يتصرّف فيهما بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصل, وأجاز المازنيُّ**[572] **الفصل بالظّرف**"[573], وهذه الحالة من عدم التقديم والتأخير تضاف إلى جمودهما, يقول سيبويه: "وذلك قولك ما أحسَنَ عبدَالله... ولا يجوز أن تُقدّم عبدالله وتؤخر ما ولا تزيل شيئا عن موضعه, ولا تقول فيه ما يُحسِن"[574], وذلك لأنّ:" فعل التعجب فعلٌ جامد لا يتصرّف في نفسه لتضمّنه معنى الإنشاء الذي له صدر الكلام ولأنه يجري مجرى المثل, والمثل يلزم طريقة واحدة, ولا يُقال أيضا بزيدٍ أحسن, لأنّ الجار والمجرور, إمّا مفعول وإمّا فاعل"[575]. والمازني قد أجاز الفصل بالظرف, لما في الظرف من سعة[576] على رأي النحويين. وعلّل الخبيصي سبب هذا الجواز لما سُمع بكثرة من العرب, كقولهم: (ما أحسنَ بالرّجلِ أن يصدقَ)[577].

---

572 - وهو "بكر بن محمد, من بني مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة ابن عُكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل, وقد كان أُشخص إلى الواثق. وكان السبب في ذلك أنّ جاريةً غنّت:

أظُلَيمُ إنَّ مُصابَكم رجلًا أهدى السّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

فردّ بعض الناس عليها, نصب رجلا, وظنّ أنّه خبر إن , وإنما هو مفعول المصدر, ومصابكم: في معنى إصابتكم, وظلم: خبر إنّ. فقالت: لا أقبل هذا, ولا أُغيّره, وقد قرأته كذا على أعلم الناس بالبصرة, أبي عثمان المازنيّ, فتقدّمَ بإحضاره" أخبار النحويين البصريين ,لأبي سعيد السيرافي,57-58.

573 – الكافية: 49.

574 – الكتاب: 1/ 72- 73.

575 – البسيط: 2/ 485.

576 - السعة أو الاتساع, هي ظاهرة بارزة في اللغة العربية, استعملها النحويون في مواضع متعددة ولم يُصرّحوا بها, لكنّ الاستعمال في الصيغ والأبنية أكّد وجودها واستعمالها وضرورتها في بيان دلالة المعاني, وقد استعمل سيبويه هذا اللفظ في مواضع عدة من الكتاب, ينظر: 1/ 211-212-213-214.

577 – ينظر: الموشح: 677.

أمّا ابن جماعة فلا نعلم لمَ صرفَ هذا القول عن المازني وألحقه بالجرمي, إذ يقول: "إنّما جوّز هذا الجرمي لا المازني"[578], لكنّه يذكر في موضع آخر أمثلَةً أعدُّها سببًا في صرف المازني, إذ يقول: "وللجرمي شواهد من كلام العرب في غير ضرورة, منها قول قائلهم: لله درُّ بني سليم ما أثبتَ في الهيجاءِ لقاءَهم وأكثرَ في اللّزبات عطاءهم"[579]. ولم يكن هذا إلا عن التوسع في الظرف, ولسبب آخر هو ما ورد عن السيوطي بقوله:" ولا يُفصل المتعجب منه من أفعَل, وأفعِل بشيء لضعفهما بعدم التصرّف, فأشبها إنّ واخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل) فإنه يجوز على الصحيح لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إنّ ومعمولها, وليس فعل التعجب بأضعف منها, ولكثرة وروده كقوله: (ما أحسن في الهيجاء لقاءَها)"[580] . ولعلّ سببَ الجواز والمنع, يتعلق بجانبين:

الجانب الأول: منهم من نظر إلى المسألة نحويًّا وصرفيًا, أي قسّم الجملة إلى عامل ومعمول, وهذا بالنسبة لمن جوز الفصل بالظرف, أمثال الجرمي والمازني. ونسب الجواز لهم الإمام صلاح بن علي[581].

الجانب الثاني: وهم الجماعة الذين يعنون بالسياق علاوة على التركيب, وإنما منعهم هو مجاراةٌ للسياق. ومنهم البصريون فقد قالوا إنّ هذا سارٍ كالأمثال[582].

وقول المصنّف: "**وما ابتداءٌ نكرةٌ عند سيبويه**"[583], وهذا الموضوع قد تمّ تناوله في الفصل الأول, وكيف جوّز النحويون الابتداء بالنكرة, وفي مقدّمتهم سيبويه. وهنا يشير المصنف في هذه المسألة إلى إعراب صيغة (ما أفعله).

---

578 – شرح الكافية: 320, وكذلك ابن النحوية مع مذهب الجرمي لا المازني, ينظر: ابن النحوية 2/ 419.

579 – شرح الكافية: لابن جماعة, 321.

580 – همع الهوامع: 3/ 40.

581 – ينظر: النجم الثاقب, 2/ 1049.

582 – ينظر: المصدر نفسه, الموضع نفسه.

583 – الكافية: 49.

فـ(ما) مبتدأ نكرة عند الخليل وسيبويه [584], ولمّا كانت هذه الصيغة قد جرت مجرى الأمثال, جاءت تشابه المثل الآتي, كما في قولهم: (شرٌ أهرّ ذا نابٍ), يقول ركن الدين: "وجاز وقوع المبتدأ نكرة هاهنا, لكونه فاعلا في المعنى, كما في قولهم: شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ, وفي قولهم: أمرٌ أقعده عن الحربِ, ولعمومها"[585],

فالعموم قد جعل النكرة مبتدأً[586]. وأمّا اختيار (ما) ففيها من الإبهام ما يمكنها لمثل هكذا تركيب. لأن سيبويه ذكر ما معناها في صيغة (ما أفعله) هي: (شيءٌ أحسن عبد الله)[587], وقال فيها ركن الدين: "والذي يدلّ على أنّ (ما) أشدُّ إبهامًا من شيء, توكيدُ شيءٍ بـ (ما), فيقال: أخذتُ شيئًا ما, ولم يستعملوا (مَن) لاختصاصها بأولي العقل, ولا أيًّا لهذا السبب"[588], لكنّ (أيًّا) أكثرُ إبهاما من (مَن), بدليل إضافتها إلى (ما), بدليل قوله تعالى:﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[الإسراء/ 110], ولا يجوز ذلك مع (مَن).

أمّا الخبيصي فيذهب بزيادة معنى على التقدير, فحينما قدّروا (ما أحسنه): (شيءٌ أحسنَ عبدالله)؛ زاد عليهم معنى: (ما أحسنه إلّا شيءٌ), كما تقول: (أمرٌ أقعده عن الخروج), أي: (ما أقعده عن الخروج إلّا أمرٌ)[589], فبهذا المعنى الجديد لا يريدُ إلا أن يقول: مهما زاد التأويل والمعنى, فمردّه إلى كون(ما) مبتدأ أو (فاعل)[590] في

---

584 – قال في الكتاب: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه, وذلك قولك: ما أحسن عبدالله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك شيءٌ أحسنَ عبد الله ودخله معنى التعجب" 1/ 37.

585 – البسيط: 2/ 486.

586 – ينظر: المصدر نفسه, 1/ 322.

587 – ينظر: الكتاب: 1/ 37.

588 – البسيط: 2/ 487.

589 – ينظر: الموشح: 677.

590 – ينظر: منهاج الطالب: 2/ 723.

المعنى, بدليل قوله: " ولا بُعدَ فيه سوى استعمال (ما) بمعنى (شيء) مبتدأة"[591]. وزاد صلاح بن علي أنّه يجوز الابتداء بها إذا جاءت بمعنى الحصر[592], والتي ذكر أمثلتها الخبيصي ولم يذكر لفظها, سوى أنه كان يؤكد على تكرار تقديراتها. وما زاد على معنى التعجب في هذه الصيغة, هو النكرة, على رأي ملا جامي, فعنده أنّ "النكارة تناسب التعجب, لأنه يكون فيما خفي سببه"[593].

وقوله:" **موصولة عند الأخفش والخبر محذوف**" [594], وهذا الرأي يضعفه الرضي الإستراباذي, وذلك: "لأنه حذف الخبر وجوبًا مع عدم ما يسدُّ مسدّه. وأيضًا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجّب"[595]. أمّا ركن الدّين فلا يعترض على حذف الخبر؛ بل يقدره, كما في قوله: "والجملة التي بعدها صلتها, والموصول مع الصلة في محل الرفع بأنّه مبتدأ, وخبره محذوفٌ وتقديره الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ"[596]. وفي (ما) معنى الاستفهام, قال ابن يعيش: "وكان ابن درستويه يذهب في (ما) هذه على أنها التي يستفهم بها في قولك: (ما تصنع؟) و(ما عندك؟) فهي بمنزلة (مَن) و(أي) في الإبهام"[597]. والخبيصي لا يؤيد هذا المعنى لأنه " نقل من إنشاء إلى إنشاء"[598], أي من الاستفهام إلى التعجب.

وبعد هذه الآراء نقف عند ركن الدّين, إذ جعل من الإبهام في التعجب أساسًا في إعرابها. وذلك أنَّ "الإبهام بابه النكرة لا الموصول, إذ الموصول معرفة وبأنه لم يُحذف منه شيء... ولم يُنقل من إنشاء إلى إنشاء... والأول أرجح, لأنه لا يلزم من استعمال ما الموصولة والاستفهامية أكثر من استعمال ما بمعنى شيء, أن تكون ما فيما نحن

---

591 – منهاج الطالب: 2/ 723

592 – ينظر: النجم الثاقب, 2/ 1050.

593 – الفوائد الضيائية: 2/ 351.

594 – الكافية: 49.

595 – شرح الرضي: 4/ 234.

596 – البسيط: 2/ 487.

597 – المفصل: 4/ 421.

598 – الموشح: 677.

فيه كذلك, وإنما يلزم أن لو لم يكن مانعٌ وهو الإبهام في التعجب"[599], بمعنى أنّ النكرة لا تمنع أن تكون (ما) موصولة على مذهب الأخفش, أو استفهامية على مذهب ابن درستويه, فلا يلزمها الإنكار, ولكنّ معنى التعجب هو الذي رجّح ابتدائها وإنكارها.

المبحث الثاني

(الأفعال الناسخة)

1- أفعال القلوب:

يرى سيبويه في هذه الأفعال صفة العمل والإلغاء, وهذه الصفة هي من خصائصها, ربّما لأنها أقلُّ قوة وتأثيرًا من الأفعال التامّة, إذ يقول: "هذا باب الأفعال التي تُستعملُ وتُلغى فهي ظننتُ, وحَسِبتُ, وخِلتُ, وأُريتُ, ورأيتُ, وزعمتُ, وما يتصرّف من أفعالهنّ... وذلك قولك: أظنُّ عمرًا ذاهبًا, وزيدًا أظنُّ أخاك, وعمرًا زعمتُ أباك"[600], إذن هي تدخل على الجُملِ الإسمية, لتؤدي غايةً مفادها: "بيان أنّ تلك الجملة عبارةٌ عنه من علمٍ أو ظنٍّ, مثلًا إذا كان: زيدٌ قائمٌ عبارةٌ عن عَلِمَ قيلَ: علمتُ زيدًا قائمًا, وإنْ كانَ عبارةً عن ظنَّ, قيلَ: ظننتُ زيدًا قائمًا"[601].

ونرى أنّ الجملة تبقى بتركيبها مع دخول هذه الأفعال فهذه خصيصة من خصائصها. وهذا ما يراه الخبيصي إذ يقول: إنّه "إذا ذُكر أحدهما ذُكرَ الآخر, أي: لا يقتصر على أحدهما لكونهما في المعنى على ما كانا عليه من منسوب ومنسوب إليه"[602], بمعنى أنّ هذه الأفعال لم تؤثر في المعنى على المبتدأ من دون الخبر, أو العكس, فالظنّ والعلمُ قد احتوى الجملة الاسمية دفعةً واحدة. وإذا أريد حذف أحدهما أو كليهما فلا بدّ من دليلٍ يدلّ على المحذوف, كما ورد عن الأقدمين واللاحقين, ننقل ما قال ابن عقيل في شرح الألفية: "أن يقال: (هل ظننتُ أحدًا قائمًا)؟ فتقول: (ظننتُ زيدًا) أي: ظننتُ زيدًا قائمًا, فتحذف الثاني للدلالة عليه, ومنه قوله[الكامل]:

---

[599] – البسيط: 2/ 488.

[600] – الكتاب: 1/ 118- 119.

[601] – البسيط : 2/ 430.

[602] – الموشح: 641.

ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيره مني بمنزلة المحبّ المُكرِمِ[603]

أي: فلا تظنّي غيره نازلًا"[604], ولهذا الحذف دلالةٌ معنوية؛ فقد أخفى الشاعر ما يأتي منه, وذلك لأنه العاشق, فما يُكرم به لمحبوبه قليل, لذلك أخفاه ليبين بأنّ العطاءَ لا حدود له وهو واقعٌ ونازلٌ في كلِّ وقتٍ وحال. ومن البواعث للحذفِ أيضًا, هو الاختصار والاقتصار, وهذا ما ذهب إليه النحويون, واستخلص صلاح بن علي هذا المعنى إذ يقول: "إن الحذف على ضربين اختصار واقتصار فإن حُذفا معًا, فالأكثر أجازوه اختصارًا واقتصارًا, وأجازه المصنّف بالاختصار, كقول الكميت بن زيد الأسدي:

بأيّ كتابٍ أم بأيّةِ منّةٍ ترى حبّهم عارًا عليَّ وتحسبُ[605]

والاقتصار كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ[606]... والفرقُ بين الاختصار والاقتصار, أنّ المحذوف منه في الاختصار مراد مقدّر, والاقتصار عكسه, وأما حذف أحدهما فلا يجوز اقتصارًا, وأما الاختصار فمنعه طائفة, واختاره المصنف لأنهما مرتبطان, والصحيح جوازه نحو:﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [607] . فيمن قرأ بهاء الغيبة تقديره البخل هو خيراً لهم, ومن قرأ بتاء الخطاب فالتقدير: بُخلُ الذين, على حذف مضاف والمفعولان مذكوران نحو:

وإنّا لقوم لا نرى القتل سُبّةً إذا ما رأتهُ عامرٌ وسلولُ"[608]

ونرى أنّ إجازة المصنف الاختصار جاء من باب ألّا يذهب المعنى بعيدًا, وعدم الضرر بالصنعة النحوية والتركيبية, لأنّ الاختصار هو "...أن يُحذف من الكلام لفظًا, لكنه مراد معنًى وتقديرًا"[609].

---

603 - البيت لعنترة في ديوانه: 187.

604 – شرح ابن عقيل : 1/362– 363 .

605- وهو للكميت بن زيد كما في المحتسب1/ 138. ينظر: النجم الثاقب: 2/ 1006, هامش(4).

606 - سورة الرعد/ 19.

607 - سورة آل عمران/ 180

608 – النجم الثاقب:2/ 1007.

أمّا الاقتصار نجده عند الملا جامي فقد جوّزه في مواضع لا يراد منها تقديرًا, ويجوز فيها الاقتصار بواحد إذ يقول: "بخلاف باب أعطيت فإنه يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مطلقًا, يُقال: (فلان يعُطي الدنانير) من غير ذكر المعطى له و(يُعطي الفقراء) من غير ذكر المعطي"[610]. لكن ثمّة فرقٌ بين العطاءَين, فإذا قُلنا: (يُعطي الدنانيَر) فلا حاجة في ذكر المعطى له, وذلك لاختلاف المستفيد منها, فيمكن أن يكون العطاء لغرض الشراء, فلا فضل ولا ثواب في ذلك, لأنّ فيه مصلحةً شخصيةً, ويُمكن أن يكونَ للفقراء. وأمّا قولنا: (يُعطي الفقراء) فقد أخفى نوع العطاء، بغية الثواب وإخفاء جنس المادّة. وقد يُحذفان كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾[سورة الليل/ 5] وكما في قولك: "(فلان يُعطي, ويكسو) إذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين"[611], فإذا تحدد العطاء ضعف الفعل عن عمله.

وقوله: "**ومنها جواز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت؛ لاستقلال الجزءين كلامًا, بخلاف باب (أعطيت) مثل (زيدٌ – علمتُ – قائمٌ)**"[612], وهذا التلازم هو من صفات المسند والمسند إليه, فيما مرَّ ذكره في باب المبتدأ والخبر, فإذا توسطهما فعلٌ ارتفعت هذه الملازمة, وفي هذه الحالة يقسّم ركن الدّين (الإلغاء) على ثلاث مراتب:

"**الأولى:** أن تَكون مُتقدمة على مَفعوليها... وَالتقديم من أعلامِ العناية , والإلغاءُ من دلائل ضعفها فلا يجتمع الإلغاء والتقديم .

والثانية: التوسط... يجوز فيها الإعمال والإلغاء كقولهِ[البسيط] :

أبِالأرَاجِيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُنِي وفِي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ وَالخَوَرُ[613]

---

609 – معاني النحو: 2/ 81.

610 – الفوائد الضيائية: 2/ 306.

611 – المصدر نفسه.

612 – كافية ابن الحاجب: 47.

613 – وهو من شواهد الكتاب: 1/ 120, وأنّ عجز هذا البيت: (اللؤمُ والفشلُ) على الإقواء(هامش/1). وينسب هذا البيت إلى اللعين المنقري, ينظر: الموشح/ 642.

والثالثة: أن تكون متأخرة عن مفعوليها, نحو زيدٌ قائمٌ ظننتُ, يجوز فيها الإلغاءُ والإعمالُ, في هاتين الصورتين ظاهرٌ لأنها أفعال, وَالأفعال تعمل متقدمةً ومتأخرةً, وَالإلغاء أيضاً جائز, لأنها لما تقدم مفعولاها عليها أو أحدهما عليها ضَعفَ عملها بدلالة جَوازِ: لِزيدٍ ضَربتُ, وَامتناع ضَربتُ لِزيدٍ, وَإذا ضَعفَ عَملُها وَمفعولاها يَصلُحان أن يَكون أحدُهما خَبرًا عن الآخر أُلغيتْ وَرُفعا عَلى المُبتدأِ والخبرِ"[614].

وقوله: (بخلاف باب أعطيتُ). وذلك لأنّ مفعوليها ليس أصلهما مبتدأ وخبر, فلا يستقلان كونهما كلامًا؛ لذلك لا يجوز الإلغاء معها[615], ومن أسباب إلغاء (علمتُ) إذا توسطّت؛ وهي أن تكون "في حكم الظرف المتوسط، لا حكمَ لها, فقولك: (زيدٌ علمتُ قائم), بمنزلة: (زيدٌ في علمي قائم), أو : (زيدٌ اليوم قائمٌ)"[616], بمعنى أنّ الظرف يُحكم فيه, فهو لا يمتلك القوة ولا يحتاج شيئاً لِيُكمله, والظرف بحدّ ذاته هو احتواء, والاحتواء ساقطٌ فيه, لا يُخرّجُ نطقًا ولا حكمًا.

ومن خصائص هذه الأفعال أيضًا, أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين, كما في قول المصنّف: "**ومنها أنّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيءٍ واحد, مثل: (علِمتُني مُنطلقًا)**"[617]. وهذا المعنى لا يُتاح لغير هذه الأفعال؛ لأنها تنماز بمعناها الذّاتي, وقد ذهب ركن الدين مذهب الفلاسفة في تفسير هذه الخصيصة, إذ يقول: "إنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولُها ضميرين لشيءٍ واحد, نحو: عَلِمْتُني وعِلمتَك, أي: علمتُ نفسي وعَلِمْت نَفْسك, وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (6) أَنْ رَآَهُ اسْتَغْنَى﴾ [618] ففي رآه ضمير الإنسان والهاء يعود إليه أيضًا, ولم يجُزْ في سائر الأفعال, فلا يُقال: ضَربتُني؛ لأنّ الغالِبَ هو تعلُّق فِعْلِ الفاعل بغيره, فلو جُمعَ بينهما

---

[614] – البسيط: 2/ 434.

[615] – يُنظر: منهاج الطالب, 2/ 692.

[616] –المصدر نفسه, الموضع نفسه.

[617] – الكافية: 47.

[618] - سورة العلق: 6-7.

لسبقَ الفهم إلى المُغايرة بينهما, فلو قيل: ضربتُني لسبقَ إلى الفهم ضربتَني أنت, فَلِرفعِ هذا الفهم عُدِلَ إلى إيراد النفس, ولا تدفع حركة المُضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب, لكونه قوياً وليس كذلك باب عَلِمْتُ, لأنه يتعلقُ بالاعتقادات من العِلم والظنّ, وعلم الانسان وظَنُّهُ بنفسهِ يتعلق بصفات نفسهِ أكثر مما يتعلقُ بصفات غيره, فإذًا لم يَحتجْ فيه إلى إيراد النفس, لانتفاء المقتضى لإيرادِه, وهو الالتباسُ لكون الغالب فيه عدَمُ المغايرة بين الفاعل والمفعول, ويحتاج فيها عَداهُ, لوِجودِه, وهو الالتباس"[619]. أمّا إذا كان أحدهما منفصلًا جاز في كلّ فعل, مثل (ما ضربتُ إلا إيّاك)[620], والسبب في الجواز هو أنّ الفصلَ بينهما, قد أضاف معنًى إضافيًا إلى الفعل, فالنفي في (ما ضربتُ) بمعنى إبعاد العمل عن الذّات, ومن ثمّ القصر بـ (إلّا) على المخاطب, وهذا ما ذهب إليه (ركن الدين) بأنّ العلمَ والظنَّ من إيرادات النفس, لذلك كان الفاعل والمفعول تحت نفوذ المتكلّم وإرادته. أمّا إذا انفصلَ ضميرُ المتكلم جاز الاتحاد, وهذا ما أشار إليه ابن مالك, إذ قال: " فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد مطلقًا نحو: ما أظنُّ زيدًا ناجحًا إلّا هو, وما أظنُّ زيدٌ ناجيًا إلّا إيّاه, وما ضرب زيدًا إلا هو, وما ضرب زيدٌ إلا إياه"[621], والقصدُ في الاتحاد: هو اتحاد فعل المقاربة (ظنّ) مع الفعل (ضرب) في كون فاعلهما ومفعوليهما منفصلين.

التعليق:

ومعناه في اصطلاح النحويين, "إبطال العمل لعارض لزومًا, بخلاف الإلغاء, فإنّ معناه: ترك إعمالها لعارض جوازًا وهو التوسط والتأخر"[622]. والعارض الذي يُؤثرُ

---

619 – البسيط: 2/ 438.

620 – ينظر: شرح الكافية, ابن جماعة, 303.

621 – شرح التسهيل: 2/ 93.

622 – منهاج الطالب: 2/ 693.

على عملها, هو أن يقع بعد هذه الأفعال: (حرف استفهام أو حرف نفي أو اللام)[623], وذكر سيبويه سبب الإبطال بقوله: "لأنه كلامٌ قد عملَ بعضه في بعض, فلا يكون إلّا مبتدأ لا يعمل فيه شيءٌ قبله, لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك"[624] ومن الأسباب أيضًا, هو أنّ: "كلّ واحدٍ من هذه الأشياء يقتضي صدر الكلام فلو أعملت لم تكن في صدر الكلام"[625], فلمّا بطُل عملها بقيت الصدارة لها, وهذا الحال يكونُ لفظًا, لا محلًّا[626], ولهذا سُمّيَ تعلّقًا. لأنّ المعنى باقٍ يُشارُ إليه, فعندما نقول: "علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو في موضع النصب, لأنّ العلمَ قد وقع عليهما في الحقيقة, وعُدِل عنه محافظةً للفظِ فمِن حيث اللفظ رُوعيَ الاستفهامُ, ومن حيثُ المعنى رُوعيت هذه الأفعال"[627]

2- <u>الأفعال الناقصة</u>:

تضمَّن هذا العنوان للمبحث إجمالًا, أمّا هذه الأفعال فعلى الرغم من اشتراكها مع سائر الأفعال بنقصانها واحتياجها إذا جاءت بعدها الجملة الاسمية, ولكنها لم تشتهر بهذا الاسم كما هو في (كان وأخواتها), وفي ذلك قال سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحدٍ فمن ثَم ذُكِرَ على حِدَته وَلم يُذكرْ مع الأول , ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لَم يجز في ظننتُ الاقتصارُ على المفعول الأول ,لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمّة ... وذلك قولك: كانَ ويكونَ, وصار, وما دام, وليسَ وما كانَ نحوهنَّ من الفعلِ مما لا يَستغنى عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك, فإنما أردتَ

---

[623] – ينظر: البسيط: 2/ 435, والموشح: 645.

[624] – الكتاب: 1/ 235.

[625] – البسيط: 2/ 436.

[626] – ينظر: الموشّح, 645.

[627] – البسيط: 2/ 336.

أن تُخبِرَ عن الأخوة, وأدخلتَ كانَ لتَجعل ذلك فيما مَضى وذكرت الاول كما ذكرت المفعول الاول من ظننت. وإن شئتَ قلتَ : كان أخاك عبدُ الله, فَقدمتَ وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فِعل مثلهُ, وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضَرَب, إلى أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد"[628], وهنا سيبويه قد أطلق على المبتدأ (اسمَ الفاعل), والخبر(اسمَ المفعول). وذلك من باب الشبه للفاعل من حيث الرفع, ومن حيث النصب للمفعول[629]. وفي معنى النقصان يُعلل ركن الدين ذلك في سببين؛ وهما أنّ "سائر الأفعال دالٌّ على الحدث, وهذه الأفعال لا تدلّ إلا على الزمانِ فقط, – وإنّ– سائر الأفعال يتمُّ بمرفوعه, وهذه لا تتمُّ به, وتحتاج إلى منصوبٍ ليُفيدَ ولِيكونَ كالعوض من الحدث المسلوبِ عنه"[630], والخبيصي يرد مورد ابن الحاجب في أنّ النقصان هو اقتصار الفاعل حالة واحدة, فهي: "**ما وُضعَ لتقرير الفاعل على صفةٍ, وهي: (كان) و (صار)...**"[631], أي إنّ هذه الأفعال تُنسب إلى الحال الذي يكون عليه الفاعل, وبما أنّ الفاعل لا يأخذ أو لا يكون إلا على هذه الحالة, لذلك سمّيت (ناقصة)[632], كقولنا: (صار الماءُ ثلجًا), فقد اتصف الماءُ بصفة التحويل والصيرورة, وهذه الصفة جاءت من الفاعل لتختار الفعل المناسب لهذه الحال. ويقول ابن الرصّاص في سبب نقصانها إنها: "لا تبنى لما لم يُسمَّ فاعله"[633], لكنّه لم يستثنِ بعضَها, فيمكن بناء(صار) إلى (صِيرَ) و (يُصار), ولكنّ الأغلب فيها على هذا النحو, لذلك أخذَ الأقلّ بالأكثر. وفي هذه الخاصية يُفسّر الملا جامي المسألة من باب العُمَد والفروع, لذلك يعدّ الفاعل عمدة، كسائر قول النحويين, إذ يقول: "ولا شكّ أنّ هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له؛ لأنّ ذلك التقرير

---

628 – الكتاب: 1/ 45.

629 – ينظر: همع الهوامع, 1, 352.

630 – البسيط: 2/ 442– 443.

631 – الكافية: 47.

632 – ينظر: الخبيصي/ 649.

633 – منهاج الطالب: 2/ 699.

نسبة بين الفاعل والصفة, فكل من طرفيها خارج عنها. فخرج من الحد الأفعال التامة؛ لأنها موضوعة لصفة الفاعل عليها وتقريره, فكلٌّ من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده. وإنما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الأفعال الناقصة, لا التامة لاشتمالها على معانٍ زائدة على ذلك التقرير, كالزمان في الكل, والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها"[634].

الخلاف في فعليتها:

نجد أنّ هذه الأفعال قد أضافت معناها على معمولها, فغيرته لفظًا ومعنًى. لذلك اختُلف في أنها أفعال أم حروف. فسيبويه يذكر أنها أفعال وفي دخولها تحدث حالة التعدي, فالتعدي يسبقه لزوم أو سكون, فهو يقول: "هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل على اسم المفعول"[635], وهذا الكلام هو شبهٌ لما يقوم عليه العامل والمعمول في الأفعال التامة المتعدّية. ومن النحويين من قال إنها حروف؛ وذلك لأنها لا تدلّ على المصدر[636]. ومن الذين يقولون بفعليتها حتى مع (ليس) هو ابن عصفور, ويردّ على من قال بحرفية (ليس)؛ أنه يكفي في ذلك, لحاق علامة التأنيث لها وهي (التاء) في قولنا: ليست هندٌ قائمةً, وهذا ما لا يُمكن للحرف[637]. وعلى الرغم من قول بعضِهم بحرفيتها أمثال أبي علي, إلّا أنّ الرضي يحكم بفعليتها لاتصال الضمائر بها[638] .

أمّا من قال بحرفية (ليس) من أصحاب الشروح (ركن الدّين) فإنه: "استدلّ عليه بأنه وقع موقع (لا) في قوله تعالى: (وأن ليس للإنسانِ إلا ما سعى)[النجم/ 39], وهذا

---

634 – الفوائد الضيائية: 2/ 317.

635 – الكتاب: 1/ 45.

636 – ينظر: أسرار العربية, 85.

637 – يُنظر: شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير), 1/ 378– 379.

638 – ينظر: شرح الرضي, 199/4.

موضع (لا) لأن أن إذا خففت عُوّض عن اسمها (لا) أو (قد) أو (السين), وبأنّه للنفي مثل ما"[639]. ويُمكن القول إنّ استبدال فعل مكان حرف إذا خفّف غيره لا يُعدّ بحرفيته, فالكلام يتضمن أصل الوضع والعمل. أمّا الغاية في هذه الأفعال ليست التسمية ولكن استعمالها ودلالتها في الجمل العربية.

كان وأقسامها:

يذكر المصنّف أنها ثلاثة أنواع[640]:

1- أن تكون ناقصة. 2- أن تكون تامّة.3- زائدة.

1- **الناقصة:**

تفيد (كان) وهي فعل ماضٍ ناقص, اتّصاف المبتدأ للخبر في الزمن الماضي, قيل: إن كان الماضي منقطعًا أو دائمًا[641], وكما يقول الخبيصي: "كان تكون ناقصة لثبوت خبرها لاسمها ماضيًا دائما وهو الأصل, كقول الشاعر:[الوافر]

ولكنّي مضَيتُ ولم أجدّفُ وكان الصبرُ عادةَ أوّلينا

أو منقطعًا بقرينة حالية, كقول الفقير: (كان لي مالٌ) أو مقالية[642], كقوله تعالى:﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾[آل عمران/ 103]"[643], فالخبيصي يريد أن يبيّن أنّ دلالة كان هي الماضي الدائم إلا إذا جاءت قرينة فقطعت الدوام والاستمرار. فطبيعة اللفظة ودلالتها هي التي تحدد ذلك, فالكلّ يعرف أنّ المالَ قابلٌ للزوال, فالمعنى هو

---

639 – البسيط: 2/ 443.

640 – ينظر: الكافية, 48.

641 – ينظر: المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

642 - أي أنّ الآية في معرض الحديث (القول) عن الكون الماضي , وهو الجاهلية, كما ورد في الكشاف أنكم " كنتم متفرقين في الجاهلية متدابرين يعادي بعضكم بعضا ويحاربه- أو ولا تحدثوا ما
يكون عنه التفرق ويزول معه الاجتماع والألفة التي أنتم عليها مما يأباه جامعكم والمؤلف بينكم, وهو اتباع الحق والتمسك بالإسلام " الكشاف: 601/1.

643 – الموشح: 651.

الذي قطع كينونة الفعل, لأن المتكلّم يودّ الاعتذار من عدم امتلاكه المال, لذلك قدّم الخبر وقطع الزمن. أمّا المقالية فهي في معرض الحديث عن زمانين منقطع ودائم وكليهما ماضيينِ. وعلى ما أظنّ أنّ الجملتين تحملان الجزء الثاني من المعنى وهو الماضي الدائم, وهو (الفقر) و(الأُلفة والمحبة). وثمّة من قال بعدم وجود الدوام والاستمرار في الماضي, كما في قوله تعالى:﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء/96], فلا يكون خبرها إلا منقطعًا, يقول صلاح بن علي: "وبعضهم قال: لا يكون خبرها إلا منقطعا بكل حال, ويحكم بزيادتها... ورُدّ بأنها لا تزاد ناصبة اتفاقًا ولا رافعة على الأفصح... والذي يجب العدول إليه والتعويل عليه أن يكون الماضي مفيد الانقطاع مطلقًا, بل تقول: أمّا عين ذلك الفعل فيجب انقطاعه, لأنه لا معنى للماضي إلا أنه قد وُجدَ وانقضى, وأما جنسه ومثله فلا يجب انقضاؤه وانقطاعه نحو قولك: (قد صمت أمس وأنت صائم) فإذا كان هذا معنى الماضي فلا إشكال ولا تأويل, ونقول المراد بالإخبار بكون الله غفورًا رحيمًا فيما مضى أبلغ وأمضى للعزيمة, لأنه إذا كان غفورًا رحيمًا فيما مضى كان آنس للقلبِ وأدعى إلى التوبة, إذا كانت هذه صفته قديمًا وأخيرًا, ولا يحسن مثل هذا إلا بدليل على حصوله في الحال"[644], وبهذا تكون الرحمة الإلهية قد عمّت كلَّ شيء, فإذا (كان) بالماضي آنس للقلب, وبقوله تعالى:﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران, 47], بالأمر والحال, فتكون (كان) منقطعة لفظا دائمةً معنًى, والله أعلم.

وتكون كان (الناقصة) بمعنى صار, كقوله تعالى:﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا (6) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة,6, 7]. وكقول الشاعر:

بتيهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحَزْنِ قد كانت فراخًا بيوضُها[645]

---

644 – النجم الثاقب: 2/ 1024.

645 – البيت لابن أحمر ونسبَ إلى ابن كنزة, ينظر: البسيط , 2/ 446.

مما تقدّم في البيت, وجود حالات تركيبية أدّت إلى معانٍ جديدة, فإنّ تقديم خبر كان (فراخًا) على اسمها (بيوضُ), قد أضفى على معنى (كان) الانتقال والصيرورة, إذ جاء في قول أحمد الرصّاص: "ولو لم تُجعَل – كان – بمعنى صارَ لأدّى إلى أن تكون الفراخ قبل البيض, والمعلوم خلافه"[646]. فلو قيلَ: إن لم يتقدّم الخبر على المبتدأ فهل يتغير معنى (كان)؟ الجواب: لا يتغيّر؛ ولكنّ التأكيد على أنّ البيوض صارت فراخًا وذلك عن طريق الحرف (قد), وتقديم الفراخ لأهميتها في معنى البيت, لذلك تلاءم التقديم ومعنى (كان). ويذكر لنا ركن الدين أنّ بعضهم فسّر قوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة/ 34], بمعنى (صار) على التأوّل[647], وفي هذا التأويل رأيان يذكرهما الزمخشري في ضوء ما يحمله الاستثناء من معنى, وذلك في قوله: "﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾, استثناء متصل, لأنّه كان جنّيًا واحدًا بين أظهر الألوف من الملائكة مغمورًا بهم, فغلبوا عليه في قوله: (فسجدوا), ثمّ استثنى منهم استثناء واحد منهم, ويجوز أن يجعل منقطعًا... ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾. من جنس كفرة الجنّ وشياطينهم"[648], فعلى معنى الاستثناء المتصل تكون (كان) بمعنى (صار), أي: كان من الملائكة فصار من الكافرين, فهنا أصبح الانتقال من الجنسِ نفسه؛ أي من الايمان إلى الكفر, وإذا كان الاستثناء منقطعًا, فاصبح الانتقال من صنف الملائكة إلى صنف الجنّ, كما في قوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾[الكهف/ 50].

2- (كان) تامّة:

غالبًا ما تكون (كان) ناقصة تحتاجُ إلى خبرٍ ولا تتمُّ باسمها المرفوع, وهذه الصفة صارت سمةً طغَتْ على هذا النوع من الأفعال. إلّا أننا نجدُ بعضَ التراكيبِ قد اختصّت دلالتُها أن تكونَ فيه (كان) تامّة, إذ لا حاجةَ لمفعولها. لكن هذا الأمر يحدث

---

[646] – منهاج الطالب: 2/ 702.

[647] – ينظر: البسيط, 2/ 447.

[648] – الكشاف: 1/ 254.

كون الفعل (كان) يُعطي في هذا التركيب معنىً آخر. يقول سيبويه: "وقد يكون لكانَ موضعٌ آخر يُقتَصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله, أي قد خُلقَ عبدُ الله. وقد كان الأمرُ, أي وقعَ الأمرُ. وقد دامَ فلانٌ, أي ثبُتَ"[649], فهنا (كان) قد لزمت مرفوعها وبهما تم الكلام وحسُنَ السكوت عنده. والتركيب الذي فيه (كان) لو لم تكن بمعنى جعل أو حدث أو ثبت أو وقع لاحتاجت إلى خبر, ولكنّ هذا المفعول يُمكن أن يُقدّر؛ لأن المعنى الذي وضعت من أجله (كان) لم تكن هي المقصودة فاختُصر فيها, كما في قول ابن السرّاج: "...أن يكون بمعنى وقع وخلق فتكتفي بالاسم وحده ولا تحتاج إلى خبر, وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد, أي: مذ خلق"[650], فمعرفته بالشخص الغائب هو القصد, واستعين بـ(كان) لتتمة الكلام.

أمّا أصحاب الشروح فينظرون إلى (كان) بحقيقتها وقدرتها على الاكتفاء, كأنها مخلوق فطري, يقول فيها ركن الدين بعدما ذكَّره: "وهو أن تكون تامّة, فهو حينئذٍ فعلٌ حقيقيٌّ يرتفعُ ما بعده بالفاعلية كما يرتفع ما بعد قامَ, وهو بمعنى وقعَ وحدثَ, كقولهم كانت الكائنةُ, والمقدورُ كائنٌ, وكقوله تعالى:﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[651], وأيضًا تجيءُ (كان) تامّة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[البقرة/ 280], فهي هنا بمعنى ثبُتَ ووُجدَ[652].

3- (كان) الزائدة:

يظهر أنّ النحويين حينما استرسلوا بمعاني (كان), ظهرت الحاجة إليها في النصوص التي وردت فيها, وقد غيّرت المعنى من حالٍ إلى حالٍ. وهذا عندهم من أصول المعنى

---

649 – الكتاب: 1/ 46.

650 – الاصول: 1/ 91, 92.

651 – البسيط: 2/ 448, سورة البقرة/ 117.

652 – ينظر: الخبيصي/ 653, وينظر: منهاج الطالب, 2/ 703. وتأتي بمعنى (حضر), كقول ابن عصفور: " يُحكى من كلامهم: أكان لبنٌ؟ بمعنى أحضر شيءٌ من هذا الجنس" شرح جمل الزجاجي: 413. والظاهر أنّ (كان) إذا خرجت عن معناها الأصلي أفادت معانيَ كثيرة.

المعجمي للكلمة. لذلك حين ترد اللفظةُ في الجملة ولا تؤدي واحدًا من المعاني التي اعتادوا عليها, وقد حكموا عليها أنّها مستعملةٌ في كلام العرب؛ فإنهم يرجّحون بزيادتها. وذلك لعدم حصول تغيير بمعنى تركيب الجملة. ومن ذلك قول الرضي: "اعلم أنّ (كان) تزاد غيرَ مفيدة لشيء. إلّا محض التأكيد, وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب"[653], فالتأكيد ليس بشيء يزيد على المعنى العام للجملة, سوى تثبيتها في نفس المخاطب. أمّا عند ركن الدّين فقد تأتي من زيادة في المعنى, كما في قوله: "...أن تكونَ زائدةً في اللفظِ دون المعنى, كقولك: زيدٌ كان قائمٌ, أي زيدٌ قائمٌ كان...وأن تكون زائدة في اللفظ والمعنى, كقوله تعالى:﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[654], أي: كيف نكلّم مَن في المهدِ صبيًّا. وإنما دخلت كان ههنا تحسينًا للكلام وتوكيدًا له, ونُصبَ (صبيّا) على الحال"[655], أظنّ أنّ (كان) في الآية ليست زائدة لا (لفظًا) ولا (معنًى). وزيادة (كان) هنا لتوكيد تمكن عيسى (عليه السلام)؛ لأنه في المهد, فحاله المؤكد أنه صبيّ في مهده فكيف نكلمه أو يكلمنا.

أمّا الخبيصي فقد بيّن أن زيادة (كان) لم تأتِ إلّا بعد تمام الجملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر, إذ يقول: "وزائدة وجودها كعدمها بين مسندٍ ومسند إليه, نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا), و(لم يُرَ كانَ مثلُهم). وبين صفة وموصوف"[656]. وهذه يسميها ابن جماعة (حشوًا) وهو أحد شروطها لكي تكون زائدة[657].

صار:

---

653 – شرح الرضي: 4/ 190.

654 - سورة مريم/ 29.

655 – البسيط: 2/ 448– 449.

656 – الموشح: 653.

657 – شرح الكافية: 309.

جاء في معنى (صار), أنه الجعلُ, تقول: صيّره, أي جعله[658], بمعنى نقله وحوّله. فأصل اللفظة يشيرُ إلى المعنى الذي تفيدُه.

وهذا المعنى لا يختلف عنه في التراكيب النحوية. علاوةً على عملها من رفعٍ ونصبٍ للجملة الاسمية. جاء في المفصّل: "ومعنى (صار) الانتقال, وهو في ذلك على استعمالين: أحدهما قولك: (صارَ الفقيرُ غنيًّا, والطّينُ خزفًا), والثاني (صارَ زيدٌ إلى عمرو). ومنه كلّ حيٍّ صائرٌ إلى الزوال"[659], بمعنى أنّ الانتقال على ثلاثة أنواع:

1- الانتقال العلوي: وهو إذا كان اسمها صفةً. يعني أن الانتقال نحو الرقي والأفضل, أي: من الفقرِ إلى الغنى, ومن الطّين إلى الخزف, وهذا يدلّ على التطور.

2- الانتقال الأفقي: وهو إذا كان اسمها ذات. فهو الانتقال المعنوي لا الظاهري.

3- الانتقال السفلي: إذا كان مرفوعها اسم جنس. فهو الانتقال المستتر, وكل انتقال لا تظهر فحواه فهو فناء.

وإذا ما انتقلنا إلى التفكير عند أصحاب الشروح وجدناه يأخذ بهذه المعاني ويزيد أسباب الانتقال. يقول ركن الدّين: "وأمّا صار فهي للانتقال من صفة إلى صفة, وهي على وجهين:

أحدهما: باعتبار العوارض كقولك: صار زيدٌ غنيًّا, وصار زيدٌ إلى عمرٍو.

وثانيهما: باعتبار الحقائق, صارَ الهواءُ ماءً أو نارًا"[660].

والحالة الثالثة, وهي الانتقال السفلي, يسمّيها الخبيصي: (التامّة), لأنها تتعدّى بـ(إلى)[661]. ويُلحقُ بها ألفاظ تدلّ على الانتقال منها: "آلَ ورجعَ واستحالَ, قال الشاعر: [الكامل]

---

658 – ينظر: لسان العرب, 37/ 2535(صيّر).

659 – شرح ابن يعيش: 4/ 353.

660 – البسيط: 2/ 449- 450.

إنّ العداوةَ تستحيلُ مودّةً بتدارُكِ الهَفَواتِ بالحسناتِ[662]

وتحوّلَ, كقوله: [الطويل]

وبدّلتُ قَرْحًا داميًا بعدَ صحّةٍ فيالَك من نُعمى تحوّلنَ أبؤسا[663]

وارتدَّ كقوله تعالى[664]: ﴿أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾" [665], وفي هذه الألفاظ لا يُميز بين دلالاتها, وإنما تحمل المعنى العام وهو التحويل من شيءٍ إلى شيءٍ. ففي البيت الأوّل؛ استعملَ الشاعر الفعل (استحال) لما في العداوة من حالٍ صعبةٍ. جاء في اللسان أنّ الشيء بعد الاستواء يصبحُ مستحيلًا [666], لذلك طُلبَ منه العدول والانتقال إلى المودّة. وفي البيت الثاني أنّ النعمة يصعبُ الحفاظ عليها لذلك من اليسير أن تنتقل إلى البؤسِ والحرمان. لذلك لا تحتاج إلى الفعلِ الصعبِ من الاستحالة, فهي تتحول بسهولة.

ويُضيف ابن النحوية (حارَ), كقول الشاعر لبيد:

وما المرءُ إلا كالسِّراج وضوئِه يَحور رمادًا بعد إذ هو ساطعُ[667]

وذلك لأنّ الانتقال في هذا البيت له دلالة خاصّة. فمعنى حارَ هو الرجوع[668]. لذلك عمَدَ الشاعرُ أن يستعملَ الفعلَ (حار) بمعنى صار, لأنّ التحويل في هذا البيت من

---

661 – ينظر: الموشح, 655.

662 - ينظر: شرح التسهيل 1، 347.

663 - ديوان امرئ القيس, 107.

664 - سورة يوسف/ 96.

665 – الموشح 655.

666 – ينظر: اللسان, 9/ 1054(حيل).

667 – ينظر: ابن النحوية, 2/ 404.

668 – ينظر: لسان العرب, 9/ 1042,(حور).

الجيدِ إلى الرديء, ولا يتبادرُ إلى الذهنِ إذا ذكرتَ الفعل (صارَ) إلا الجودة والتقدّم, على عكسِ ما هو موجودٌ في البيت.

أصبح وأمسى وأضحى:

هذه الأفعال تفيد "**اقتران مضمون الجملة بأوقاتها, وبمعنى صار, وتكون تامّة**"[669], فالاقتران هذا عند الرضي يكون بالناقصة منهن وهي على نوعين: الأول, باعتبار الزمن الذي تدلّ عليه صيغة الفعل مطلقًا؛ أي الماضي والحال والاستقبال, وهي بمعنى (صار). والثاني: باعتبار مضمون الجملة الذي يدلّ عليه الفعل, أي في الصباح والمساء والضحى.[670], أمّا التامّة فهي قليلة الزمن. وهذا ربّما جعلها لا تملك القوّة للتعدّي. يقول ركن الدين في هذا النوع : "...أن يفيد معنى الدّخول في هذه الأوقات, نحو: أصبح زيدٌ إذا دخل في الصّباح, نحو أظهرَ وأعتمَ. ومنه قوله[671]:

ومن فَعلاتي أنّني حَسَن القِرى إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها

أي: دخل جليدُها في الضُّحى, وهي على هذا الوجه تامّة مستغنيةٌ عن الخبر"[672], وذلك لأنّ الوقت ظرف قد احتوى الاسم فلم يحتج إلى الخبر. وهي عند سيبويه بمنزلة الأفعال اللازمة إذ يقول: "وكما يكون أصبح وأمسى مرّةً بمنزلة كان, ومرّةً بمنزلة قولك اسْتَيقَظوا ونامُوا"[673], ويقصد بذلك (الناقصة) و(التامّة).

---

669 – الكافية: 48.

670 – شرح الرضي: 4/ 193– 194.

671 - نسبه الكرماني 222 إلى عبد الواسع بن أسامة. الموشح للخبيصي: 656, هامش/ 4.

672 – البسيط: 2/ 450.

673 – الكتاب: 1/ 46.

أمّا النوع الثالث فهي الزائدة, وقد ورد مثل هذا النوع عند الرضي, إذ يقول: وحكى الأخفش زيادة (أصبح) و:(أمسى), بعد (ما) التعجب, ككان, في لفظين, وهما: ما أصبح أبردها. وما أمسى أدفأها, وردّه أبو عمرو, وقال السيرافي: أنه ليس في كتاب سيبويه, وإنما كان حاشية في كتابه"[674]. ولم يذكر أحدٌ من أصحابنا هذا النوع إلا ابن جماعة, وأسند هذا الرأي بغير التعجب "ومنه قول الشاعر[675][السريع]:

عدوُّ عينيك وشانيهما أصبح مشغولٌ بمشغولِ" [676]

وهذا النوع نادرٌ وشاذٌ, كما شذّ في كان. ذكر ذلك الأشموني, إذ قال: إنّ "تخصيص الحكم بها – كان – أنّ غيرها من أخواتها لا يُزاد, وهو كذلك, إلا ما شذّ من قولهم: (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها), وروى ذلك الكوفيون"[677]. ويمكن القول إنّ زيادة (أصبح) واردٌ من إزاحتها لمعنى التعجب حين ذكرها بعد (ما) لأنّ هذه الصيغة تتمّ من دون (أصبح), لكنّ الزيادة هنا للتأكيد؛ وذلك لأن البرد صباحًا والدفءَ مساءً. وإنّما قيلت هذه الصيغة بعد مضي الوقت. وهو جوابٌ لسائلٍ يسأل عن البرد والحرّ في هذا الموضع, فإن قيل: ما أبردها؟ وما أدفأها؟ لم يتحقق المعنى التام, لذا ذُكر الصباح والمساء للتأكيد .

وقوله: "**و(ظلَّ) و(بات) لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما, وبمعنى (صار)** "[678] , فالمعنى المعجمي للفعلين يدلّ على الزمان, وبما أنّ الزمانَ غيرُ ثابتٍ؛ لذلك نراها تخرج لمعانٍ أُخَرَ كـ(صار), فهذا الفعل يدلّ على الانتقال. وبما أنّ الزمان تتنقلُ فيه الأحداث لذلك نجد أنّ صار تكون مع الماضي والمضارع. كما يقول ركن الدّين:

---

674 – شرح الرضي على الكافية:4/ 194.

675 - لم يُعرف قائله, ينظر: شرح الأشموني, 1/ 378.

676– شرح كافية ابن الحاجب: 311.

677 – شرح الأشموني: 1/ 378.

678 – الكافية: 48.

"والذي حملهم على جعل ظلَّ بمعنى صار مجيئُها لعموم الزمان, كقوله تعالى:﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا[679]﴾,﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾"[680].

وأمّا قول الشاعر[681]: [الرجز]

أظلُّ أرعى وأبيتُ أطحنُ والموتُ من بعضِ الحياةِ أهونُ

ففيه خلافٌ في معنى الأفعال الناقصة, فالخبيصي يرى أنهما يدلّان على وقتيهما بالنهار والليل[682], وابن جماعة يأخذ معنى ظلّ بمعنى (صار), ويترك (بات)[683], ورأي الخبيصي أرجحُ من ابن جماعة؛ لأنّ الرعيَ في النهار, والطحنَ في الليلِ, ولعلّ ابن جماعة حينما أسند معنى (باتَ) على (ظلّ), فإنّه قد جعل صدر البيت حالًا, أي إنّي صرتُ إلى هذا الحال؛ أرعى نهارًا وأطحنُ ليلًا, حتى أصبح الموتُ أهونَ من هذه الحال, والدّليل على انتقال حاله؛ هو أنه فضلَ الموت من بعض الحياة, أي إنه كان يعيشُ في بعضها برخاءٍ, فحين انتقل وصارَ إلى بعضٍ آخر فضَّلَ الموت عليها.

<u>ما زال وما برح وما فتئ وما انفك:</u>

نلحظ أنّ هذه الأفعال قد لازمت حرف النفي (ما), وبهذا تغيير لمعناها؛ وذلك لأنّ النفي يثبتُ أو ينفي ما بعده, فعند القول: ما زال فلانٌ, فهي "للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول: ما زال زيدٌ عن وطنه. وما زال عمرو عن الضحك, وكذلك باقي أخواتها"[684], فهنا قد نفت (ما) معنى الفعل, فهي بمعنى (بقيَ). وفي الكافية

---

679 - سورة النحل: 58.

680 – البسيط: 2/ 451– 452, سورة الشعراء: 4

681 – ينظر: ابن النحوية: 406, والموشح للخبيصي, 656, وشرح الكافية, لابن جماعة: 312, على روايتين: هذه الحياة أو بعض الحياة.

682 – ينظر: الخبيصي: 656.

683 – ينظر: شرح الكافية لابن جماعة, 312.

684 – شرح جمل الزجاجي: 1/ 417.

تعني: "**استمرار خبرها لفاعلها مذ قبِلَه**"[685], أي مذ قبول الخبر لأمر الفاعل, أي وقت حدوثه, كقوله: "ما زال زيدٌ أميرًا, أي: مذ كان قابلًا للإمارةِ لا في حال كونه طفلًا, ولا في أوّل وجوده"[686], وكما يُعبّر عنه الخبيصي بعبارة أخرى وهي: (في العادة)[687], أي المعتاد عليه في تنصيب الأمراء. ويجيء النفي مع هذه الأفعال لفظًا وتقديرًا, لقول ابن الحاجب: "**ويلزمها النفي**"[688], أي: " يحُذفُ حرف النفي لفظًا, ويراد معنًى, كقوله تعالى[689]:﴿تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ أي لا تفتأ"[690], وربّما جاء الحذفُ تابعًا لإخفائهم الحقيقة, فإنّ إخوةَ يوسف (عليه السلام) كانوا قد أخفوا الحقيقة عن أبيهم لزمن, لذلك لم يَكن كلامهم تامّا في تلك القضية, فقد جاء في تفسير هذه الآية ما ورد في الميزان: "والمعنى: نقسمُ بالله لا تزال تذكرُ يوسُفَ وتديم ذكره منذ سنين لا تكفّ عنه حتى تشرف على الهلاك أو تهلك"[691], فلم تكن لهم الجرأة لأي نهي لوالدهم, ولو بحرف, لأنهم في حال المَلامةِ لا في حال اللّوم.

أمّا فيما يأتي في معنى هذه الأفعال, جاء في الموشح: "ويلحق بهذه الأربعة (ما وَنيَ) بمعناها. ومنه قول الشاعر[692] [الخفيف]:

لا يَنيَ الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ ما دا.....مَ فلا تحسبنَّه ذا ارْعواءِ

لا بمعنى (فتر) فإنها تامّة"[693], لكنّ معنى (ونيَ) لا يبتعدُ عن الفتور, إذ إنّ معنى البيت قد يتلاءم مع الفعل (وني), فالخبّ: هو الخداع والخبث والغش[694], وفي معنى

---

685 – الكافية: 48.

686 – البسيط: 2/ 452.

687 – ينظر: الخبيصي, 658, وفي لفظة أخرى (في المعتاد), ينظر: هامش رقم2.

688 – الكافية: 48.

689 - سورة يوسف: 85.

690 – الموشح: 658.

691 – تفسير الميزان: 11/ 233.

692 - لا يُعرف قائله, ينظر: شرح التسهيل, 1/ 334.

(ينيَ):" فلان لا ينيَ يفعل كذا وكذا بمعنى لا يزال"[695], بمعنى أنّ الخدّاع لا يزال أي لا يقصِّر أن تكون هذه شيمته, فلا يتركها.

ما دام:

وفيه معنى دوام زمن الفعل, وهو بعيد عن كونه مع (ما) فيه معنى النفي. قال ابن يعيش: "ما دام توقيتٌ للفعل في قولك: (أجلِسُ ما دُمتَ جالسًا) كأنّك قلتَ: (أجلسُ دوامَ جلوسك), نحو قولهم: (آتيك خفوق النجم, ومَقدم الحاج). ولذلك كان مفتقرًا إلى أن يُشفع بكلام؛ لأنّه ظرف لا بدّ له مما يقع فيه"[696], فكونه ظرفًا, فهو يحتمل الاحتياج, ذكره الرضي بقوله: "ومن أجلِ كونه توقيتًا لشيء, يكون ظرفًا لذلك الشيء, والظرف فضلة فلا بدّ من تقدّم جملة, اسمية, كانت أو فعلية, لفظًا او تقديرًا, كغيره من الفضلات"[697], يعني أنّ الظرف لا بدّ أن يُحمَلَ, والحامل عليه أن يتقدّم, أي صاحب الحدث. ومعنى يشفع بكلام, أي: أن يكون" الظرف معمولًا له"[698]. ومما تقدّم كانت الجملة الفعلية المتقدّمة مذكورة لفظًا, أمّا تقديرًا, يقول ابن الرّصاص: "متى تنتظرني؟ فتقول: (ما دمتَ قائمًا), تقديره:(أنتظرك ما دمت قائمًا). والاسمية المقدّرة نحو قولك: (متى زيدٌ قائم؟), فتقول: (ما دمت قائمًا) تقديره: هو قائمٌ ما دمت قائمًا"[699]. أمّا كون هذا الفعل ظرفًا, هي (ما) التي تتقدمه, فهي على خلاف من (ما) النافية التي في بقية الأفعال السّالفة الذكر, فإنها "مصدرية, فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير

---

693 – الموشح: 660659-.

694 – ينظر: لسان العرب: 13/ 1085(خبب).

695 – لسان العرب: 51, 4928,(وَنيَ).

696 – شرح المفصّل: 4/ 365.

697 – شرح الرضي: 4/ 198.

698 – البسيط: 2/ 455.

699 – منهاج الطّالب: 2/ 709.

الزمان قبل المصادر كثير, وإذا قدّر الزمان قبله, فلا بدّ هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامّة"[700], وهذه الفائدة تتمّ بالجمل الاسمية والفعلية الملفوظة والمقدّرة, كما ذكرنا.

ليسَ:

وهي من الأفعال الناقصة, وهي: "**لنفي مضمون الجملة حالًا, وقيل مطلقًا**"[701]. فالمطلق يشمل المضي والحاضر والمستقبل, وعلى هذا المعنى يستشهد ركن الدين بقوله تعالى" ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [702] فهذا نفيٌ لكون العذاب مصروفًا عنهم يوم القيامة, فهي لِنفي المستقبل"[703], ثمّ يأتي ابن جماعة ليُدرّج نسبة استعمالها على الإطلاق, فيقول :"الكثير أن تكون لنفي الحال, وكونها لنفي المستقبل أقلّ منه, ولنفي الماضي أقلَّ من المستقبل؛ كقولهم[704]: (ليس خَلقَ الله مثله)"[705], وإن كان الخلقُ متجددًا, إلا أنّ أصل الخلق بالماضي.

وقد ورد من الشواهد الشعرية ما يؤيد استعمالها مطلقًا, كقول "حسّان[706]: [الطويل]

وما مثلُه فيهم ولا كان قبله ... وليس يكون الدّهرُ ما دام يذبلُ

وقال الآخر[707]: [الطويل]

---

700 – الفوائد الضيائية: 2/ 330/329. يذكر ابن مالك أنّ (ما) هذه لها تسميتان, فإنها "سمّيت مصدرية, لأنها تقدّر بالمصدر, وهو الدوام, وسمّيت ظرفية لنيابتها عن الظرف, وهو المدّة" أوضح المسالك: 1, 237– 238.

701 – الكافية: 48.

702 - سورة هود: 8.

703 – البسيط: 2/ 455– 456.

704 - وهو من الأمثلة التي وردت في كتاب سيبويه:1/ 70, والشاهد فيها الإضمار في ليس, لذلك ذُكر الفعل بعده.

705 – شرح كافية ابن الحاجب: 312.

706 - ديوان حسان بن ثابت: 340.

707 - في الكتاب : 306/1, لصرمة الأنصاري, ولزهير: 1/ 165.

بدا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا"[708]

وهنا يتّضح أنّ المعنى العام هو نفي الحال, إلّا إذا وجدت القرينة الدّالة على المضي والاستقبال, وإنْ كانت قرينةً معنويةً, كما في الآية السابقة, ويشترط لنا أحدُ المحدثين أنّ القرينة لفظية, إذ يقول: "ومعنى (ليس) النفي في الحال نحو (ليس محمدٌ حاضرًا) فالمراد نفي الحضور عن محمد الآن, إلّا إذا قُيّدت بما يُفيد المضيّ أو الاستقبال فتكون بحسب ما قيدت به نحو(ليس عليّ مسافرًا أمس أو غدًا)"[709].

التقديم والتأخير:

كما هو معهود على الأكثر أو في الأصلِ أن يتقدّم الفعل الناقص على الجملةِ الاسمية, وبذلك يتغيّرُ المعنى الذي وُضعت له قبل دخول هذه الأفعال عليها. فإذا ما حصلَ تغيير في معنى من المعاني السياقية, كان له الأثر الواضح على تركيب الجملة كاملًا ومعها الفعل الناقص أيضًا. لذلك يقدمونها مع بقاء معناها تحت تأثير التغيّر الحاصل. وقد فُسح المجال للتقديم لكونها أفعالًا تتبع أحكام الأفعال الصحيحة إذ يتقدّم المفعول عليها إذا استوجب الأمر ذلك. فلو استعرضنا أقوال القدماء, لوجدنا جملةً من ضرورات التقديم وهي بائنةٌ في كلامهم؛ قال سيبويه: "كان عبدُالله أخاك, فإنّما أردت أن تخبرَ عن الأخوة, وأدخلت كان لتجعلَ ذلك فيما مضى, وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننتُ. وإن شئت قلتَ: كانَ أخاك عبدُ الله, فقدّمت وأخّرتَ كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعلٌ مثله, وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضربَ, إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد"[710], فالتقديم عند سيبويه لا يؤثر بتركيب الجملة, ما دام المعنى يبقى نفسه؛ ولاسيّما إذا كان المبتدأ والخبر شيئا واحدًا. أمّا

---

[708] – الموشح 661.

[709] – النحو العربي أحكام ومعانٍ: محمد فاضل السّامرائي, 1/ 2014.

[710] – الكتاب: 1/ 45.

المبرد فيذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فأنت مخيّر في التقديم والتأخير[711], وركن الدّين لا يرى مانعًا من ذلك على رأي الأقدمين[712], أمّا ابنُ جماعة فإنه يقيّد التقديم ولا يراه مطلقًا, فهو يرى أنّ: "منه ما يجب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز... فالواجب موضعان:

الأول: إذا كان في الاسم ضمير الخبر مثل: (كان في الدّار صاحبها).

الثاني: إذا قُصد حصر الاسم مثل... و ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُو﴾ [713] .

والممتنع موضعان: الأول: إذا قصد حصر الخبر مثل: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾[714], والثاني: عند خفاء الإعراب؛ مثل: (كان فتاكَ مولاكَ). والجائز: ما سواهما"[715]. فأمّا المثال الأول في الواجب, فلا يجوز عود الضمير على متأخر, وهي قاعدة تقديم الخبر على المبتدأ, ومن ثمّ لا يجوز الفصل بينهما ولا تأخير (كان) بعد المبتدأ. والمثال الثاني كان الغرض من الجملة حصرَ الاسم بمعنى تأخرّه, لذلك تقدّمت (كان).

أمّا الممتنع؛ ففي المثال الأول, لأنّ الخبر فيه امتناع عن الشيء, ولا يكون الامتناع إلا متأخرًا عن الحدث, وهو المذكور في المبتدأ. والثاني: يُحدده المعنى المعجمي للكلمة.

ثمّ إنّ الملا جامي يرى بضرورة الفائدة في الإطلاق مالم يتمّ العارض, بقوله: "فإن أريدَ بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي أن يُفيد بمثل قولنا: ما لم

---

711 – ينظر: المقتضب, 4/ 89.

712 – ينظر: البسيط، 2/ 456.

713- سورة الأعراف: 82.

714- سورة الأنفال: 35.

715 – شرح الكافية: 312., فالواجب,2–. والممتنع كذلك موضعان: 1– إذا قصد حصر الاسم, 2– عند خفاء الإعراب.

يعرض ما يقتضي تقديمها عليها, نحو: (كم كان مالك), أو تأخيرها عنها, نحو: (صار عدوي صديقي)[716], فبالجملة الأولى ضرورة وجود التقديم على الفعل, وبالثانية ضرورة وجود التأخير, فإن قدّم (عدوي) ثبتت الصداقة على العدو؛ والصحيح أنّ العداوة ثبتت على الصّديق, لذلك بقيَ الفعل في الصّدارة. أمّا جانب العدم فإنّه يقول: "وإن أريدَ به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط, فينبغي أن يفيد بمثل قولنا: (إذا لم يمنع مانع من التقديم) وحينئذٍ يجوز أن يكون واجبًا كالمثال المذكور"[717], بمعنى ضرورة وجوب عدم التقديم لاختلاف المعنى كما ذكرناه.

والذي يبدو أنّ بعض أصحاب الشروح أباح للتقديم من دون تحديد؛ أي: تقديم على كان وعلى اسمها. كما فعل ابن النحوية؛ إذ أخذ الفعل (ليس) وقاس عليه البقية, إذ يقول: "واستدلّ من جوّز بأنها فعل, ومعمول الفعل يجوز أن يتقدّم عليه, وبقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[718] , فإنّ (يوم يأتيهم) ظرفٌ منصوب بالخبر وهو (مصروفًا), فإذا جاز تقديم معمول الخبر فجواز الخبر أولى؛ لأن معموله تابعٌ, والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع"[719], بمعنى أنهم لم يقدّموا إلا لحاجةٍ ما تخصّ المعنى والسيّاق, فإذا كان الفرع يتقدّم, فكيف بالأصل وهو الخبر.

أمّا الذي لا يجوز تقديمه من الأخبار, فقد ذكره المصنّف بقوله: "**وقسمٌ لا يجوز, وهو ما في أوّله (ما), خلافًا لابن كيسان في غير(ما دام)**"[720]. إذ القصد من المنع هو

---

716 – الفوائد الضيائية: 2/ 331.

717 – المصدر نفسه: 2/ 331– 332.

718 - سورة هود: 8.

719 – شرح ابن النحوية: 2/ 407– 408. وينظر: الإنصاف: 140,(مسألة/19).

720 – الكافية: 48. هو محمد بن أحمد بن إبراهيم, أبو الحسن المعروف بـ (ابن كيسان) كان إمامًا في العربية, من أهل بغداد , أخذ عن المبرد وثعلب, وكان مائلًا إلى مذهب البصريين, وكان أبو بكر الأنباري ينتقصه ويقول: خلط بين المذهبين. وقال أبو علي: وسمعت أبا بكر ابن مجاهد يقول: كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين. يعني ثعلبًا والمبرد. توفي سنة (299هـ– 912م). من كتبه: (تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها), و(المهذب) في النحو, و(المختار في علل

النفي بـ (ما), لأن النفي له الصدارة في الكلام[721]. والعلة في (ما دام) يذكرها ركن الدّين وهي "لكونِ (ما) فيه مصدرية وكونِ ما بعده في تقدير المصدر, وكما امتنع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر فكذلك يمتنع تقديم معمول ما هو تقدير المصدر عليه نفسه"[722], وهنا قدْ جعلَ الحكمَ والقوةَ لكلا الحالتين في التقدير وفي الواقع الملفوظ, لذلك يمنع مع من منع من البصريين خلافًا للكوفيين وابن (كيسان)؛ إذ جوّزوا في تقديم خبر (ما زال), وهذا ما أشار إليه المصنّف بقوله: **(في غير ما دام)**. وفي هذا يذهب الكوفيون "إلى أنه يجوز تقديم خبر(ما زالَ) عليها, وما كان في معناها من أخواتها, واليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان, وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك, وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين, وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر(ما دام) عليها"[723], ومن الذين جوّزوا التقديم ابن جماعة؛ وذلك إذا كان النفي بغير ما, كما في قوله:" (راغبًا فيك لن أزال), و(واثقًا بك لن أبرحَ), و(سائلًا عنك لم أنفك)"[724], وسبب المنع هذا ربّما يكون في معنى حرف النفي الذي سمح بتقديم الخبر عليه؛ فـ(ما) لا تدلّ على زمن معين فهي للنفي مطلقًا, أما (لن) فهي للمستقبل, وهنا قد تلاءمت مع سياق الجملة. فالجملة هي جواب لمن يريد البقاء في الرغبة, أي: مستمرّ من الماضي إلى المستقبل, كذلك الحال في (واثقًا). فالرغبة والثقة صفتان محبوبتان عند الإنسان لذا هو يقّدمهما على ما هو في معنى النفي, كما في قوله تعالى:﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم/ 46], نرى أنّ أبا إبراهيمَ (عليه السلام) كان همّه الأول أن

النحو) وغيرها . له ترجمة في بغية الوعاة(1/ 118) ... وطبقات ابن قاضي شهبة(13)... ومعجم المؤلفين(8/ 311). ينظر: شرح الكافية: ابن جماعة, هامش/1, ص 314.

[721] – ينظر: الإنصاف, 136, (مسألة/ 18).

[722] – البسيط: 2/ 457.

[723] – الإنصاف: 134, (مسألة/ 18).

[724] – شرح الكافية : 313.

يعرفَ صدِّ إبراهيم عن آلهتهم. وأمّا مَن منع التقديم في غير (مادام), فكانت حجتهم هو أنّ (أداة النفي (ما) إذا امتزجت مع الفعل صار بمعنى الثبوت وبمنزلة (كان) فلا يمكن التقديم)[725].

أمّا ما اختُلِف فيه التقديم والتأخير فهو الفعل (ليس). فكما يمتنع ويجوز في كان وأخواتها, فكذلك الحال في (ليس), وإنما جاء هذا الاختلاف لمشابهتها (ما) في إفادتها النفي, وفي ذلك يقول الكوفيون: "لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين... وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها, كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها. أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ وذلك لأنّ ليس فعل غير متصرّف... وأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدّليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى:﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود 8] وجه الدليل من هذه الآية أن قُدّم معمول خبر(ليس) على (ليس)...لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقعُ العامل"[726]. وفي هذه المسألة لا يختلف أصحابنا عمّا ذهب إليه البصريون والكوفيون إلّا بعض ما أورده ركن الدّين من نصرته لمذهب الكوفيين وإلقاء الحجة على غيره, كما في قوله:" ويمكن لِمن أراد أن ينصر مذهب الكوفيين أن يقول لا نُسلّم أنه منصوبٌ وإنما هو مرفوعٌ بالابتداء وإنّما بُنيَ على الفتح, لإضافته إلى الفعل, كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ , ولئن سلّمنا أنه منصوب, لكن لا نسلّم أنه منصوب بالخبر بل نقول: إنه منصوب بإضمار فعل يفسره الخبر, ولا نسلّم أيضا أن كل فعل يتصرف معمولها بالتقديم, ألا ترى أنّ عسى وبئس ونعمَ أفعالٌ مع أنها لا يتصرّف معمولها بالتقديم؟"[727]. أمّا ابن جماعة فهو يناصر مذهب الكوفيين في المنع, بقوله: "فمن

---

[725] – ينظر: الموشح, 663, ومنهاج الطالب: 2/ 247, والفوائد الضيائية, 2/ 334.

[726] – الانصاف: 138– 140, (مسألة/ 19).

[727] – البسيط: 2/ 459– 460.

جوّزه فلقوة الفعلية, والمختار: المنع؛ لأنه فعلٌ غير متصرّف, وما تصرّف به من إضمار اسمها وتثنيته وجمعهِ فإعطاءٌ لها ما لا تستحقُّ, على خلاف الدليل, فلا يزاد عليه"[728], وهنا منعٌ لزيادة على الدّليل, والذي يقصد به ربّما هو دليل الكوفيين على منعهم تصرّف (ليس) كما يتصرّف الفعل؛ وذلك لشبهها حرف النفي (ما), بقولهم: "والذي يدلّ على هذا أنّ (ليس) في معنى (ما) لأنّ (ليس) تنفي الحالَ, وكما أنّ (ما) تنفي الحال, وكما أنّ (ما) لا تتصرّفُ, ولا يتقدّم معمولها عليها, فكذلك (ليس)"[729], أمّا رأي الملا جامي في هذه المسألة فقد تناولها تناولًا صرفيًا؛ فأخذ القشرَ وترك اللّبَّ؛ أي: ترك الدّليل على الجواز والمنع, وذلك بقوله: "وقسمٌ مختلفٌ فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فإنّ الافتعال هاهنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحًا وهو أي: القسم المختلف فيه كلمة ليس"[730], ويمكن أن يكون دليله هو ما ذهب إليه المبرد وابن السرّاج مع الكوفيين, ويقول في موضعٍ آخر: "وبين الطّائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة. وبهذا اندفع ما قيل: كان من الواجب على المصنّف أن يجعل ما في أوّله (ما) النافية من القسم المختلف فيه, لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان"[731].

3- <u>أفعال المقاربة</u>:

وهي: "ما وُضعَ لدُنُو الخبر رجاءً أو حصولًا أو آخذًا فيه"[732] , وهذه الأفعال تعمل عمل (كان), أي: إنها تدخل على الجملة الاسمية, فترفع المبتدأ اسمًا لها, وتنصب الخبرَ خبرًا لها. وقوله: (لدنو الخبر) اللام تعليلية؛ بمعنى أنها وضعت" لتُعطيَ الخبر

---

[728] – شرح الكافية: 314.

[729] – الإنصاف: 138- 139, (مسألة/ 19).

[730] – الفوائد الضيائية: 2/ 333- 334.

[731] – الفوائد الضيائية: 2/ 333- 334.

[732] – الكافية: 48.

حكم معناها من مقاربة الرجاء, أو مقاربة الحصول أو مقاربة الشّروع والأخذ فيه"[733], وعلاوةً على دخولها على الجملة الاسمية وهذا ما يجعلها شبيهة لـ (كان), فثمّة شبهٌ آخر يذكره ركن الدين وهي أنها وُضعت "لتقرير الفاعل على صفةٍ على سبيلِ المقاربة من رجاءٍ أو حصولٍ أو أخذٍ فيه"[734]. وكذلك الحال في (كان) فإنها وُضعت" لتقرير الفاعل على صفةٍ"[735], وعلى هذا أصبحت أفعالُ المقاربة أفعالًا ناقصة؛ لأنها وضعت من أجل خبرها. وهذه الصفة قد اختصّت بها هذه الأفعال على قول الخبيصي: "فهي ناقصة مختصّة بكون خبرها فعلًا مضارعًا لغرض الدنو"[736], وبعض هذه الأفعال يكون خبرها فعًال مضارعًا مسبوقًا بـ (أنْ) المصدرية, وذلك ما يميّز المصدر المؤول الذي يختلف عن المفرد أو المصدر الصريح أو الفعل المضارع, فالمصدر المؤول, كما يقول الدكتور فاضل السامرّائي: "المصدر المؤول في الأصل جملة لها معناها الحاصل من الإسناد, أوقعها الحرف موقع المفرد بخلاف المصدر الصريح, فإنّه مفرد أصلًا"[737], وفي موضع آخر يذكر أن المصدر المؤول "يفيد الدلالة على الزمن,... تقول (أعجبني أن قمت) و(أن تصبرَ خيرٌ لك) فهذا يفيد الدلالة على الماضي, أو الحال, أو الاستقبال, بحسب الفعل"[738], وهذه الخصوصية قد احتاجت إليها أفعال المقاربة, بدلالتها على الزمان؛ لأنّ التقريب والرجاء إنما يحدث بالزمانِ لا بالمكان. ومن أوجب هذه الخصوصية هو الإمام صلاح بن علي, بقوله:

---

[733] – البسيط: 2/ 468.

[734] – المصدر نفسه: 2/ 468–469.

[735] – الكافية: 47.

[736] – الموشح: 665.

[737] – معاني النحو: 3/ 126.

[738] – المصدر نفسه: 127.

"وإنما وجب فعلية خبرها لأنها للحال, فأُتي بخبرها فعل حال للمشاركة"[739]. ومن هذه الأفعال:

عسى:

فعل ماضٍ ناقص, وقد اختُلفَ فيه, فقد "ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف. ونقله بعضهم عن ابن السرّاج. وحكاه أبو عمر الزاهد, عن ثعلب. وذهب الجمهور إلى أنه فعل, وهو الصحيح. والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به, نحو: عَسيتُ, وعسيتم, ولحاق تاء التأنيث له, عست هند أن تقوم"[740], وما ورد في الكتاب من اتصال نون الوقاية والياء, دليلٌ على فعليته, كما في قول" عمران بن حطّان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني" [741]

ومما جعله يشبهُ الحرفَ هو عدم تصرّفه, إذ قال الخبيصي: "لا يجيءُ منه مضارع واسم فاعل أو أمر أو نهي, لتضمنه معنى الإنشاء ومشابهته بذلك الحروف[742], ويعني باسم الفاعل هو المستقبل[743], فعسى يُراد منه تقريب الحال وليس الاستقبال, ويمكن القول: إنه لهذا السبب اقترن خبرُه وهو الفعل المضارع بـ (أن) المصدرية, وهي

---

[739] – النجم الثاقب: 2/ 1038.

[740] – جنى الداني: 461– 462.

[741] – الكتاب: 2/ 375.

[742] – الموشّح: 665. نقل السيوطي في هذا الباب ما ذكره ابن جني في سبب عدم التصرّف, وذلك بقوله: " وعللّ ابن جني بأنها لمّا قُصد بها المبالغة في القرب أُخرجت عن بابها, وهو التصرّف, وهو كذلك في كلّ فعل يراد به المبالغة, كنعم وبئس, وفعل التعجب" . همع الهوامع: 1/ 413.

[743] – ينظر: النجم الثاقب, 2/ 1039.

كما يقول الملا جامي إنها "تقوية لمعنى الترجّي, الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال"[744].

وأمّا مشابهته للحروف, فقد ذكر سيبويه هذه المشابهة من باب تغيير الحال من الجرِّ إلى النصب, وذلك في البيت المذكور آنفًا, إذ قال: "فلو كانت الكاف[745]مجرورة لقالَ عسايَ, ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع"[746], أمّا أصحابنا فقد فطنوا إلى هذا الشبه, كما في قول الخبيصي السّابق, ومثله قول ابن الرّصّاص, إذ قال: "وذلك لأنه لمّا تضمن معنى الإنشاء وهو الترجّي أشبه حرف الترجي, وهو (لعلّ), فلم يتصرّف أبدًا لتضمنه معنى الحرف وشبهه"[747].

أمّا اقتران خبرها بـ(أنْ), فهو عند البصريين واجبٌ؛ إذ ورد عنهم أنهم قالوا: "وأمّا (عسى) وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث كـ (ليس), وإلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء, ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا (أنْ) مع الفعل نحو (عسى زيدٌ أن يقومَ), ولو قُلتَ (عسى زيد القيامَ) لم يجُز, فأمّا قولهم في المثل (عسى الغويرُ أبؤسًا) فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه"[748], فتبين من كلامهم أنها حين امتنعت عن العمل في بعض الأسماء, حلَّ (المصدر المؤول) محلّ تلك الأسماء, لما يؤديه من معانٍ ذُكرَت آنفًا, قال الرضي: "فلأنّ المضارع المقترن بأن للاستقبال خاصّة, والطمع والاشفاق مختصّان بالمستقبل, فهو أليَق بعَسَى من المصدر"[749], إلّا أن ركن الدّين يذهب في ذلك إلى مسألة الإعراب, إذ يقول: "أن تكون ناقصة تحتاج إلى الاسم والخبر, وحينئذٍ يُشترط أن يكون خبرها مضارعًا مع (أنْ), وإن كان أصله اسمًا, وإنما

---

744 – الفوائد الضيائية: 2/ 337.

745 - في قولهم: " يا أبتا علّك أو عساكا" , الكتاب: 2/ 375

746 – الكتاب: 2/ 375.

747 – منهاج الطالب: 2/ 714.

748 – الإنصاف في مسائل الخلاف: 141, (مسألة/ 19).

749 – شرح الرضي على الكافية: 4/ 223.

عُدِلَ عنه إلى الفعل, تنبيهًا على الدلالة على الرّجاء... وشُبّهت في هذا المذهب بـ: قاربَ زيدٌ الخروجَ تحقيقًا لبيان الإعراب, وإلّا فليس في قارب زيدٌ الخروج رجاءٌ ولا إنشاءٌ, وإنما تمثيل لتحقيقِ الإعراب اللفظي"[750].

وقد تُحذف (أنْ) من خبر (عسى) لعلّةٍ ؛ يُمكن بيانها بالأمثلة, ونجد هذا الحذف عند العرب, قال سيبويه في ذلك:" واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعلُ, يشبهها بكاد يفعلُ, فيفعلُ حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغويرُ أبؤسًا)"[751], ففي هذا الموضع لا يمكن المجيء بالمصدر المؤول من (أن) والفعل؛ لأنّ السياق يفرض المعنى الذي يؤديه الاسم المنصوب, حتى إنّ ركن الدّين منع التقدير وذلك بقوله: "ولا يصحّ أنْ يقدّر: عسى الغويرُ أنْ يكونَ أبؤسًا كما هو مذهب المبرد[752] لما فيه من حذف الموصول وإبقاء الصلة مُقامه"[753]؛ وذلك لأن (أنْ) والفعل بمنزلة الموصول[754], الذي لا يمكن حذفه وإبقاء الصلة؛ لعدم الإشارة إليه.

أمّا عند الإمام صلاح بن علي وابن الرصّاص فإنهما جوّزا الحذف إذا كانت ناقصة, أمّا إذا كانت تامّة فلا يجوز الحذف لشبهها بـ (كاد) لأنهما من أفعال المقاربة, والتشابه

---

750 – البسيط: 471/2.

751 – الكتاب: 3/ 158.

752 – فالمبرد يذهب إلى التقدير بـ (أن) والفعل كما في قوله: " وأمّا في قولهم في المثل: (عسى الغويرُ أبؤسًا) فإنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسًا؛ لأنّ (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجرّدًا, ولكن لمّا وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب؛ لأنّ (عسى) فعل, واسمها فاعلها وخبرها مفعولها؛ ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق فموضعه نصبٌ. فإن قلت: منطلقًا لم يكن إلا نصبًا" المقتضب: 3/ 70.

753 – البسيط: 2/ 469– 470.

754 – ينظر: شرح ابن عقيل, 1/ 144.

بينهما؛ هو أنه كما يجوز إدخال (أن) على (كاد), فإنه يجوز حذفها من (عسى)[755], ومنه قول الشاعر[الوافر]:

عسى الهمُّ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءهُ فرجٌ قريبُ[756]

والجواز هنا قد تم لما فرضه معنى البيت, فالشاعر وإن استعمل فعل الرّجاء, يريدُ قُربَ وقوع الفرج, إلّا أنه أقرب إلى اليقين منه إلى الرّجاء, وقد ورد ذلك المعنى في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[الكهف/ 79], فكان العلمُ عند الولي الصالح مع موسى(عليه السلام) يقينًا, لكنه استعمل التمويه في بادئ الأمر. والشاعر فضّل الفعل بدل التأويل لأنه بأمس الحاجة إلى الحقيقة التي تفرّج همّه من دون تأويلٍ ولا تأجيل.

(كاد):

وهي من الأفعال التي يخلو خبرها من (أنْ) على الأشهر, قال سيبويه: "وأمّا كادَ فإنهم لا يذكرون فيها أنْ, وكذلك كَرَبَ يفعلُ, ومعناهما واحد. يقولون: كربَ يفعلُ, وكادَ يفعلُ, ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال... وقد جاء في الشعر كادَ أنْ يفعلَ, شبّهوه بعَسى"[757], أمّا عند الرضي فلم يفرد لها بابًا وإنما أطلقَ عليها (كاد) ومرادفاتها؛ ويذكر سبب تجردها من (أنْ) بقوله: "لأنّ المضارع المجرّد من علامات الاستقبال ظاهر في الحال... فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم... ومن حيث ظهوره في الحال, يدلّ على كونه مشتغلًا به, دون الماضي... فلمّا حُملت هذه الأفعال على كان, وقُصد المعنيان, أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلًا

---

[755] – ينظر: منهاج الطالب, 2/ 714.

[756] – البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه/ 45. وله في الكتاب: 3/ 159, ينظر الموشح / الخبيصي, 667.

[757] – الكتاب: 3/ 159– 160.

به. وجب ألّا يكون اسمًا, ولا ماضيًا, ولا مضارعًا بأن"[758], بمعنى أنّ الرضي اعتمد على معناها في تحديد خبرها, فهي ما دامت لدنو الخبر[759], على سبيل حصوله[760], وجب أن يكون الخبر فعلًا غير ثابت كما هو الحال في الاسم. ويُمكن القول إنّ (كاد) مثّلت المعنى الحقيقي لأفعال المقاربة, فهي شديدة الاقتراب من فاعلها ومفعولها, حتى إنهما تجرّدا من العوامل التي ربّما تكون حائلا في بُعدِهما, وقد وجدنا هذا القرب عند ركن الدين؛ فقد بيّن ذلك المعنى بقوله: "اعلم أنّ كادَ موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه, وهي خبرٌ محضٌ لقرب خبرها ولذلك جاءت متصرّفة تصرّف الأفعال, وفاعلها اسمٌ محضٌ, وخبرها فعلٌ مضارعٌ من غير أنْ, لأنه أتيَ بها لإفراط تقريب الشيء من الحال فأُريدَ أنْ يكون في خبرِهِ دليلٌ عليه, فوجب أن يكون خبرها فعلًا مضارعًا مجرّدًا عن أنْ الذي هو علم الاستقبال, بخلاف عسى, فإنّه أذهب في الاستقبال, نحو: كاد زيدٌ يجيءُ"[761] , وإذا ما سألنا: لماذا استعمل كلمة الإفراط؟ وهل هي في محلّها؟ الجواب: هو أنّه ربّما أراد التوكيد في هذه المسألة, وهنا يتحتم عليه أن يستعمل حروفًا للتوكيد, وهذا لا يتلاءم مع معنى شدّة القرب الذي يقصده, فهو يسعى لرفع أيّ مانع لفظي بين الفعل واسمه وخبره. وأمّا محلّها فليس صحيحًا, لأنه قد ذكر بعدها جواز دخول (أنْ) على خبرها, وأن كان لا يفارق ما صرّح به وذلك بقوله: "وقد تدخل أن على خبرها, وإن كان في الأصل أن لا تدخل تشبيهًا بعسى, كقوله[الرّجز]:

قد كاد من طولِ البِلى أن يُمحَصَا"[762]

---

[758] – شرح الرضي على الكافية: 4/ 222.

[759] – ينظر: الكافية, 48.

[760] – ينظر: البسيط, 2/ 475.

[761] – البسيط: 2/ 475.

[762] – البسيط: 2/ 475.

لكنّ ابن جماعة لا يرى في دخول (أن) ذلك المانع الشّديد, وقد مانع مَن اشترط مجيئها في الشعر فقط؛ وذلك لكونها قد وردت في الأشعار والأحاديث على حدّ سواء[763].

أمّا النفي فدخولها على (كاد) كثيرٌ, ولا يتحدّد بحرف معيّن, وقد أوجد دخول النفي الخلاف فيما إذا بقيَ الفعل منفيًا أو مثبتًا. أمّا ابن الحاجب فقد اختار كونه فعلًا, بقوله: "**وإذا دخل النفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصح**"[764], وهذا الاختيار إنّما هو قاعدة متّبعة عند النحاة, وهي كما ذكرها ابن مالك بقوله: "وزعم قوم أنّ كاد ويكاد إذا دخل عليهما النفي فالخبر مثبت, وإذا لم يدخل عليهما نفي فالخبر منفي"[765], لكنّ ركن الدّين يفسّر قاعدة المصنّف في أنّ (كاد) كالأفعال بمعنى أنّ "الفعل المثبت إذا دخل عليه النفي صار نفيًا, والفعل المنفي إذا دخل عليه النفي صار إثباتًا, وكذلك كاد فعلٌ مثبت"[766], ويمكن القول إنّ القاعدة متشابهة عند ابن مالك وركن الدّين؛ وذلك أنّ ابن مالك قد حدّد حالة الخبر وما يؤول إليه بعد دخول النفي على أفعال المقاربة, لأنّ الفعل إذا كان مثبتًا, كقولنا: (كادَ زيدٌ يقوم), بمعنى أن الخبر لم يتحقق فهو لم يقم, والعكسُ صحيح إذا دخل النفي على (كاد). أمّا ركن الدّين فقد حدّد حالة (كاد) فقط, في مشابهتها الأفعال الصحيحة. وعند الرضي الاستراباذي أنّ هذه القاعدة فيها إبعادٌ لحقيقة معنى الفعل, فإثبات الفعل يدلّ على إثبات قربه بلا شك[767], لكنّه يستثني من يقصد الخبر بذلك إذ قال: "وإنْ أرادوا إثبات كاد. دالٌّ على نفي مضمون خبره. فهو صحيحٌ وحقٌّ, لأنّ قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك, إذ لو

---

763 – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب, 316.

764 – الكافية: 48.

765 – شرح التسهيل:1/ 397.

766 – البسيط: 2/ 476.

767 – ينظر: شرح الرضي: 4/ 223.

حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل, لا قريبًا منه"[768], وهذا المعنى هو ما قصده ابن مالك.

وقد أفاد النفي عند دخوله على (كاد) هذه المعاني, بحسب الزمان الذي وضعت فيه الجملة, فقد اتفق أصحاب الشروح على ما ورد عند المصنّف بقوله: "**وقد يكون للإثبات مطلقًا, وقيلَ يكون في الماضي للإثبات, وفي المستقبل كالأفعال, تمسكًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[769], ويقول ذو الرُّمّة [من الطويل]:**

إذا غيّرَ الهجرُ المحبّين لم يَكدْ رَسيسَ الهوى من حبِّ ميّة يبرحُ"[770]

على أنّ هناك للإثبات مطلقًا, وأما الماضي في الآية المباركة, فإنهم ذبحوا وثبت عندهم الفعل، يقول ركن الدّين: "وقد ذبحوا, وإذا ذبحوا قربوا إلى الفعل"[771], وهذا القول لمن ثبت عنده في الماضي, أمّا استدلاله على ذلك أنهم كانوا "مقاربين الفعل في أول الحال ومقاربين وفاعلين له في ثاني الحال"[772]؛ وذلك لأنهم كانوا معاندين لا يريدون ذبح البقرة. فقد جاءت الآية بهذه الصيغة استثقالًا؛ وإقصاءً من الله واستبطاء لهم[773]. لكنهم في النهاية قد ذبحوها. والدّليل على الإثبات وهو كما ذكره الخبيصي, موافقا لركن الدين, وذلك بقوله:" وذبحُهم بعد التعنّت لا ينافي نفي المقاربة قبل الذبح, وقد عُلِم الذبح من قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[774] لا من النفي الداخل عليه"[775].

أمّا النفي في الاستقبال فكونه كالأفعال الصحيحة ينتفي بحروف النفي, ويثبت من دونها, والذي يدلّ على ذلك, ما استشهد به أصحاب الشروح من قول الله (عزّ وجل)

---

768 – المصدر نفسه.

769 - سورة البقرة: 71.

770 – الكافية: 48– 49. البيت في ديوانه: 2/ 1192

771 – البسيط: 2/ 477.

772 – البسيط: 2/ 478.

773 – يُنظر: الكشّاف, 1/ 283.

774 - سورة البقرة: 71.

775 – الموشح: 670.

﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[النور/4], فقد قال في ذلك ركن الدين: "ولا يُمكن أن يُحمل ها هُنا للإثبات لأنه لو جاز لكان معناه حينئذٍ ظلمات عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها إذا أخرج الإنسان يده يراها وهو ظاهر الفساد فوجب حمله على ظاهر المقاربة وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية"[776].

أمّا قول ذي الرّمّة[الطويل][777]:

إذا غيّر الهجرُ المحبينَ لم يكدْ رَسيسُ[778] الهوى من حبِّ مَيَّة يبرَحُ

فقد خطّأه من جعل المستقبل للإثبات, أي: إنّه لم يبرح هذا الأثر من الحبّ, فقد ورد هذا المعنى عند ابن يعيش إذ قال:" فقد قيلَ: إنّه لمّا أنشده, أُنكرَ عليه , وقيلَ له: (فقد برح حُبّها), فغيّره إلى قوله: (لم أجدْ رسيسَ الهوى), وعليه أكثر الرّواة... والمعنى: لم يبرح رسيس الهوى من حبّ ميّة. فهذا عليه أكثر الكوفيين, والشاعرُ لا يتقيّد بمذهب دون مذهب"[779].

أمّا ركنُ الدين ومن تبعَه لم يجاروا هذا المعنى, بل انتقدوا من خطّأَ الشاعرَ, والدليلُ قولُ ركن الدين: "الصّواب أنْ لا يُحملَ قول الشاعر على الغلط بل يُحملَ على أنَّ مراده أنَّ الهجرَ إذا غيّر المحبّين لم يُقارب حبّي التغيّرُ, وهذا أبلغ من نفي نفس التغيير, لانتفاء استلزام مقاربة التغيير من غير عكسٍ"[780], وذلك لأن استلزام[781]

---

776 – البسيط: 2/479– 480.

777 – ديوان ذي الرّمّة: 2/ 1192. و ينظر: الكافية, 49. والبسيط 2/ 477, والموشح: 670, وابن جماعة: 315.

778 - رسيس الحبِّ: بقية الشيء وأثره, ينظر: لسان العرب, 17/ 1641(رَسسَ).

779 – المفصل: 4/ 385.

780 – البسيط: 2/ 479.

781 - قيل في تعريف الاستلزام: "استلزام عرفي واستلزام حواري؛ أمّا الاستلزام العرفي فقائمٌ على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها

الكلام يأتي نقيض ما هو عليه؛ فإذا كان منفيًا, فلا عكسَ في ذلك. ويوافق هذا المعنى ابن جماعة, فقال: "فمعناه: لم يبرح ولم يقارب البراح؛ كقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ أي لم يرها ولم يقارب رؤيتها... لكن لمّا كان بعد (إذا) كان في معنى الاستقبال"[782], وهنا نرى أنّ ابن جماعة قد جعل الفعل الرئيسي (يبرحُ), وأعطى لمعناه السيادة على معنى البيت, حتى أنه أخذ معنى النفي, وجعل (كاد) للمقاربة فقط, فأصبح هو و(لم) كجزء واحد في خدمة الفعل (يبرح).

السياقات وتغيّرت التراكيب, فقولك لكن مثلًا تستلزم دائمًا أن يكون ما بعدها مخالفًا لما يتوقعه السّامع, وأمّا الاستلزام الحواري, فهو متغيّر دائمًا بتغيّر السياقات التي يرد فيها" آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 33, د.محمود أحمد نحلة.

[782] – شرح كافية ابن الحاجب: 318.

الفصل الثالث

(الأدوات)

الفصل الثالث

(الأدوات)

استعملَ ابنُ الحاجب لفظةَ الحروف, على ما وردَ عند البصريين والكوفيين, والأكثر عند البصريين. والأدوات تكون أعمّ من الحروف, على الرغم من استعمالها عند بعض العلماء. والبصريين استعملوا لفظُ الحرف كابن السرّاج (316هـ) إذ قال: "الكلام: يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف"[783]. أما عند الكوفيين فقد وردت اللفظتان, وهذا ما نلتمسه في سياق كلام ثعلب (291هـ) إذ قال: "قال أبو العبّاس: إذا ضمّوا هذه الحروف جعلوها مثل (قبلُ وبعدُ), وإذا فتحوا فمثل(ليتَ ولعلّ), وإذا خفضوا فمثل الأدوات"[784], وهم هنا يقصدون حروف المباني. ومن هنا يتبيّن أنّ لفظة (الحروف) التي استعملها ابنُ الحاجب لم تأتِ من البحث والتقصّي والتفتيش, وإنما انحدرت انحدارَ الماء من طريقين؛ **الأول:** استعمالُ البصريين لها. **الثاني:** اللفظ الذي يقابل الاسم والفعل. وهذا المفهوم وُجدَ عند سيبويه بقوله: "وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ, وسوف, وواو القسم, ولام الإضافة ونحوها"[785].

وقد بيّن المصنّف دلالة الحروف, وهل هي قائمة في نفسها أو في غيرها؟, إذ قال: **"الحرف ما دلّ على معنى في غيره, ومن ثمّ احتاج في جزئيته إلى اسمٍ أو فعلٍ"**[786], يُلحظ من هذا التعريف أنّ الحرفَ يكتمل معناه في غيره. أمّا ركنُ الدين فلا يرى هذا النقص في الحرف بحيث أنه محتاج كلّيًا وأنه لا معنى له إلا في غيره. وبيان هذا المعنى, كما نُقل عن أبي سعيد السيرافي أنه قال: "المرادُ من قولنا في الاسمِ والفعل أنّه يدلّ على معنىً في نفسه وأنّ تصوّر معناه غير متوقف على معنى خارج عنه. ألا ترى أنّك إذا قلتَ: ما الإنسانُ؟ فقيلَ في الجواب: إنه حيوانٌ ناطقٌ, وكذلك إذا

---

783 – الأصول في النحو: 1/ 36.

784 – مجالس ثعلب: 4/ 158.

785 – الكتاب: 1/ 12.

786 – الكافية: 51.

قلت: ما معنى ضربَ؟ فقيلَ: حدوثُ ضربٍ في زمانٍ ماضٍ. أدركت المعنيين من غير توقف على خارج عنهما. والمراد في قولنا في الحرف أنه دالٌّ على معنى في غيره أنّ تصوّرَ معناه متوقفٌ على خارجٍ عنه. ألا ترى أنّك إذا قلتَ: ما معنى مِنْ؟ فقيل في الجواب؛ إنه للتبعيض. وجدتَ تصوّرًا متوقفًا على الغير, لأنه لا يمكن تصور التبعيض إلا بعد تصور الجزء والكل"[787]. يعني أنّ ما يريده ركن الدّين من كلامه، نستشفه من قول السيرافي, وهو أنّ للحرف معانٍ عدّة, وهي مشتركة في هذه المعاني, فعندما تذكرُ مجرورها يتبين معناها وهذا ضعف, ويدلّ على أنها مشتركة, ولو كانت كذلك، لقيل إنّ الاسماء المشتركة كذلك, أي: إنها ضعيفة [788]. وهذا خلاف المعمول به لأنّ الأسماء غير ذلك, لكنّه بيّن هذا الخلاف في موضع آخر؛ إذ قال: "وقال بعضهم الأولى أن يُقال: إنّ معنى قولهم: الحرف يدلّ على معنى في غيره, أنّ الذي دلّ عليه الحرف له متعلّق لا بدّ من ذكره في الاستعمال, بخلاف الاسم والفعل"[789]. وربّما يكون هذا الرأي أرجح؛ لعدم مشاركته مع الأسماء والأفعال.

ومن الفروق بينهن أنّ الأفعال والأسماء لها علامات, فالحروف لها علامات أيضًا, يقول ركن الدين: أنّ علاماتها "سلبيةٌ, وهي سَلبُ علامة الاسم والفعل عنها"[790].

أمّا شهاب الدين الزاولي فله رأيان في دلالة الحرف في غيره؛ **الأول:** هو أنّ بعضَها يدلّ على حقيقتها كاللام, وبعضها باعتبار غيرها, نحو (في) بمعنى (الباء). أمّا **الثاني:** أنه دلّ على التغيير والتعريف الذي حلّ بالاسم في التضمين, أي بالوضع مثل الحرف (في), أمّا (نعم وبلى) فيعملان بالمطابقة, ومدلولهما لغيرهما[791], وهنا يمكن أن نقول: إنّ (نعم) وإن لم يعمل في غيره إلا أنه احتاج في جزئيته إلى الاسم أو

---

787 – شرح كتاب سيبويه: السيرافي, 1/ 14.

788 – ينظر: البسيط, 1/ 124.

789 - المصدر نفسه, والموضوع نفسه: 1/ 125.

790 – المصدر نفسه: 2/ 513.

791 – ينظر: شرح الكافية, 596.

الفعل. فشهاب الدين يرى أنّ التضمين يجري إذا حصل بين حرفين فيكون تأثيره جليًّا في الاسم الذي بعده, فالتضمين جاء من أجل التأثير. ويُسمّى "النيابة في الحروف وهي من القضايا التي شغلت النحاة قديمًا وحديثًا"[792], فهما يتناوبان بتأثير جديدٍ على المعنى, مع بقاء الإعراب, أمّا (نعم وبلى) فلا تضمين بينهما لعدم التأثير في المعنى سوى المطابقة.

المبحث الأول

الأدوات الأحادية

لو اشتركَ عملُ الحرف في أكثر من مبحث؛ فهذا لأنّ الكلام لا يقتصر على العمل الإعرابي فقط، وإنما تعدى إلى المعاني الدلالية والموقع الصرفي وغيرها من المسائل النحوية. وسيكون ترتيب الحروف بحسب الترتيب الألف بائي للمباحث الثلاثة. ومن هذه الحروف:

الباء:

ذهب النحويون إلى أنّ للباءِ معانيَ متعددة, لكنّ معنى (الإلصاق) من أهم معانيها. وقد يكون الملازم لها في جميع حالاتها. ويمكن الاستدلال على ذلك من قول سيبويه الذي اختزل فيه جميع معاني الباء, إذ قال: "وباء الجرّ إنما هي للإلزاقِ والاختلاط, وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ ودخلتُ به, وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط, فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[793]. ويرى ابن جني أنّ الإلصاق يعني المباشرة, نحو: (أمسكتُ زيدًا, وأمسكتُ بزيدٍ)[794], وأمّا الاتساع الذي قصده سيبويه, فهو

---

792 – التضمين وأثره في التوجيه النحوي للنصّ القرآني عند النّقوي في تفسيره ضياء الفرقان في تفسير القرآن/ 46(مجلة).

793 – الكتاب: 4/ 217.

794 – ينظر: سر صناعة الإعراب, 1/ 123.

بالمعاني الأخر عن طريق المجاز. وهذا لا يخفى عند أصحاب الشروح, ففي الإلزاق الذي عناه سيبويه، والمباشرة والمَسكُ باليد عند ابن جني, ثمّةَ حقيقة ومجاز, وهذا المعنى نراه عند الخبيصي إذ قال في معنى الإلصاق: "أي: لإلصاق الفعل بالمجرور؛ حقيقةً, نحو: (به داءٌ) أي التصق به, أو مجازًا نحو:(بزيدٍ مررتُ), أي: التصق مروري بموضع يقرب منه"[795]. ونرى هنا أنّ الخبيصي قدّم المجرور في المثالين، على عكس ركن الدين الذي قدّم الأوّل وأخره بالثاني, فقال: "مررتُ بزيدٍ"[796], أمّا الأول فمعلومٌ؛ لأنّ الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة, أمّا الثاني فلا يهم عند الأستراباذي إن كان المرور بزيدٍ مفردًا أو مع جماعة, لكون المرور قد تمّ بالقرب منهم. أمّا الخبيصي فإنّه لا يُريد بهذا المعنى أن يبتعد عن دلالته الأصلية. فلو قلنا: مررتُ بزيدٍ, لكان بالإمكان بزيدٍ وبعمرو, فلا يعرف حينئذٍ بمن المرور. فكان القصرُ على (زيدٍ) أولى؛ للحفاظ على المعنى المجازي, فبالإضافة لكونه مجازيّا لا حقيقيّا, يجب أن يكون التركيب أقوى وأقرب إلى الحقيقة. أمّا عند فاضل السّامرائي فإنه يضيف للباء معنًى أخر بجعلِ المرور توسّعًا, إذ يقول: "ومن التوسع في الإلصاق قولك (مررتُ به) بمعنى ألصقتُ مروري بمكان يقرب منه... قال تعالى:﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾[المطففين: 30] أي قريبًا منهم"[797] . ومن الملاحظ أنّ هذا المعنى (مكاني لا زماني), فالإلزاق يكون بالنظر إلى المكان المعين لا علاقة له بالوقت؛ لأنّ الباء مع الظروف تخرج لمعانٍ أخر.

وزيادةً على معنى (الإلصاق) الملازم لها, فإنها تفيد المعاني الآتية:

---

[795] – الموشح: 694.

[796] – البسيط: 2/ 534.

[797] – معاني النحو: 3/ 17.

1- **الاستعانة,** بمعنى أنّك استعنت بشيءٍ و"وقع منك بآلة"[798] نحو: كتبتُ بالقلمِ, ونجرتُ بالقدوم[799], وأصبتُ الغرض بفلان[800]. ويُلحظ أنّ حرف (الباء) في هذه الأمثلة وغيرها، قد أفادت معنى الاستعانة بالأداة. وهنا (الأداة) هي المقصودة بالكلام؛ لأن الحرف أفاد المعنى في غيره. لكن يمكن القول إنّ هذا الحرف قد أثّر بمجروره وبعامل الجملة الأصلي وهو الفعل الذي يسبقها؛ لأنها هي التي استجلبت نوع الفعل الذي يفيد الاستعانة بالأداة بواسطتها.

2- **المصاحبة,** نحو: "اشتريتُ الفرسَ بسرجه, وخرج بعشيرته"[801], أي بمعنى (مع).

3- **التعدية:** وهي من المعاني المشهورة، جاء في البرهان: "وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به, نحو:﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[البقرة/20], أي أذهبَ"[802], أمّا عند الجمهور فهي علاقة الفاعل بالمفعول أقرب مما بين الفعل والمفعول, فقد قال المرادي في ذلك: "ومذهب الجمهور انّ باء التعدية [بمعنى همزة التعدية], ولا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول., وذهب المبرد والسهيلي إلى أنّ باء التعدية, تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل, بخلاف الهمزة"[803], التي تتصل بالفعل لتشارك الفاعل بالمفعول، وعند أصحاب الشروح هي التي تدخل على الفاعل لتصيّره مفعولا, نحو: ذهب زيدٌ, يُقال: ذهبتُ بزيدٍ[804], وهم بذلك يقتفون أثرَ البصريين, لكنّهم يتعدون بالباء فقط, يقول الملا جامي: "والتعدية أي: جعل الفعل اللازم متعدّيًا لتضمنه معنى التصيير, بإدخال الباء على فاعله, فإنّ معنى (ذهب بزيد) صدور الذهاب عنه, ومعنى (ذهبتُ بزيد) صيّرته ذاهبًا, والتعدية بهذا

---

798 – رصف المباني, 143.

799 - القَدوم التي ينحت بها, مخففة. قال ابن السكّيت: ولا تقل قدُّومٌ بالتشديد, والجمعُ قُدُمٌ. الصحاح: 5/ 2008(قدم).

800 – ينظر: البسيط, 2/ 534, والموشح, 694, وشرح الهندي, 599.

801 – الموشح: 695.

802 – البرهان: 4/ 255.

803 – الجنى الداني: 38.

804 – ينظر: النجم الثاقب: 2/ 1081, ومنهاج الطالب: 2/ 742.

المعنى مختص بالباء بمعنى إيصال الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر, فالحروف الجارة كلها سواء, لا اختصاص لها بحرف دون حرف"[805]. ويذهب الدكتور فاضل السامرائي هذا المذهب؛ وذلك بموافقته لقول الزمخشري إذ قال: "فإن قُلتُ أيّ فرقٍ بين تعدية (ذهب) بالباء وبينها بالهمزة؟ قلتُ: إذا عدّيَ بالباء فمعناه الأخذ والاستصحاب, كقوله تعالى:﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: 15] وأما الإذهاب فكالإزالة"[806], ومثاله في ذلك قوله: "فإنك إذا قلت (أدخلت محمدًا على الأمير) جاز أنك دخلت معه وجاز أنك لم تدخل معه, وأمّا قولك:(دخلتُ به) ففيها معنى المصاحبة"[807].

4- الزائدة:

ما ذكرناه آنفًا من معانٍ تختصّ بها الباء, يُمكن القول إنه لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأنها أدّت المعنى في أثناء ذكرها داخل الجملة. لكن ثمّة معنًى من المعاني يجوز معه الاستغناء به عن الباء وعدّها زائدة, قال ابن يعيش: "قد زيدت الباء في أماكن, ومعنى قولنا: (زيدت), أي: إنها دخلت لمجرد التأكيد من غير إحداث معنىً"[808]. ومن أنواع زيادتها:

أ- <u>زائدة في الخبر</u>:

ورد عند النحويين أنَّ الباء تدخل على ضربين من الخبر: (قياسي, وسماعي), قال سيبويه: "وذلك قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ, ولستُ بذاهبٍ, أراد أن يكون مؤكدًا إذ نفى الانطلاق والذهاب"[809], أمّا ابن الحاجب فقد أضاف الاستفهام فقال: "**وزائدة في الخبر في الاستفهام, والنفي قياسًا**[810], نحو: (هل زيدٌ بقائمٍ)[811], أمّا ابن جماعة

---

[805] – الفوائد الضيائية: 2/ 368- 369.

[806] – الكشاف: 1/ 388.

[807] – معاني النحو: 3/ 18.

[808] – شرح المفصل: 5/ 77- 78.

[809] – الكتاب: 4/ 225.

[810] – ينظر: الكافية, 51.

[811] – يُنظر: الموشّح, 695.

فلا يُجوّز مجيئها بعد الاستفهام مستدلّا بآيات القرآن الكريم كما في قوله: "فلا تزاد في الاستفهام بـ(كيف) و(أين) و(متى) و(أيّان) وبالهمزة, وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ...﴾ إلى قوله: ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡيِۦَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ ﴾[812]؛ معناه: أوَ ليس؛ بدليل الآية الأخرى: ﴿أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾[813]الآية"[814], وهذا لا ينفي قول الذي قبله لأنهم وجهوا المسألة على سبيل القياس والسّماع, وهذا ما هو متوارد في الأصول النحوية عند علمائنا الأوائل, أو أنه ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في نفي الذهاب والانطلاق.

أمّا دخولها مع (ما) ففيه خلافٌ, يقول: صلاح بن علي: "وفي دخولها في خبر (ما) التميمية خلاف, والأكثر على جوازه؛ لأنها تدخل فيما ليس بموجب, ومنعه الزمخشري لأنها لا تدخل في (ما) إلا لأجل التشبيه بليس, وأمّا في خبر(لا) فأجازه ابن مالك ومنعه غيره"[815], يقول ابن مالك رادًّا على الزمخشري بوجوهٍ منها: "**أحدهما:** أنّ أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرًا بعد ما... **الثاني:** أنّ الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا, لا لكونه خبرًا منصوبًا, ولذلك دخلت على خبر لم أكن, وامتنع دخولها على خبر كنت"[816], وهنا ربّما أراد الزمخشري الفصل بين (ما) و(ليس) ببعض الحالات, فاستسهل دخول (الباء) على أنه أحد أوجه الشبه.

أمّا سماعًا فقوله: "(بحسبك زيدٌ), (وألقى بيده) و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[817] أي (حسبك زيدٌ) و (كفى الله شهيدًا)"[818].

ب- <u>زائدة مع المفعول</u>:

---

812 - سورة الأحقاف:33.

813 - سورة يس: 81

814 – شرح ابن جماعة: 329.

815 – النجم الثاقب: 2/ 1081- 1082.

816 – شرح التسهيل: 1/ 383- 384.

817- سورة النساء/ 79.

818 – الموشح: 695.

ورد عند النحويين أنها تُزاد مع الفعل المتعدي, كما قال ابن الحاجب: "**وألقى بيده**"[819], وقال المرادي: "زيادتها – مع المفعول – غير مقيسة, مع كثرتها, نحو:﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة/ 195]"[820], ويقول ابن جماعة إنها "تُزاد مع (ألقى) خاصّة, لا إنها مختصّة بـ(يده)"[821], فعلى هذا القول ثمّة ملحظ على قول المرادي مقتضاه: أنّ الباء في الآية المباركة ليست بزائدة بل هي حرف أصلي يفيد الاستعانة والسببية؛ أي: ولا تُلقوا أنفسَكم بأيديكم إلى التهلكة. وهذا المعنى قد حواهما الزمخشري في كشّافه إذ قال: "الباء في: ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾: مزيدة مثلها في أعطى بيده للمنقاد... وقيل تقديره: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم, كما يُقال: أهلك فلان نفسه بيده, إذا تسبب لهلاكها"[822] أي: إنّ اليد هي السبب في الهلاك بواسطة الباء.

ومما ندَر عند أصحاب الشروح هو دخول الباء مع المفعول الثاني, لكنّ مثاله في الشعر موجود, قال ابن جماعة: "وقال بعضهم: تُزادُ في كلّ مفعول فعلٍ يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كقولك:(قرأتُ بسورة الرّعد)... ولا يُقال: (كسوتُ زيدًا بجبّة), وهذا القول ضعيف لا يُعوّل عليه؛ إذ لا أصلَ له"[823], لكنّه كما قلنا له في الشعر أصلٌ, كما قيلَ عن بعض بني جرم: [المتقارب][824]

ألا أبلغا خلّتي راشدًا وصنوي قديمًا إذا ما اتصلْ

بأنّ الدقيق يهيجُ الجليلَ وأنّ العزيزَ إذا شاءَ ذلْ

---

819 – الكافية: 51.

820 – الجنى الداني: 51.

821 – شرح كافية ابن الحاجب: 330.

822 – الكشاف: 1/ 397.

823 – شرح كافية ابن الحاجب: 330.

824 – يُنظر: شرح التبريزي: 1/ 187.

إذ أدخل الشاعر (الباء) على المفعول بصيغة (أنّ) واسمها وخبرها؛ وذلك لأنّ (أنّ) المفتوحة كما هو معلوم يجب تأويلها مع معموليها بمصدر ليسدّ مسدّ فاعل أو مفعول أو مضاف إليه وإلى غير ذلك[825], فقول الشاعر: (بأنّ الدقيق) في محل نصب "مفعول ثانٍ من أبلغا"[826]. وربّما استعملها الشاعر لكي يفتح الهمزة، فلو لم يذكر لكُسرت الهمزة.

الفاء:

وهي من الأدوات التي تعمل على إشراك ما قبلها بما بعدها, وهذا المعنى قد لازم هذا الحرف, جاء في الكتاب: "قولك مررتُ بزيدٍ فعمرٍو, ومررتُ برجلٍ فامرأةٍ. فالفاء أشركت بينهما في المرور, وجعلت الأول مبدوءًا به"[827]. فالفاء قد أفادت الاشتراك الزماني والمكاني؛ لأنها الرابط بالمرور في مكانٍ ما, وزمانٍ ما. وما سنعرضه من معان للفاء في شروح الكافية, يكون في دائرة هذا الإشراك.

1- الفاء الجوابية:

لا يخفى أنّ معنى الجواب يكون متعاقبًا بعد السؤال أو الشرط, لذا تكون الفاء رابطًا بينهما. وقد ساق لنا المرادي ما تكون عليه هذه الفاء بقوله: "ثمّ إنّ هذه الفاء تكونُ جوابًا لأمرين: أحدهما الشرط بـ(إنْ) وأخواتها. والثاني ما فيه معنى الشّرط نحو (أمّا)"[828]. لكنّ الحال مختلفٌ بين الأمرين؛ لأنّ (الفاء) تكون مشروطةً عند مجيئها في جواب (إن) وأخواتها, فقولنا: (إنْ تدرسْ, تنجحْ), فهذه الجملة غير محتاجة لـ(فاء)؛ لتمام الجواب بذاته من دون رابط. أمّا إذا جاء حرف الشرط (أمّا) فهو ليس الأصل

---

[825] – ينظر: شرح الرضي على الكافية, 4/ 342.

[826] – شرح التبريزي: 1/ 187.

[827] – الكتاب: 1/ 438.

[828] – الجنى الدّاني: 66.

بحروف الشرط, بحسب قول المرادي السابق, لكن فيه معنى الشرط. لذا احتاج إلى رابط وهو الـ(الفاء) ليتمّ الشرط به. وثّمة سببٌ آخر وهو ما في هذا الحرف من دور في تمثيل معنى الفعلية, وهذا ما بيّنه المبرّد إذ قال: "ولا تكون المجازاة إلا بفعل, لأنّ الجزاء إنما يقع بالفعل, أو بالفاء لأنّ معنى الفعل فيها"[829]. ومن هذا يتبيّن أنّ الفاء قد عوّضت عن الفعلية مع الاسمية.

أمّا الدليلُ على أنّ حرف (الفاء) هو من لوازم الجملة الشرطية وروابطها قول ركن الدّين في إثبات شرطية (أمّا), إذ قال: "والذي يدلّ على أنّ (أمّا) للشرط أمران:

أحدهما: لُزومُ الفاء في جوابه. **والثاني:** القصدُ بأنّ الأوّل مُستَلزمٌ للثاني"[830], أي إنّ مجيء الفاء هو من لوازم (أمّا) التي هي أحدى أدوات الشرط. وأيضًا من ضرورات استعمال الفاء في جملة (أمّا) هو الحذف الحاصل فيها, كما يقول ركن الدين: "والتُزمَ حذفُ فعلها لأنّ المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل, ولمّا حذفوا الفعل جعلوا الاسم الواقع بعدها عوضًا من الفعل المحذوف, وذلك الاسم هو جزءٌ ممّا في حيّزِ جوابها. ألا ترى أنّ معنى قولك: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ؟"[831], إذن لا بدّ من وجود الرابط كون ما بعده متعلق بما قبله. ولا يُمكن حذف الفاء منها؛ لتغيّر المعنى بحدوث الفاصل, وهذا التماسك إنما هو من حدود أسلوب الشرط. لأننا لو قلنا: (أمّا زيدٌ فعالمٌ), تختلف عن قولنا: (أمّا زيدٌ عالمٌ), ففي الأولى انحصرت العلمية بزيد. وفي الثانية لم تنحصر بزيدٍ بل حتى إنها لم تكن له ولو بنسبة, فالتقدير: (عالمٌ أبوه) وهنا خرجت عن الشرطية إلى التوكيدية.

ويُمكن القول إنّ ملازمة الـ(الفاء) للشرط, يعطينا الأحقيّة لأنْ نسمّيَها (الشرطية)؛ لأنها توجد أينما وُجد الشرط ومعناه, كما في قول ابن الحاجب إذ ذكر معنى الشرط: "**وقد**

---

[829] – المقتضب: 2/ 48.

[830] – البسيط: 2/ 656.

[831] – المصدر نفسه: 656– 657.

يتضمّن المبتدأ معنى الشرط فيصحّ دخول الفاء في الخبر, وذلك الاسم الموصول بفعلٍ أو ظرف, أو النكرة الموصوفة بهما, مثل (الذي يأتيني، أو في الدار, فله درهمٌ), و(كلّ رجلٍ يأتيني, أو في الدار, فله درهم)"[832], وهنا استعمل المصنّف (قد) وهي تفيد التقليل, ومع ذلك نجد ملازمة الـ(الفاء) لها. وإذا قيل: ما الذي جعل المبتدأ هنا حاملًا لمعنى الشرط؟ فالجواب كما رآه أصحاب الشروح, يقول ركن الدين : "وإنما اشترط أن تكون صلته أو صفته فعلًا لتتأكد مشابهته للشرط لأنّ الشرط لا يكون إلا فعلًا وكذلك إذا كانت صلته أوصفته ظرفًا لأن الظرف معمول يحتاج إلى عامل وذلك العامل هو الفعل"[833], أمّا ابنُ جماعة يرى أنّ (الاسمَ الموصول) لم يتضمن معنى الشرط بنفسه وإنما بلغ هذه المنزلة بالمشابهة إذ يقول: "لأن (الذي) أشبهت (مَن) وهي المتضمنة معنى الشرط؛ فلمّا أشبهتها بالشياع, حُمِلتْ عليها"[834]. وهذا يدلّ على احتياج جملة الشرط للفاء وإن كانت الجملة بالتضمين.

2- <u>الفاء السببية</u>:

وهي إحدى أدوات نصب الفعل المضارع. وقد اختُلفَ فيها؛ إذ ذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع بعدها منصوب بإضمار (أن) الناصبة, على حين ذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة بنفسها[835]. وعلى هذا تكون الفاء تكون خارجة عن الربط؛ لأنها نصبت بنفسها. والأصلُ أن تكون عاطفة ورابطة كما يقول ركن الدّين: "لأنّ فاء السببية إنّما جيءَ بها لربط إحدى الجملتين المستقلّتين بالأخرى"[836]. أمّا الخبيصي فقد عكف على أنّ الفاء هي عاطفة بين مصدرين, إذ قال: "وهي في الحقيقة عاطفة ما بعدها بتأويل المصدر على مصدر ما قبلها, فيقدّر فيه (أن) لتعذر غيرها لا أنها ناصبة

---

832 – الكافية: 16.

833 – الوافية في شرح الكافية: 85.

834 – شرح الكافية/ ابن جماعة: 1, 109.

835 – ينظر: الجنى الداني، 61, 74, ومغني اللبيب: 1/ 183.

836 – البسيط: 2/ 370.

بنفسها, نحو: (إئتني فأكرمَك) أي: ليكن منك إتيانٌ فإكرامٌ مني"[837]. بمعنى أنّ الفاء لا يُمكن لها أن تنصب فعلًا يكون معطوفًا على فعلٍ قبله, ثمّ يكون هناك تحقيقًا للمعنى والغاية المطلوبين؛ لأنّ المصادر أقوى من الأفعال فهي الأصل. لذا لن يتحقق ذلك إلّا بتأويل المصدر من (أن) المحذوفة والفعل. فكأنّما يريد أن يُبيّن أنّ المصدر لا بدّ أن يكون المُسبّب له ما يكافئه وهو ما ضارعه من المصادر.

أمّا ابن الرصّاص فإنّه يجعل العمل قبال المعنى, فلا نصبَ دون السبب, إذ قال: "وإذا لم يكن ما قبلها سببًا لما بعدها لم تنصب، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ٥ يَرِثُنِي﴾[مريم: 5، 6], فلو دخلت الفاء فقلت: (فيرثني) لم تنصب؛ لأنّها طلب هبة الولد ليس المقصود بها الميراث للمال, فإنّ ذلك ليس بمقصد الأنبياء (عليهم السلام), ولو كانت الهبة سببًا لَجزمَ قوله ﴿يرثني﴾؛ لأنّ ذلك جواب الأمر مجزوم إذا قُصِدتِ السببية"[838], وكان المال هو الغاية. ويُمكن القول إنّ الشرطَين اللذينِ وردا في قول المصنف في ورود الفاء وهما : "السببية,... [و] أن يكون قبلها أمرٌ, أو نهيٌ, أو استفهامٌ, أو نفيٌ, أو تمنٍّ, أو عرض"[839] متلازمان؛ لأنّ مجيءَ الطلب في الجملة الأولى يستدعي الإيضاح, وبيان هذا الإيضاح يكون في الجملة الثانية, التي تمثّل النتيجة التي يبتغيها المتكلّم, لذلك جاء من أجلها الطلب. وامتنع النصبُ في الآية السابقة؛ لأنّ الجملة الثانية لم تكن المطلوبة من الطلب.

اللام:

هي إحدى الأدوات الأحادية التي لها دلالات كثيرة, زخرت بها أغلب كتبِ النحويين والمفسرين, حتى عدّوا لها أربعين معنىً[840]. واقترن عملُها عند النحويين تبعًا لحركتها,

---

[837] – الموشح: 613.

[838] – منهاج الطالب: 2/ 659.

[839] – الكافية: 45.

[840] – يُنظر: الجنى الداني, 95. والمغني: 1/ 232.

فالعاملة للجرِّ والجزم تكون حركتها مكسورة[841], ونقل المرادي عن الكوفيين أنهم زادوا قسمًا ثالثًا وهي التي تنصب الفعل[842]. وأمّا غير العاملة فتكون حركتها الفتح[843], لذلك رأى الباحث أن يكون البحث في معانيها تبعًا لحركتها كما وردت عند النحويين وأصحاب الشروح, وهي كالآتي:

معاني اللام الجارّة:

1- <u>الاختصاص</u>:

ورد في اللسان ما في معناه: "خصّه بالشيء, أو اختصّ فلان بالأمر إذا انفرد به"[844], وهذه اللام على نوعين: "إمَّا بالملكية, نحو (المالُ لزيدٍ), أو بغيرها, نحو(الجلُّ للفرس), و(الجنّةُ للمؤمن)"[845], ومعنى بغيرها يسميها المرادي: لام الاستحقاق[846], ويمثل الخبيصي للنوع الأول بقوله: "جاءني في أخِ له"[847], ولو قلنا: (جاءني في حاجةٍ) أي يطلبها له, لفُهم المعنى, وكذلك (جاءني في أخٍ معه), أي: (أخيه) لَفهم المعنى. ونرى أنّ اللام وإنْ جاءت وكان عملها الجرّ, إلّا أنّها مفتوحة؛ لعلّةٍ ربّما كانت صرفيّة وربّما كانت دلالية. ونستدلّ على ذلك من قول الرضي في اللام العاملة للجرّ بأنها تكون: "مكسورة مع غير الضمير, مفتوحة معه, وكسرها معه أيضًا لغة خزاعية"[848], وقد ردّ الرّماني سبب هذه الفتحة على (اللام) مع الضمير إلى سببين:

---

[841] – يُنظر: معاني الحروف, للرمّاني/ 55.

[842] – ينظر: الجنى الدّاني, 95.

[843] – ينظر: مغني اللبيب, 1/ 295.

[844] – لسان العرب: 13/ 1173, (خصص).

[845] – شرح الرضي: 4/ 284.

[846] – ينظر: الجنى الداني: 96.

[847] – الموشح: 696.

[848] – شرح الرضي على الكافية. 2/ 1168.

"أحدهما أنّ جميع الحروف التي هي أحادية حقّها الفتح, فلمّا اتصلت بالمضمر رجعت إلى أصلها؛ لأنّ المضمر يردّ الأشياء إلى أصولها في غالب الأمر.

والوجه الثاني: أنها إنما كُسرت مع المظهر للفرق بين لام التوكيد وبينها"[849], وإلى معنى أدقّ من هذا نجده عند سيبويه, إذ يرى أنّ الإضمار لا يكونُ للرفع واقتصرَ للجرِّ فقط[850].

أمّا صلاح بن علي فإنّه أضاف معانيَ عدّة تدخل في الاختصاص, وهي: "الملك نحو: (المالُ لزيد) والتمليك نحو: (وهبتُ لزيد) وشبه الملك نحو: (لزيدٍ عمّ) و(لزيدٍ خالٌ) وشبه التمليك نحو: (السراج للدّابة),... والمعدّية: (قُلتُ لزيد), ولام الاستغاثة, (للمسلمين لزيد) ولا التعجّب في غير القسم نحو: (يا للماءِ) و(يا للدواهي)"[851]. ولكنّ ابن جماعة اختصر تلك المعاني بقوله: "جميع معانيها يرجع إلى معنى الاختصاص ما عدا الزائدة"[852]؛ لأن تلك المعاني وإن كانت تعني دلالة معينة إلّا أنّها لا تخرج عن تعريف الاختصاص المذكور آنفًا لدلالته على الانفراد بشيءٍ ما, وهذا حال جميع المسميّات فكيف إذا كانت تركيبًا.

2- **<u>التعليل</u>**:

تؤدي هذه اللام عند النحويين معنى (من أجل), كما في قول أبي إسحق الزجاجي: "هذه اللام تجيءُ مبيّنةً علّة إيقاع الفعل؛ وذلك قولك إنّما أكرمتُ زيدًا لِعمرٍو, أي من أجلِ عمرٍو"[853], وقال المالقي: "ويُقال لهذه اللام لام العلّة ولام السّبب, وهي في كلام

---

[849] – معاني الحروف: 56.

[850] – يُنظر: الكتاب, 2/ 376.

[851] – النجم الثاقب: 2/ 1083.

[852] – شرح ابن جماعة: 331.

[853] – كتاب اللامات: 138.

العرب كثيرةٌ"[854], كما يقول ابن هشام في "قوله تعالى:﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾[العاديات/ 8] أي وإنّه من أجل حبِّ المالِ لبخيل"[855]. أمّا عند أصحاب الشروح فهي لا تتجاوز عملها وحركتها، إلّا أنّ التركيب الذي تدخل فيه يعطي أكثر من دلالة معتمدًا على الواقع الملموس, كقول صلاح بن علي في أنواع التعليل: "وهي حقيقي نحو: (جئتُ للسّمنِ) و(أسلمتُ لدخول الجنّة), ومجازًا نحو:﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ﴾[856] وهي المسمّاةُ لامُ العاقبة"[857], أي إنّ المجيءَ والإسلام هما عمل دنيوي واقع أمام الأبصار, فضلًا عن مجيئهما في حالة الماضي, ودليل على الشيء الواقع المحتوم. أمّا في الآيةِ الكريمةِ فالجزاء لم نشعر به ولم نشاهده بالواقع ولم ترَه عينٌ, ولا حتّى عالم الذّر, قال الآلوسي: "وذلك أنّهم لمّا كان مآلهم إليها, جعل ذلك سببًا على طريق المجاز"[858], فالمآل معلومٌ عند الله وحده لا شريك له.

وثمّة تسميةٌ أخرى للتعليل وهي الغائية, قال الملا جامي: "لبيان علّة شيء ذهنًا نحو: (ضربتُ للتأديب) أو خارجًا نحو: (خرجتُ لمخافتك)"[859], أي: كانت غاية الضرب هو التأديب, وغاية الخروج هو الخوف, لكنّ التأديب والخوف هو الأول في الذهن, وذلك لأنّ "التأديب صلة غائية للضرب متقدّمة عليه في الذهن متأخرة عنه في الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فإنه من حيث أنه فعل يؤلم ضرب ومن حيث إنه يترتب عليه الأثر عندما لا ينبغي تأديب فهو قولهم: رماه فقتله"[860].

3- **<u>الزائدة:</u>**

---

854 – رصف المباني: 223.

855 – مغني اللبيب, 1/ 234.

856 ـ تمام الآية قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾[الأعراف/ 179].

857 – منهاج الطالب: 2/ 1083.

858 – اللباب في علوم الكتاب, 9/ 395.

859 – الفوائد الضيائية: 2/ 370.

860 – المصدر نفسه: 2/ 370(هامش/5).

ثمّة ضربان للّام الزائدة, الأوّل: اللام المكسورة (العاملة), والضرب الثاني: اللام المفتوحة المهملة (غير العاملة), **فالأولى:** كما عند صلاح بن علي (قياسية) وتأتي مع "مفعول الاسم نحو:﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ومع مفعول الفعل شرط تعديه إلى واحد وتقدّم مفعوله نحو:﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾"[861].

والثانية: ويطلق عليها أيضا صلاح بن علي (سماعية), وذلك بقوله: "والسماع نحو: (رمى لكم) و(يا بؤسَ لزيد) و(لا أبا لك) في قول سيبويه"[862], لأنّ سيبويه يجعل اللام للتأكيد, وصلاح بن علي ألقى بمفهوم تلك اللام على عاتق سيبويه ولم يُبيّن ما أراد سيبويه منها؛ لأنّ هذه اللام لا يُمكن جعلها زائدة في هذا التركيب إلا إذا تغيّر, كما بيّن سيبويه بقوله: "هذا باب يُكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو،... ,وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسمَ كان الأولُ نصبًا, فلمّا كرروا الاسم توكيدًا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يُكرّروا. وقال الخليل رحمه الله: هو مثلُ لا أبا لك, قد عَلم أنه لو لم يأتِ بحرف الإضافة قال أباك, فتركه على حاله الأولى؛ واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديّ"[863], بمعنى أنّ الدعاء عليه بلا النافية تتضمّن التأكيد باللام, فإذا حُذفت يرجع المضاف منصوب دون (لا) كأنما قال: أقصد أو أعني أباك. وهذا هو إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه, وتسمّى بـ(اللام المقحمة بين المُتضايفين, وهي اللام الداخلة في النداء, وهي شبيهةٌ كلّ الشبه باللام الداخلة على النفي, إذ مجراهما واحد, والفرق هو مخالفة النداء للنفي. ولا تجيءُ هذه اللام إلا في هذين البابين (النفي والنداء)[864]. وقوله: (يا بؤس لَزيد) شبيهةٌ بقوله: (يا بؤس للحرب). كما في قول الشاعر سعد بن مالك[865]:

يا بؤسَ للحربِ التي وضعت أراهط فاستراحوا

---

[861] – النجم الثاقب: 2/ 1084.

[862] – المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

[863] – الكتاب: 2 / 205– 206.

[864] – ينظر: اللامات, 108, وينظر: شرح التبريزي, 1/ 356.

[865] – ينظر: شرح التبريزي, 1/ 356.

لقد تباينت الأقوال في سبب إقحام اللام بين المتضايفين بعد النداء, وربّما جاء ذلك لسعة المساحة التي يتركها الشاعر للتعبير عن المعنى المقصود. فالأعلم الشنتمري يذهب إلى معناها في البيت بقوله: "قول(يا بؤس للحرب) نداءٌ على معنى التعجّب, والمعنى ما أبأسَ هذه الحرب وأشدّها, وأقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدًا للإضافة, وهو مما خصّ به النداء لما يُراد من معنى المبالغة فيه والتشديد"[866]. لذلك تجده قد ألصق معنى التوكيد بالنداء, وأظنّ أنّ المعنى الذي يحمله النداء من التنبيه للمخاطب قد أسهم في ترسيخ هذا المعنى عنده مع التشديد والمبالغة.

وثمّة قول آخر في معنى هذه اللام, وهو ما ذهب إليه ابن هشام ومقتضاه: أنّها أُقحمت لتقوية الاختصاص, وذكر في هذا السياق قولين, الأوّل: انجرار ما بعدها بها, والثاني: انجرارها بالمضاف, فاختار الأول والمُسوّغ أنّ اللام أقرب, وأنّ الجار لا يُعلّق, ولم يستند برأيه إلى ما ذهب إليه سيبويه في قولهم: (لا أبا لزيدٍ, ولا أخا له) في أنّ اسم (لا) مضافٌ لما بعد اللام[867].

معاني اللام الناصبة للفعل:

1- لام كي:

وهي شبيهة بـ(لام الجحود) لكونها ناصبة للفعل المضارع وسببية, ولكنها غير مسبوقة بـ(كون منفي). وسبب عدم ظهور (إنْ) بعدها, ما ذكره سيبويه "وأمّا اللام في قولك: جئتُكَ لِتفعلَ, فبمنزلة إنْ في قولك: إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ؛ إنْ شئتَ أظهرت الفعل ههنا, وإن شئت خزلته وأضمرته. وكذلك أنْ بعد اللام إن شئت أظهرته, وإن شئت أضمرته"[868], ويُمكن القول إنّ سيبويه قارنَ على سبيل السعة في الكلام, لأنّ

---

[866] – شرح حماسة أبي تمام: 1/ 170.

[867] – يُنظر: مغني اللبيب, 1/ 242.

[868] – الكتاب: 3/ 7.

الدلالة التي تحملها الألفاظ قادرة على أن تؤدي المعنى المنشود بنفسها، وعلى فهمٍ كامل لدى المخاطب, فكلمة (خير) تكون مرادفة لمعنى الفعل الصحيح, وكلمة (شرّ) مرادفة لمعنى الفعل القبيح, فالتقدير: إنْ كان عمله خيرًا فخيرٌ عاقبته. كذلك الحال في (اللام) في قوله: (جئتك لِتفعلَ), فالزمن الذي في الأفعال كفيلٌ بالإفهام؛ لأنّ المجيء وإن كان بالماضي, لكنّ المطلوب عمله يكون بالمستقبل, و(أن) تكون دلالتها مع الفعل مستقبلية, وفي هذا التركيب أفاد الفعل هذا المعنى من دون الحاجة إلى الأداة التي بدورها تدلّ على المعنى نفسِه. وفي المثالين نجد أنّ المحذوف يكون حاضرًا في الذهن عند إصدار الجملة.

أمّا ركن الدّين فإنّه يوجب إضمارها بقوله :"وإنّما وجب إضمار أنْ بعدهما – هي ولام الجحود– لكونهما حرفي جرٍ, وحرف الجرّ لا يدخل على الفعل, فوجب تقديره اسمًا والذي يقدّره اسمًا حُروف المصادر, ولا يقدّر من حروف المصادر سوى (أنْ)"[869], وربّما جاء هذا المنع من طبيعة (أن) وأخواتها من حروف النصب للقوة في نصب الفعل المضارع, وهذا المعنى قد استقاه الدكتور عامر بلحاف من قول القدماء بقوله: "يرى الكوفيون أنَّ هذه الأداة وأخواتها (إذن, ولن, وكي) ناصبة بنفسها للمضارع وجعل سيبويه والمبرد هذا الرأي للخليل في (إذن)"[870].

أمّا ابن جماعة فإنّه ينسب تسميتها إلى عملها الأصلي وهو الجرّ, إذ يقول: "هكذا يقول أكثرهم, والأجود: (ولام الجرِّ)؛ ليدخلَ فيه لام (كي) هذه ولام الصيرورة؛ كقوله تعالى:﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾[871], واللام المزيدة؛ مثل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ [872], فإنّ هذه الثلاثة تنصب الفعل, والفرق بين لام(كي) ولام الصيرورة: أنّ السببية في الأولى تُعلم من الفاعل, والسببية في الثاني ليس تُعلم من

---

869 – البسيط: 2/ 368.

870 – الخلاف النحوي في الأدوات, 113.

871 - سورة القصص: 8.

872 - سورة النساء: 26.

الفاعل"[873], ولكنّه هنا ربّما أخطأ بالنوع الثالث (المزيدة), فإنها جاءت لتبيّن سببَ التبيان والهداية التي يريدها الله (سبحانه وتعالى) من المؤمنين للاطّلاع على سنن السّابقين, ولو كانت زائدة لَمَا ذكرها؛ كما في الآية التي بعدها إذ قال جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء/ 27].

2- <u>لام الجحود</u>:

اختلفت التسميات لهذا النوع من (اللام)؛ وذلك لاختلاف الرؤية في السياق الذي وضعت لأجله الجملة.

فأبو إسحاق الزجاج (ت337هـ) يُسمّيها (لام الجحود)[874]؛ والجحود عند أهل اللغة: يعني نقيض الإقرار, وهو الإنكار مع العلم[875], أي: نفيٌ في القلب. ويسمّيها بعضهم بـ(اللام المؤكدة للنفي), وهذا ما ذهب إليه الكوفيون, فوجه التوكيد عندهم أنّ أصل (ما كان ليفعل) هو (ما كان يفعل), فاللام كالباء في (ما زيدٌ بقائم)[876], أي: زائدة على عكس ما ذهب إليه البصريون. بمعنى أنّ النفي عندهم يكون على درجاتٍ؛ فمن رآه طبيعيًّا, وفي الوهلة الأولى؛ يقول عنها (مؤكدة للنفي. أمّا من رأى في الجملة المبالغة في الإنكار, يقول عنها: (لام الجحود).

أمّا الخبيصي فيرى أنّ (الجحود) مجرد تسميةً لهذه اللام؛ لأنّ عملها الأصل هو توكيد النفي[877]. ومن شروط مجيئها هو كون الفعل ماضيًا في معناه؛ وهذا ما تنبّه إليه ابن جماعة بقوله: "بشرط أن تكون – كان- ماضية المعنى كان لفظها ماضيًا،

---

873 – شرح ابن جماعة: 281.

874 – ينظر: كتاب اللامات, 68., الجنى الداني, 105.

875 – ينظر: لسان العرب, 6/ 547,(جحد).

876 – ينظر: مغني اللبيب, 1/ 236.

877 – ينظر: الموشح, 613.

مثل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ..﴾[878] , أو مضارعًا؛ مثل:﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ..﴾[879] , فلو قلت: (ما يكونُ زيدٌ ليقولَ غدًا شرًّا) لم يجز[880]؛ لأنّ معنى الجحود لا يُمكن وقوعه في المستقبل, فلا بدّ من حصوله في الماضي.

أمّا عملها؛ فقد اختلف فيه, فهل هي الناصبة أم (أن)؟, ورد عن صلاح بن محمد ويمكن أن يكونَ القول لغيره, أذ قال: "وهي العاملة هي (ولام كي) من غير تقدير (أنْ) لأنهما لو عملا بتقديرها لزم منه حذف (أن) المجرورة وهو ضعيف"[881]. يقصد أنّ تقدير مجرور ضعيف في اللغة, وهذا يعود إلى وجود (اللام). أمّا الملا جامي فيرى أنها ما دامت حرف جر[882], فلابدّ من تقدير (أن) الداخلة على الأفعال, وعليه أغلب النحويين. ويقول في موضعٍ آخر: "فإنْ قيل: إذا صار الفعل بمعنى المصدر بـ(أن) المقدرة, فكيف يصح الحمل؟

قيل: على حذف المضاف من الاسم, أي: ما كان صفة الله تعذيبهم. أو من الخبر, أي: ما كان ذا تعذيبهم"[883]. وهنا أراد الملا جامي أن يثبّت معنى المصدر المؤول، فإذا قدّرت (أن) والفعل بمصدر؛ حُملَ على المحذوف الذي قدره, وهو بمثابة اللام.

أمّا زيادتها كالباء كما ذهب إليه الكوفيون, فإنّ ذلك غير عزيزٍ في كلامنا؛ فكيف تكون زائدة وجارّة في الوقت نفسه, فإنها من حيث المعنى غير صحيحة بدليل قولنا: (ما كان محمدٌ ليلعب) و(ما كان محمدٌ يلعب) معنًى واحدًا, لكنّ الدقة التي يتبعها العرب في كلامهم لا تسمح بذلك, وبمقتضى ذلك يكون معنى (ما كان محمد يلعب)

---

878 - سورة الأنفال/ 33.

879 - سورة النساء/ 137.

880 – شرح الكافية: 281.

881 – النجم الثاقب: 2/ 939.

882 – ينظر: الفوائد الضيائية, 2/ 271.

883 – المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

نفي تجدد اللعب عن محمد في الماضي, على حين أنّ معنى (ما كان محمد ليلعب) أي: ما كان محمد مستعدًّا للّعب أو متأهبًا للعب أو مُريدًا للّعب.

فبالنفي والتوكيد جاءنا ركن الدّين بوجوه اختلاف بين لام كي ولام الجحود قد ثبتت في الأمثلة الواضحة عند النحويين, والفروقات هي:

"**أحدهما:** أنّ لام كي للتعليل, وهذه ليست كذلك.

وثانيهما: أنّه يلزم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه تكون زائدة.

وثالثها: أنها ليست بلازمة للنفي وهذه لازمة له"[884], لذلك سمّيت بأكثر من اسم, لكنّ دلالتها تتضمّن معنى النفي.

الواو:

هي من الأدوات العاملة وغير العاملة, وتختصّ بالدخول على الأسماء والأفعال جميعًا, والعاملُ منها يُقسم إلى جارٍّ وناصبٍ, فالجارّ: واو القسم, وواو ربّ, والناصب: الواو التي بمعنى (مع), والواو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها, وتجيء جازمة أيضًا[885], كما في (لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ)[886]. أمّا غير العاملة: فمنها العاطفة, وواو الحال وغيرهما[887].

أنواع الواو: 1- الواو العاطفة:

تُعدُّ أمّ باب حروف العطف وأولاها لكثرة استعمالها فيه, والعطف هو المعنى الأساس الذي تؤدّيه الواو[888].

---

884 – البسيط: 2/ 368.

885 – ينظر: معاني الحروف: 59, والجنى الداني: 153.

886 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, 2/ 107(م/ 75).

887 – ينظر: مغني اللبيب: 2/ 408.

888 – ينظر: المقتصد, 2/ 937, والجنى الدّاني: 158.

وكثرتها جاء من باب المرونة في الاستعمال؛ لأنها تستعمل في مواضع قد لا تستعمل فيها أدوات العطف الأخرى.

وقد أفرد أبو علي الشلوبيني (الواو) عن بقية حروف النّسق وذلك "لأنها لا تُعطي رتبة في العمل والمكانة "[889], أي: إنّها تجمع بلا ترتيب[890]. وإذا ما تفحصنا الأمثلة التي ساقها إلينا ركن الدّين بشأن الواو نجد ثمّة فرقًا بين المتعاطفين في الفعل والزمان, وربّما هذا ما دفعه لإثبات عدم الترتيب مع (الواو), ومن ذلك: "قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾[891] والقائلون المنكرون للبعثِ فيلزم أنْ يكونَ الموتُ بعد الحياة, ومع هذا قدّمه على الحياة... قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[892] لأنّ العبادة إنّما تكون بعد الاستعانة"[893], وهناك من يرى أنها للترتيب وأظنّ أنّهم ينطلقون من المنطلق العقائدي والدّيني، يقول الرضي في شرحه: "ونقل بعضهم عن الفرّاء والكسائي وثعلب, والرّبعي, وابن درستويه, وبه قال بعض الفقهاء:... أنّها للترتيب"[894], ودليلهم في ذلك أنهم: "احتجوا بآية الوضوء, وردّ بأنّ الترتيب أُخِذَ من السّنّة, وبقول ابن عبّاس لمّا سئلَ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ﴾[895] أيّما نقدّم؟ فقال قدّموا ما قدّم الله, ورد بأنّ الواو أفادت لمّا سألوا أيّهما نقدّم, وهم عرب"[896], وهنا يفسّر ابن الرّصاص هذه الآية في ضوء التقديم, إذ يقول: "والمعلوم أنّ الركوع سابق على السّجود, ووجوب الترتيب في آية الوضوء إنّما كان

---

[889] – التوطئة: 196.

[890] – ينظر: الأنموذج في النحو: 31.

[891] - سورة الجاثية: 24.

[892] - سورة الفاتحة: 5.

[893] – البسيط: 2/ 596– 597.

[894] – شرح الرضي على الكافية: 4 382, وينظر: وينظر: الجنى الدّاني,158, والمغني: 2/ 409.

[895] - سورة البقرة: 158.

[896] – النجم الثاقب: 2/ 1147.

بفعل النبيّ (صلى الله عليه وآله) لا بظاهر الآية, ولذلك وقع الخلاف في وجوب الترتيب, ولا تحصل دلالة على الترتيب إلا بقرينة نحو (جاء زيدٌ أمس وعمرٌو اليوم), وعكسه"[897].

نرى أنّ الاهتمام بالسياق أو التركيب, يكون من شأنه تحديد المتقدّم والمُتأخر على (واو) العطف. أمّا إذا كان غير ذلك فتكون الواو مطلقة. ومِن هذا المنطلق نجد أنّ الدكتور فاضل السامرّائي وضع يده على أهمية الترتيب فيها, إذ قال: "فنقول: ليس معنى قولنا إنّها لا تفيد الترتيب, إنها لا تأتي للترتيب البتّة, بل قد تأتي للترتيب وتأتي لغيره، فقد يصحّ أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه, كما يصح أن يكون قبله أو مصاحبًا له... ولذا نرى في القرآن الكريم تقديم الشيء على الشيء في موضع, ثمّ قد يتأخر المتقدّم في موضع آخر...إنّ التقديم والتأخير بالواو يدخل في عموم موضوع التقديم والتأخير، فالتقديم إنّما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدّم"[898].

2- **<u>واو الحال</u>:**

وتسمّى أيضًا (واو الابتداء), لأنّ ما بعدها مبتدأ نحو (أتيتك والسّماءُ تمطر)[899], و "يقدّرها سيبويه والأقدمون بـ(إذ), ولا يُريدون أنّها بمعناها؛ إذ لا يُرادف الحرفُ الاسمَ, بل إنّها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق كما أنّ (إذ) كذلك"[900]. وتعدّ هذه الواو رابطًا للمتغيّر الجديد, كون الحال أصبح جملةً, فلابدّ من الواو لتقوية صلة التركيب بصاحب الحال؛ حتى إنه قد زيدَ الربطُ بالضمير مع الواو. وهذا ما نجده بقول المصنف: **"وتكون جملة خبرية, فالاسمية بالواو والضمير, أو بالواو, أو بالضمير على**

---

[897] – منهاج الطالب: 2/ 778.

[898] – معاني النحو: 3/ 188- 189.

[899] – ينظر: الأزهية, 233.

[900] – مغني اللبيب: 2/ 414- 415.

ضعف"[901], أي: فالاسمية تكونُ حالًا بواسطة الواو والضمير. ومعنى الربطِ هنا هو إكمال معنى الحال جميعًا، أي من أصل الوضع الذي أراده المتكلّم؛ أي إنّ الجملة لها استقلالها في المعنى كما يقول ركن الدّين: "وعلى جميع التقادير لابدّ فيها من رابطة تربطها إلى ذي الحال لاستقلالها بالإفادة من غير الارتباط"[902], بمعنى صحة الجملة الاسمية أو الفعلية إذا كانت مستقلّة قبل وقوعها حالًا, كما في قوله: " جاءني زيدٌ وغلامُه راكبٌ"[903], أي: غلامُ زيدٍ راكبٌ, فإذا أُريدَ بها الحال جيء بما يشعر بها, لأنّها جزء من الحال, يقول الخبيصي: "إذ الحال في المعنى كجزءٍ من الجملة؛ فلا بدّ فيها مما يشعر بالحالية من الواو والضمير, والواو مما يشعر بها في أول الأمر بخلاف الضمير"[904], ويأتي الواو وحده دون الضمير وعلى العكس وكلاهما, نحو: "(جئتك والشمسُ طالعةٌ)...(كلمته فوهُ إلى فيَّ)"[905], على الرغم من ضعف الضمير فإنه يشير إلى صاحب الحال؛ لأنّ الاسم جزء منه, زيادة على وجود الضمير. أمّا إذا كان غير جزء من صاحب الحال فإن الواو يكفي لربط الجملة, كما في الجملة الأولى. وليس هذا فقط بل "لأنّ الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء, فلا يدلّ على الربط في أوّل الأمر... فلا بدّ من الواو على الصحيح"[906]. أمّا أقوى الربط كما يقول صلاح بن محمد:"(جاء زيدٌ ويدُه على رأسه) وهي أقواهن لأنها أكثر احتياجًا في الربط"[907]. وذلك لأنّ الواو والضمير قد توسطهما الجزء العائد على صاحب الحال, فحملاه عليه كاملًا لا نقص فيه.

---

901 – الكافية: 24.

902 – البسيط: 1/ 537.

903 – المصدر نفسه.

904 – الموشح: 288.

905 – منهاج الطالب: 1/ 338.

906 – الفوائد الضيائية: 1/ 354.

907 – النجم الثاقب: 1/ 434.

أمّا وصفهم بالضعف للضمير ففيه قولان عند ركن الدين وهما: "أنّه شاذٌّ. وفيه نظرٌ, لأنّه إنْ أراد بقوله: إنّه شاذّ من جهة القياس فضعيفٌ, لأنّا قد بيّنا أنّه يحتاج إلى رابِطةٍ تربِطُه إلى ذي الحال, وكلّما كان فيه ضميرٌ, كان فيه رابطة, فلم يحتج إلى شيءٍ آخر. وإن أراد به أنّه قليل من جهة الاستعمال فحقٌّ لأنّ استعمال الواو في الجملة الاسمية أكثر من استعمال الضمير وحده"[908]. أمّا ابن مالك فإنه يقول: "وعندي أنّ إفراد الضمير أقيسُ من إفراد الواو؛ لأنّ إفراد الضمير وُجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت, وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلّا في الحال, فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو"[909], وروروده في التنزيل, نحو: ﴿وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [910], وحتى في هذه الآية نجد أنّ الجملة الحالية هي جزء من كل الذي هو صاحب الحال, وهذا ما اتضح في أغلب الأمثلة.

أمّا بخصوص الفعل المضارع فقد اختصت الواو مع المنفي منه ومع الماضي المثبت والمنفي, والمضارع المثبت مع الضمير؛ وذلك لأنّ المضارع المثبت يكون مشابهًا لاسم الفاعل لفظًا ومعنًى[911], كقولنا: (جاء أحمد يضحك). أمّا وجه الشبه فهو أنّ أصل الحال هو المشتق (اسم الفاعل) المستغني عن الواو حين وقوعه حالًا, لذلك استغنوا عن الواو مع المضارع المثبت لتضارعهما فمن ناحية اللفظ يكونُ "في عدد الحروف والحركات والسكنات, والمعنى وقوعه موقعه فأجري مجراه في استغنائه عن الواو, وإنما استغنى اسم الفاعل عن الواو لأنه تتمّة لما قبله, إمّا صفة, أو خبرهما من جملة ما قبلهما, فلو أفادت بالواو وأفادت المغايرة"[912].

3- **واو المعيّة:**

---

908 – البسيط: 1/ 538.

909 – شرح التسهيل: 2/ 366.

910 – ينظر: الموشح 288- 289, سورة البقرة: 36.

911 – ينظر: منهاج الطالب, 1/ 339.

912 – النجم الثاقب: 1/ 436. وأفادت: (الواو) موجودة في الأصل, وربّما الصحيح (أفادت) من دون واو.

هي واو ينتصب الاسمُ بعدها, وتسمّى واو المعية[913].

وقد سمّاها المرادي: (واو مع)[914], وأمّا المعية فهي: "قرينة معنوية تُستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية والعطف والملابسة معنيان آخران يعبر عنهما الواو كما يعبّر بها عن المعية"[915].

أمّا عمل هذه الواو فقد اختلف فيه؛ لأنها عاطفة, قال ابن جنّي: "أمّا الواو مع المفعول معه في نحو (قمتُ وزيدًا) فجاريةٌ مجرى حروف العطف. والدلالة على ذلك أنّ العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلّا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لَصَلحت. ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: قمتُ وزيدًا , أي مع زيد، قد يجوز لك أن تقول فيه: قمتُ وزيدٌ, فتعطف زيدًا على ضمير الفاعل... فترفع على العطف. فلمّا كانت الواو في المفعول معه جارية مجرى حروف العطف, وحروف العطف غير عاملة جرًّا ولا غيره, لم يجز أن يجرّ بها إذا أوصلت الفعل إلى المفعول معه, كما يجرُّ بحروف الجر لأنها قد أوصلت الأفعال"[916]. أمّا المرادي فقد ذهب إلى غير ما ذهب إليه ابن جني وذلك بقوله: "فإن قلت فهل واو (مع) قسمٌ برأسه, أو هي الواو العاطفة؟ قلتُ: بل هي غيرها. وقال قومٌ. إنها في الأصل هي العاطفة ولذلك لا تدخل عليها واو العطف, ولو كانت غيرها لصحّ دخول واو العطف عليها. كما تدخل على واو القسم"[917].

وتختصّ هذه الواو بمعمول الفعل حصرًا, يقول ابن الحاجب: "**المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمولِ فعلٍ لفظًا أو معنًى**"[918]. والعلّة في استعمال

---

913 – ينظر: مغني اللبيب, 2/ 415.

914 – ينظر: الجنى الداني, 155.

915 – اللغة العربية معناها ومبناها: 196.

916 – سر صناعة الإعراب: 1/ 127.

917 – الجنى الدّاني: 156.

918 – الكافية: 23.

(الواو) بدل (مع) على الرغم من أن ما بعدها هو معمول الفعل؛ هو كما قال الخبيصي: "ليخرج المجرور بـ (مع), نحو: (جلستُ مع زيدٍ) وبـ(الباء) بمعناها, نحو:(وصلتُ هذا بذاك)"[919]. ومما يُحترز منه على ما ورد في قول ابن الرصّاص: "(كلُّ رجلٍ وضيعتُه), فإنّ الواو في (وضيعته) بمعنى (مع), ولم تنصب (ضيعته) لأنّه مصاحب للمبتدأ هو (كل رجلٍ), والمبتدأ ليس معمول فعلٍ, وإنما هو معمول الابتداء"[920], وخير تفسير لمعنى المصاحبة, ما ذكره الملا جامي إذ قال: "والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل: مشاركته له في ذلك الفعل في زمانٍ واحد, نحو: (سرتُ وزيدًا) أو مكانٍ واحد نحو: (لو تركت الناقة وفصيلها, لرضعها)"[921].

4- **واو القسم**:

كما هو معلوم أنّ جملة القسم تتضمن لفظ الفعل، أو معناه الذي يستقى من مفهوم الجملة. وهذه الواو هي الجارّة ومعناها القسم, وأوضح المالقي هاتين الحالتين بقوله: "...أن تكون للقسم عوضًا عن الباء نحو قولك:(والله لتخرجنَّ)... والأصلُ الباءُ لأنها حرف جرٍّ في القسم وغيره, ويجوز إظهار فعل القسم معها وحذفه, ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه"[922], أمّا ابن هشام فإنه يرى لزوم تعلّقها بفعل قسمٍ محذوف بقوله: "ولا تتعلّق إلّا بمحذوف"[923], وقد وافق الخبيصي ابن هشام في أنه لا يمكن أن تقول: "(أقسمُ واللهِ) كما تقول: (أقسمُ بالله) فهي عوض عن الباء والفعل معًا"[924], وأيضًا

---

[919] – الموشح: 274.

[920] – ينظر: منهاج الطالب, 1/ 327.

[921] – الفوائد الضيائية: 1/ 331.

[922] – رصف المباني: 420.

[923] – المغني: 2/ 416.

[924] – الموشح: 702.

تكون هذه الواو لغير السؤال ومختصّة بالظاهر[925], وسبب اختيار الواو بدل الباء يكون من باب الاستعارة؛ يقول الزاولي الهندي: "إنما استعيرت الواو للقسم بمعنى الباء توسعة لصلات القسم, فلو أظهر الفعل لم تبق استعارة عامة أو يكون الكلام على قسمين"[926], وذلك لأنّ القسم من الأساليب البلاغية التي استعملها العرب قديمًا وكثرت في أشعارهم وأمثالهم, زيادةً على كثرته في القرآن الكريم واختلاف الأدوات المستعملة فيه, لذلك لا يمكن حصر هذا الأسلوب المهم بأداة واحدة أو الفعل من دون الحذف أو القرينة. فالهندي بقوله قد انطلق من باب توسعة الصلات بالأصل وهو (فعل القسم) أو (الباء), وقوله (على قسمين), أي إنّ فعل القسم والمقسم به نحو: (أقسم بالله) لها اكتفاؤها ومن ثمّ الأخبار بالشيء. كأن تقول: إنّه قادم, فكأنّه جملتان مستقلّتان, على عكس الحرف فإنّ الفكر يذهب إلى الإخبار مباشرةً, وبذلك يكون القسم قد امتاز "بإيجازه, ولهذا يهجم على السّامع, فيمتلك مشاعره, ولعلّ العرب أكثروا منه, وافتتنوا فيه لِوَجازته, وهُم إلى الإيجاز أميل"[927]. ويقول صلاح بن علي إنّ "هذه الواو غير العاطفة بدليل دخول العاطفة عليها, وقال السهيلي: وهي العاطفة والعطف بها على منوي مقدر كواو ربّ بدليل عدم دخولها على المضمر لأنّ واو العطف, تدخل على مضمر مجرور"[928].

---

[925] – ينظر: الكافية, 51.

[926] – شرح الكافية :603.

[927] – أسلوب القسم الظاهر في القرآن الكريم بلاغته... وأغراضه, د. سامي عطا حسن, 43.

[928] – النجم الثاقب: 2/ 1100.

المبحث الثاني

(الأدوات الثنائية)

تعدّ الأدوات الثنائية ركنًا مهمّا لا يقلّ أهميةً عن بقيّة الأدوات, من جهة التأثير النحوي في معنى الجملة العربية, وهي إمّا حرف ثنائي أو اسم أو ظرف. وربما تكون هذه الأدوات الأكثر استعمالًا في اللغة؛ لكثرة عددها, ودليلها على ذلك هو كثرة استعمال الحرف(ما) في الجُمل. إذ لم يقف عند هذا الحد لأنّ اللغة في تطورٍ مستمرٍ, وبذلك تزداد معها المعاني.

أنْ:

وردت (أنْ) في اللغة العربية على أقسامٍ متعدّدة, منها العاملة, وغير العاملة بحسب سياق الجملة ومعناها.

معنى (أن) العاملة:

1- المصدرية:

وهي "التي تكون مصدرية, أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا, على حسب العامل الدّاخل عليها"[929], وهذا التأويل يدلّ على ضعف هذه الأداة لذلك لُصقت بالفعل المضارع الذي يشفع لها لكي تعمل. ولكي نقف عند هذه الرؤية, علينا نتبع قول ركن الدّين في بيان ذلك إذ يقول: "إنّما تعمل أنْ مع كونها حرفًا, وأصل الحرف أن لا يعمل لكونها مشابهةً لـ(أنَّ) المشدّدة و(أنْ) المخففة من المثقلة لفظًا ومعنًى من حيثُ كون الجملةِ بعدها في تقدير المفرد"[930], ولأنّ هاتين الأخيرتين تدخلان على الجملة الاسمية التي تبدأ بمفرد. و(أن) والفعل تكون على

---

[929] – رصف المباني: 111.

[930] – البسيط: 2/ 351.

تقدير معموليهما, لذلك قدِّرت مع الفعل المضارع لتقوَ قوتهما. فهي بذلك تكون قد أفادت الاختصاص وعملها النصب حملًا على الفعليّة[931]. أمّا النصب فيكون بشروط وهي ألا "يقع قبلها فعل ظنٍّ ولا علمٍ, نحو قوله تعالى:﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[932] . وأردتُ أن يضربَ زيدٌ عمرًا"[933], فبذلك تكون جملتها غير معلومة لتوارد أكثر من معنى فيها كما في قول الخبيصي في "دلالة الناصبة التي للرجاء والطمع على أنّ ما بعدها غير معلوم, ونحو: (علمتُ على أنّه غير معلوم)[934], فلا تجتمعان"[935]. وإذا ما وردت قراءتان بعد (أن) فالإعراب هو من يُحدّد نوعية (أن), كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[936], فقراءة النصب هي قراءة "ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو جعفر (ألاّ تكونَ) بنصب النون بـ(أنْ) الناصبة للمضارع, وقرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة وأبو بكر عن عاصم ويعقوب وخلف وحماد اليزيدي والأعمش (ألا تكونُ) بالرفعِ"[937] ويقول ابن الرّصاص في معناها: " قُرئ بالنصب على أنَّ (أنْ) هي المصدرية الناصبة للفعل, وبالرّفع على أنّها المخففة من الثقيلة؛ لأنّ الظنّ يحتمل أن يكون عن (علم) فلا يعمل, ويحتمل ألا يكون عن (علم) فيعمل"[938], والآية الكريمة تبيّن أنها ليست للعلم, كما قال ابن عادل: "وإن جعلناها شكًّا جعلناها الناصبة... وكذلك قوله تعالى:﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾[طه:89] وقوله:﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾[العنكبوت:1] لكن لم يقرأ في الأولى إلا بالرفع, ولا في الثانية إلا بالنصب, لأنّ القراءة سنّة متبعة"[939].

---

931 – النجم الثاقب: 2/ 923.

932 - سورة المائدة: 37.

933 – البسيط: 2/ 351– 352.

934 - في قوله:(أنّه) مسألة صرفية؛ وذلك لأنّ (أنْ) هنا هي الناصبة وليست المشدّدة, وإنما شُدِّدت لإعطاء الضمير موقعه بالضم دون الواو؛ فلو سكنا النون لقيل: أنْهو. فعند التشديد يأخذ النون قوته في اللفظ فيخفف عن الضمير فيقال: أنّه.

935 – الموشح: 609.

936 - سورة المائدة/ 71.

937 - معجم القراءات القرآنية: عبد االطيف الخطيب, 2/ 323- 324.

938 – منهاج الطّالب: 2/ 652.

939 – اللباب في علوم الكتاب: 7/ 454.

2- **المخففة من الثقيلة:**

وهي بخلاف سابقتها المصدرية, فهذه تكون ثلاثية الوضع, وهي مصدرية أيضًا, وتنصب الاسم وترفع الخبر, وشرط اسمها أن يكون ضميرًا محذوفًا. وزعم الكوفيون أنها لا تعمل شيئًا[940], والسؤال في هذه الأداة, لماذا يكون اسمُها ضميرَ شأنٍ مقدّرًا؟ الجواب؛ لكونه متعلّقًا بالأكثر استعمالا: وهو أنّ هذه الأداة هي أشبه بالفعل من (إنّ) المكسورة, فنقول: (أنّ وشدّ ومدّ), فلمّا عملت المكسورة بالظاهر وهذه لم تعمل فيه, أوجبوا عملها في المضمر؛ لكي لا تلزم مزيّة الأضعف على الأقوى. كذلك لمّا كان الأصل في المشددة دخولها على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر, لذلك أخذوا بالنظر عدم الخروج عن القياس في الأصل فأدخلوها على الضمير[941]. ومن الملاحظ أنهم قد اتكؤُوا على ما أفادت المشدّدة وذلك لأمرين؛ الأول: أن لا يذهب الفكر إلى الناصبة للفعل. الثاني: الإفادة من المعاني المشتقة من الأصل فتكون مشتركة بالمعنى حتى إنّ سيبويه قال: "لا تُخففها بالكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرًا فيها الاسم, فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطرّوا بكأنْ إذا حففوا, يريدون معنى كأنَّ, ولم يريدوا الإضمار"[942]. أمّا المبرد فيُجوز حذفها إذا سبقت بـ (لعلّ), إذ قال: "إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أنْ) أحسنُ؛ لأنه خبر ابتداء, وقال الله عز وجل: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾"[943].

ومن ميزات (أنِ) المفتوحة أن تأتي بعدها بعض الحروف كما ورد عند النحويين, ومن هذه الحروف: قد والسين ولا النافية, وكان الغرض من هذه الفواصل للتمييز بينها وبين

---

940 - ينظر: الجنى الداني, 217, ومغني اللبيب: 1/ 39.

941 - ينظر: البسيط, 2/ 581- 582.

942 - الكتاب: 3/ 163- 164.

943 - المقتضب: 3/ 74.

(أن) المصدرية, وللتعويض عن النون المحذوفة[944], كما في قول هلال بن رزين[945]:

وأيقنتِ القبائلُ من جنابٍ وعامر أنْ سَيمنعها نصيرُ

من النحويين من يؤكد وجود السين وغيره, فالرمّاني يقول: "ولا بدّ أن يقعَ بين أنْ والفعل حشو يسدّ مسدّ ما حُذفَ منها, وذلك نحو السين وسوفَ"[946], وكما ذكره أصحاب شروح الحماسة أنّه لا يخلو من فائدة, فالتبريزي يعلّق على البيت الشعري إذ يقول: "السين في الفعل عوض لِئلا تلتبس المخففة بالناصبة للفعل, والهاء التي أضمرته ضير الأمر والشأن"[947].

أو:

وهي من الأدوات الثنائية وعملها العطف, قال المرادي: "مذهب الجمهور أنّها تشركُ في الإعراب, لا في المعنى... وقال ابن مالك: إنها تشرك في الإعراب والمعنى؛ لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيءَ بها لأجله"[948]. وتأتي (أو) في العربية لمعانٍ متعددة اختُلف في عددها, وسيتناول البحث ما ذُكر من معانٍ في شروح الكافية:

1- التخيير والإباحة:

---

944 – ينظر: البسيط,: 2/ 583, والموشح: 733, والفوائد الضيائية: 2/ 398.

945 – ينظر: شرح المرزوقي, 1/ 341.

946 – معاني الحروف: 72.

947 – شرح التبريزي: 1/ 246.

948 – الجنى الداني: 277– 228, وينظر: مغني اللبيب: 1/ 74.

الأولى: وهي الواقعة بعد طلب, وللتخيير بين شيئين وأن يُقصد أحدهما, ولا يجوز الجمع بينهما[949]. وهذا المعنى يُوافقه ركن الدّين لكونه في حالة الأمر, أمّا إذا كان نهيًا فيجوز النهي عن الشيئين على البدل أحدهما في معنى الآخر, أو لا يكون أحدهما في معنى الآخر[950], فمثال الأول: "كقوله تعالى:﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾[951] , فههنا يجب الكفّ عن كلِّ واحدٍ منهما منفردين ومجتمعين, لأنّه نقيضٌ لقولنا أطعْ أحد هذين...وأمّا الثاني: فكقولنا: لا تأخذ درهمًا أو دينارًا, ولا شكّ أنّه يجب عليه الامتناع عن تناول أحدهما أو عن تناولهما معًا, حتى إنّه لو جمع بينهما في الأخذ لكان عاصيًا"[952], وهذا الحكم الفقهي قد تبناه ركن الدّين لما في الآية من معنى تؤديه يظهر في الدلالة المعجمية للكلمات وحتى المثال ما بعد الآية؛ فالنهي عن إطاعة الآثم هي بحد ذاتها نهيٌ عن المعصية, فكيف إذا كان (إثمًا وكفرًا) مجتمعين. أمّا المثال فقد بدأ بالنهي عن الصغير فكيف لا ينهي عن الكبير, وإذا كان النهي شاملًا فكيف يأخذهما معًا. وقد يؤثر معنى حرف النفي في الجملة على أصل الوضع للأداة, على ما ورد بقول الملا جامي مراعيًا بذلك السياق, إذ قال: "ولا يتوهم أن (أو) في مثل قوله تعالى:﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾ [الإنسان: 24] لكل من الأمرين؛ لأنها مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل فيها. والعموم مستفاد من وقع الأحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة (أو)"[953], فهو يعتمد على الأحد المبهم إن كانت الجملة أمرًا أو نهيًا. وكذلك اعتمد على السياق المنفي بألفاظه الدقيقة, وهذا منهج التفسير, كما ورد عن ابن عادل أنّه قال: "لو قال: لا تطعهما لجاز أن يطيع أحدهما, وإذا قيل: لا تطع أحدهما علم أنّ الناهي عن طاعة أحدهما هو عن طاعتهما جميعا أنهى, كما إذا نُهي أن يقول لأبويه: (أفٍّ) علم أنه منهي عن ضربهما على طريق الأولى"[954], إلّا ابن عادل لم يفطن على أنّ الضمير(هما) لابدّ أن يعود على

---

949 – ينظر: الأزهية, 111, ومغني اللبيب: 1/ 74.

950 – ينظر: البسيط, 2/ 606– 607.

951 - سورة الانسان: 24.

952 – البسيط: 2/ 607.

953 – الفوائد الضيائية: 2/ 410– 411.

954 – اللباب في علوم الكتاب: 20/ 51.

متقدم رتبة, وفي الآية متأخر. لكن يُمكن القول: إنّ (من) في (منهم) تفيد التبعيض، فلابدّ من اختيار أحدهما.أمّا **الثانية:** فهي للإباحة. وإنما سمّيت بهذا الاسم؛ لأنها: "فيما ليس أصله المنعُ نحو (جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين)... والجمع بينهما مباحٌ وحسنٌ"[955].

2- تأتي بمعنى (الواو):

يرى ابن هشام أنّ (أو) إذا جاءت بمعنى الواو فإنها تفيد الجمع المطلق, وهذا قول الكوفيين والأخفش والجرمي[956]. وهذا النوع عند أصحاب الشروح يختلف عن الأول, فهذا يقع في الأخبار. فإذا جاءت فهي تفيد الشك معنًى لا لفظًا[957]. ومنه قول عمرو بن شأس الأسدي[958]:

فإنْ كنتِ مني أو تريدين صحبتي فكوني له كالسّمنِ رُبَّت له الأدمُ

ومنه قول "النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتَ هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفُه فقدِ

أي ونصفه, لأنه حال لكلامها بـ(إلى)"[959].

3- تأتي بمعنى (إلا):

---

[955] - منهاج الطالب: 2/ 781-782.

[956] - ينظر: مغني اللبيب, 1/ 75.

[957] - ينظر: البسيط, 2/ 605.

[958] - ينظر: شرح الشنتمري, 2/ 690.

[959] - النجم الثاقب: 2/ 1154/ 1155.

ورد هذا المعنى في الشعر وفي كتاب الله, كما في "قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [سورة إبراهيم/ 13], معناه: إلّا أن تعودُنّ"[960]. أي على تقدير (إلّا أنْ). وفيها معنى آخر عند ركن الدّين وهي أن "تكون أيضا بمعنى إلى أن"[961]. بمعنى أنّها تحمل معنى الاستثناء والشرط, كقول صلاح بن علي: "هو قاتلي أو أفتدي منه), (ولأرمينّك أو تعطيني حقي)"[962]. وهنا يمكن القول إنّ (أو) إذا لم تؤدّ المعنى الأصلي لها ذهب السياق إلى تحديد معناها حيث وُضع له, فحين يخرج على أنّها "لتعليق الحكم بالمعطوف أو المعطوف عليه لا على التعيين"[963], فيكون الحكم على التعيين بحكم الشرط أو الاستثناء.

(لا):

ذكر الرّمّاني في كتابه (معاني الحروف) أنها تكون عاملة وغير عاملة (مهملة)[964]. ولها في العربية أقسام أصلية ثلاثة هي: (النافية, والناهية, والزائدة)[965].

أنواع (لا):

1- **العاملة:**

أ- **النافية للجنس:**

وهي من الحروف الناسخة للابتداء التي تعمل عمل (إنّ)[966]. أمّا الأصل فيها هو عدم العمل؛ لأنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال ما يسمى بـ(القبيلين)[967]. لكنها

---

960 – الأزهية في علم الحروف: 121.

961 – البسيط: 2/ 606.

962 – النجم الثاقب: 2/ 1155.

963 – البسيط: 2/ 604.

964 – ينظر: معاني الحروف, 81.

965 – ينظر: الجنى الداني, 290, ومغني اللبيب, 1/ 264.

966 – ينظر: همع الهوامع, 1/ 463.

عملت لأنها كما قلنا تعمل عمل (إنّ) عند الحجازيين؛ لأنهم يحملون الشيء على نقيضه فهي للنفي و(إنّ) للإثبات, أو كلاهما يحملان معنى التحقيق فهذه لتحقيق النفي وتلك لتحقيق الإثبات فأصبحتا نظيرتين[968]. والنظير أو القبيل هو معنى مستمدّ من المنطق, يقول صلاح بن محمد: "والنقيض يُحمل على النقيض؛ لأنهما متلازمان في الذهن"[969].

وهذه (لا) لمّا كان عملها بالتشبيه, فهي عُرضةً للضعف في عملها, ونلحظ هذا بقول سيبويه:" واعلم أنّ لا وما عملت فيه في موضع ابتداء, كما أنّك إذا قلت: هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ"[970], والخبيصي يعلّق على كلام سيبويه بأنّها ارتفعت "لضعف شبهها بـ (إنّ) حين رُكّبت, لصيرورتها حينئذٍ كجزء كلمة. إلّا أنها تعمل في الاسم لقربه منها. وجُعلا بمنزلة المبتدأ, والخبر بعدها على ما كان عليه"[971], لكنّه يؤيد ما ذهب إليه الأخفش والمبرد في أنها تعمل في المبتدأ وتعمل في الخبر[972], أي إنّها تأخذ الأصل من (إنّ) في العمل. وهذا على غير ما ذهب اليه الأقدمون فهم يذهبون على أنّ "إنّ أصلٌ في العمل – ولا– فرعٌ عليها , وحقُّ الفرع أن يكون منحطًّا عن الأصل, فوجب أن لا تعمل في الخبر لِئلا تلزم التسوية بين الأصل والفرع"[973].

<u>حذف خبرها:</u>

ولا يخفى أنّ أسلوب النفي الذي تحدثه (لا) هذه يختلف عن غيره؛ لأنه ينفي العام الذي لا يناسبه التخصيص بالخبر لذا وجب حذفه, لذلك يقول المصنّف: "**ويحذف**

---

967 – ينظر: البسيط, 1/ 616.

968 – ينظر: المصدر نفسه, 1/ 366.

969 – منهاج الطالب, 1/ 246.

970 – الكتاب: 2/ 275.

971 – الموشح: 217.

972 – ينظر: المصدر نفسه, 216.

973 – البسيط: 1/ 367.

كثيرًا"[974], والوجوب عند بني تميم مشروطٌ ذكره الرضي؛ إذ يقول: "والحقّ أنّ بني تميم يحذفونه وجوبًا, إذا كان جوابًا, أو قامت قرينة غير السؤال دالّة عليه, وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسًا, إذ لا دليل عليه بل بنو تميم, إذن, كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به"[975]. أمّا ركن الدّين فإنه يذكر الحجازيين وحذفهم بقوله: "يحذفه الحجازيون كثيرًا, نحو: لا مالَ, ولا أهلَ.

..... ولا فتًى إلا علي[976]

و(لا إله إلا الله). أي: لا مال لنا... وإنما يحذفه الحجازيون كثيرًا لأنّه لا يكادُ يجيءُ هذا النفي إلا مثبتًا على كلام متقدّم, وقد ذُكر فيه الخبر, فكأنه جوابٌ لمن قال: هل من أهلٍ لك؟ وهل من مالٍ لك؟"[977]؛ فيكون الجواب لنفي النكرة في معنى الاستغراق[978].

ب- <u>العاملة عمل (ليس)</u>:

قلنا آنفًا إنّ النحويين يختلفون في عمل الحروف إذا ما شابهت حروفًا أُخَر, فمنهم من يُعملها منفردةً على الأصل, ومنهم من يجعلها تتكئُ على نظيرتها في العمل فتكون ضعيفة في هذه الحالة. وهذه (لا) لم تكن شبيهة بـ(ليس) بالعمل فقط كما هو العنوان, بل كما ذكرها ابن الحاجب أنها شبيهة (ليس)[979], أي: في المعنى وفي العمل, كما في قوله: "**لا رجلٌ أفضلَ منك**"[980], فقد دخلت على المبتدأ والخبر ونفت المبتدأ. وثمّة

---

974 – الكافية: 17.

975 - شرح الرضي على الكافية: 1/ 292.

976 - صدر البيت: لا سيفَ إلّا ذو الفقار. شرح الكافية الشافية: 585.

977 – البسيط: 1/ 369.

978 – ينظر: المصدر نفسه, 1/ 616.

979 – ينظر: الكافية, 17.

980 – المصدر نفسه.

أوجه شبه لـ(ما) مع (ليس) أكثر من (لا), لذلك قيل في عمل (لا) شاذ[981], كما في قول سعد بن مالك[982]:

مَن صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا بُراحَ

(لا) في هذا الموطن نافية كأختها التي للجنس, لكنّ الشاعر كما قال سيبويه: "جعل (لا) كليسَ ها هنا فرفع به النكرة, وجعل الخبر مضمرًا, كأنه قال: لا براحَ عندي في الحرب؛ وهذا يقلُّ في الشعرِ ولا يكثُر"[983]. والظاهر أنّ (لا) العاملة عمل (ليس) قارّةً في المدونة النحوية, إذ تلقّفَ الجمهور عن رأس المدرسة البصرية ذلك, وربّما كانت شبيهةً بأختها (لا) النافية للجنس من حيث حذف الخبر, إذ يُقال: (لاريبَ, ولاشكّ, ولاغروَ, ولامحالةَ) وما إلى ذلك. ومما يبعد الاشتباه أنها نافية للجنس؛ كما في قول الملا جامي: "لأنه إذا كان لنفي الجنس, لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت"[984].

2 – **(لا) الزائدة:**

وهي غير العاملة كما هو الحال في النوعين الأوّلين, ومعناها النفي, ولا تخلو من التأكيد, وتسمّى مثل هذه الحروف بالصّلة, قال ابن يعيش يبين معنى الصّلة: "...أنها زائدة ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"[985]. وإنما كانت زيادتها من موقعها وسبب مجيئها؛ فهي لا تكون الأداة الرابطة الأساس كحروف العطف, ولا تمثل أسلوبًا كالنهي, لذلك كانت ملحقًا لهذه الأدوات والأساليب, فقال ابن الحاجب: "**ولا**

---

981 – ينظر: البسيط, 1/ 373.

982 – الكتاب: 1/ 358, وشرح المرزوقي: 1/ 506.

983 – شرح التبريزي: 1/ 359.

984 – الفوائد الضيائية: 1/ 222.

985 – شرح المفصل: 8/ 128

مع الواو بعد النفي"[986]. أي تأكيدًا له كما عند ركن الدّين, نحو: ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو[987], فلو كررنا حرف النفي (ما) لاحتجنا تكرار الجملة الفعلية معه, وهذا يدل على سعة استعمال (لا) وشمولها لمعنى النفي أكثر من (ما). وكيف عرفنا أنها زائدة؟ وذلك لتعليل ابن الرصّاص وهو أنّ "العطف على المنفي منفيٌّ, فلو لم تجئ (لا) لحصل النفي بالعطف على المنفي, فعرفنا أنها زائدة"[988], لكنها لا تخلو من فائدة, فـ(لا) وبقية حروف الزيادة فيها فائد معنوية أو لفظية, وأمّا المعنوية فهي لـ"تأكيد المعنى... وأمّا الفائدة اللفظية: فهي لتزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح, أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيّئا لاستقامة وزن الشعر, أو لحسن السجع, أو لغير ذلك"[989]. لكنّ القدماء فطنوا إلى وجودها وحذفها فكان من غير التأكيد, وذلك في الفصل بين معنيين, فابن جني يعلّق عليها بقوله: "فإذا قلت: ما جاءني الصديقُ والعدو, جاز أن يكون قد جاءك بعض أولئك. وإذا قلت: ما جاءني الصديق ولا العدو, لم يجز أن يكون جاءك أحدٌ منهم. فهذا هو الفرق"[990], وهذا يستلزم عدم مجيء الصديق فضلًا عن العدو.

أمّا زيادتها مع (أن) المصدرية فهي متعلّقة بمعنى الفعل السابق, كقوله تعالى:﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[الأعراف/ 12]. قال ركن الدّين: "أي: أن تسجدَ"[991], فالأصل كان إبليس ممتنع من السجود, وجاءت (لا) لتأكيد المنع, وعند ركن الدين ومن تبعه حذفت ولم يختل المعنى.

---

986 – الكافية 54.

987 – ينظر: البسيط, 2/ 633.

988 – منهاج الطالب: 2/ 795.

989 – الفوائد الضيائية: 2/ 422.

990 – التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: 135.

991 – البسيط: 2/ 633.

وقوله: "**وقلّت قبل أُقسم, وشذّت مع المضاف**"[992]؛ وذلك لاختلافهم في زيادتها في بدء الكلام, كما في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾[993] فجاء هذا الاختلاف على أوجه كما قال السمين الحلبي: "أحدهما: أنها نافيةٌ لكلام متقدّم... الثاني: أنها مزيدة... الوجه الثالث: قال الزمخشري: إدخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيضٌ في كلامهم وأشعارهم"[994]. أمّا ركن الدّين فهو مع ما ذهب إليه الكوفيون فقال: "فأجازها البصريون, ومنعها الفرّاء, وتأول... وقال: إنها ردّ الكلام على المشركين الذي قد تقدّم في سورة أخرى... وقال بعضهم: فعلى مذهبه جاز الوقف على (لا)"[995], فهو بشرحه لتأويل الفرّاء وتركه جواز البصريين, بيانٌ لقبوله رأي الفرّاء. ويؤكد بعض المحدثين هذا الفصل الذي يقع بين كلامَين بأنّ "لا هنا لتأكيد معنى النفي المستفاد من الموقف الكلامي, فالكفّار ملحدون معاندون, لا يؤمنون ببعث ولا حساب, فنفي المولى هذه الحال نفيًا مؤكدًا بالقسم"[996].

المبحث الثالث

الأدوات الثلاثية وما زاد عليها

اشتمل هذا المبحث على دراسة الأدوات والحروف التي تتكون من ثلاثة أحرف أو ما زاد عليها, إذ جاءت بعض الأدوات لتؤدي معنى يستقرّ معها سائر ألفاظ الجملة من دون تغيير في عدد حروفها, وهذا يدلّ على أنها قائمة بالمعنى لذاتها. أمّا الأدوات

---

[992] – الكافية: 54.

[993] - سورة القيامة/ 1.

[994] – الدر المصون: 10/ 561- 562.

[995] – البسيط: 2/ 633- 634.

[996] – دراسات في الأدوات النحوية: 97.

الأخَر فلم تكن تعطي معنى في الجملة لوحدها إلا إذا أضيف لها حرفٌ آخر, لتخرج بذلك أداةٌ مركبةٌ تؤدي معنى لذاتها, كما هو الحال في (بين) و(بينما).

إذا :

وهي من الأدوات التي ترد لمعانٍ متعددة ومستعملة في أساليب مختلفة من اللغة العربية, قال سيبويه:" وأمّا (إذا) فلِما يُستقبل من الدّهر, وفيها مجازاة, وهي ظرف, وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها, وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ"[997]. وعدّها المرادي وابن هشام من الألفاظ المشتركة الموزعة بين الحرفية والاسمية, وأنواع الاسمية كثيرة والحرفية واحدة فقط, وهي الفجائية[998].

معاني (إذا):

1- الظرفية المضمنة معنى الشرط:

قسّم ابن الحاجب الظروف إلى نوعين؛ منها ما قُطع عن الإضافة مثل: (قبلُ وبعدُ), ومنها ما كانت مضافة, مثل (إذا)[999]. ويعزو ركن الدّين سبب إضافة (إذا) لما بعدها وذلك لمشابهتها للحرف في حاجتها لغيرها؛ للتوضيح وإكمال المعنى [1000]. وبما أنها الظرفية المتضمنة معنى الشرط, فهي تعدّ أداةً من أدوات الشرط, لذلك تحتاج إلى جملة؛ لأن قرينة الشرط قرينة معنوية وهو : "ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضًا حصول مضمون الثانية, فالمضمون الأول: مفروض ملزوم والثاني لازمه"[1001]. وسيبويه وابن جماعة يوجبون مجيء الجملة الفعلية بعدها, إذ قال

---

997 – الكتاب: 4/ 232.

998 – ينظر: الجنى الداني: 367, ومغني اللبيب: 1/ 102.

999 – الكافية: 36-37.

1000 – ينظر: البسيط, 2/ 178- 179.

1001 – شرح الرضي على الكافية: 3/ 185.

سيبويه: "وإذا هذه لا تضاف إلّا إلى الأفعال"[1002], وعند ابن جماعة أنها شبيهة بـ "إنْ, فوجب الفعل بعدها لفظًا أو تقديرًا... ولم يُجوّز الاسم بعدها إلا الأخفش, وهو فيه محجوجٌ"[1003].

العامل في (إذا) :

أمّا العامل في (إذا) فإنه يتحدد من معناها. فقد ذكر أكثر النحويين أنّ العامل في (إذا) جوابها, وقيل فعل الشرط أيضًا, وهو ضعيفٌ, لأنّ (إذا) لا يعمل فيها الفعل الذي يليها, لأنها مضافة إليه والمضاف إليه لا يعمل في المضاف إلا في الضرورة الشعرية[1004]. ويعزو ركن الدين سبب عملها في الشرط أنها تدلّ على وقت معيّن وذلك لا يتعيّن إلا بالشرط, فتكون مضافة إلى الشرط أي عاملة فيه, وفي هذه الحالة هي من عملت وليس الشرط, فلا يكون الشرط عاملا ومعمولًا؛ لذلك كان العامل في (إذا) هو جوابها[1005], وهو قول أكثر النحويين. لكن ثمّة من يضعف هذا الرأي بأنّ "الإضافة غير محققة- وإذا كان العامل الشرط- يفسد المعنى في نحو قوله تعالى: ﴿أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[مريم: 66], فيؤدي إلى أنه يخرج حيًّا من زمان موته"[1006]. أمّا أبو حيّان فله رأي آخر بأنّ فعل الشرط هو العامل وإن كان بعضهم يشكل على ضعفه بسبب حرف التنفيس, وفي ذلك يقول: "حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل بما قبله, على أنّ فيه خلافًا شاذًّا وصاحبه محجوج بالسماع: قال الشاعر:

فلمّا رأته آمنًا هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوفَ يفعلُ

[1002] – الكتاب: 3/ 119.

[1003] – شرح الكافية: 229.

[1004] – ينظر: كشف المشكل في النحو: 3/ 602, وشرح الرضي: 3/ 189, والجنى الداني369.

[1005] – ينظر: البسيط, 2/ 179.

[1006] – منهاج الطالب: 2/ 546.

فهكذا منصوبٌ بفعل وهو بحرف الاستقبال"[1007]

2- **إذا الفجائية:**

وهي المقترنة بالفاء, وذلك لوجه الشبه بين العطف بشيء جديد والمفاجأة؛ فأصبحتا قرينتان للمعنى نفسه. ويكون الجديد ابتداءً, لذلك وقع بعدها مرفوع. حتّى إنّ ركن الدّين حينما يسوق كلامه يكون فيه مفاجأة. وهي أنها قد تقع للمفاجأة؛ وحينئذٍ يلزم المبتدأ بعدها, نحو: (خرجتُ فإذا السبُعُ), أي: واقفٌ[1008], وهذا المثال جديرٌ بـ(إذا) لما في دلالته الذي يتساوق مع معناها, ومما زادها وضوحًا هو حذف الخبر وتقديره, لأنّ المبتدأ يفي بأن يُظهر معنى المفاجأة, للوقوف في هذه الحال. لذلك قال المصنف: "**فيلزم المبتدأ بعدها**"[1009], لذلك لا يمكن ذكر الفعل بعدها, يقول ابن النحوية: "لا يجوز النصب إلا في موضع يصحّ فيه تقدير الفعل, وإذا التي للمفاجأة لا يصح معها تقدير الفعل, لالتزامها المبتدأ بعدها, ولكن جوزوا النصب إذ لا يصح تقدير الفعل مراعاة لصورة[1010] المبتدأ, لأنهم لو قدّروا الفعل لم تبق صورة المبتدأ, لوجوب النصب بالمقدّر"[1011].

وتعدّ المفاجأة في هذا التركيب قرينة معنوية أثرت في تكوينه وهو أن تكون (إذا) ظرفية ويلزمها المبتدأ ويحذف خبرها حتى قال فيها الملا جامي: "والعامل في (إذا) هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن إظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه"[1012].

وهذه المفاجأة هي ظرف يبيّن الحال كما فهمها سيبويه بقوله: "وهي ظرفٌ, وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها... فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حالٍ أنت

[1007] – تفسير البحر المحيط: 6/ 194.

[1008] – ينظر: البسيط, 2/ 181.

[1009] – الكافية:37.

[1010] - ربما يقصد بالصورة أي للتفرقة بين التي يأتي بعدها الفعل وهذه التي تلزم المبتدأ.

[1011] – شرح الكافية: 2/ 290.

[1012] – الفوائد الضيائية: 2/ 107.

فيها"[1013], وفيما بعد سمّي هذا الهجوم مفاجأة, وتبيّن أنها (ظرف مكان) عند سيبويه, وذهب آخرون على أنها "ظرف زمان, وهو مذهب الزجّاج, والرّيّاشي, واختاره ابن طاهر, وابن خروف, ونسب إلى المبرّد. قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه"[1014]. والخبيصي يعلل ذهابهم إلى ذلك بأنها ظرف زمان "معمول لما فُهِمَ من المفاجأة, تقديره: فاجأتُ زمان قيام السّبعِ"[1015], فالقيام عنده هو زمان وليس مكانًا.

أمّا صلاح بن علي فإنّه يحددها من خلال حذف الخبر, فيقول: "إذا كانت للمفاجأة, والخبر محذوف على كلام المصنف, والزمخشري, لأنها ظرف زمان, وهو لا يُخبر عن الجثث, وعلى كلام سيبويه وبعض النحاة أنها في نحو (خرجت فإذا السبع) الخبر لأنها عندهم ظرف مكان"[1016], الذي يخبر عن الجثة. يعني إذا السبع حاضرٌ.

إنّ وأنّ:

وهما من الحروف المشبّهة بالفعل, بمنزلة عشرين[1017] من الأسماء[1018],

لأنّ كليهما ينصبان ما بعدهما. ويعملان كـ (كان) في اسمين, قال ركن الدّين: "ولمّا أشبهت الفعل... عملتْ في شيئين لاقتضائها[1019] إيّاهما"[1020], لذلك جعلَ الخَبيصي

[1013] – الكتاب 4/ 232.

[1014] – الجنى الدّني: 374.

[1015] – الموشح: 492.

[1016] – النجم الثاقب: 2/ 737– 738.

[1017] - هذا مثال استعمله سيبويه في كتابه, لدلالة العامل الذي يعمل وليس بفعل, وقد دعم هذا المثال بحجج عدّة، مثل: الحسن وجهًا, ضاربُ زيدًا وغيرها, وربّما كان التنوين الموجود في عشرين ناصبًا. ينظر: عشرون درهمًا في كتاب سيبويه: 120- 121. (مجلّة).

[1018] – ينظر: الكتاب, 2/ 131.

[1019] - الاقتضاء: يعني الإحكام في العمل. ينظر: لسان العرب: 39/ 3666(قضى). بمعنى أن هذين الحرفين قد أحكما العمل في اسميهما.

[1020] – البسيط: 1/ 361– 362.

هذا الاقتضاء سببًا للمشابهة بالفعل المتعدّي لأنه يعمل في اسمين وهما (الفعل والمفعول به)[1021].

ونلحظ أنّ المصنّف ركّز على عملها وموقعها ليتناسب التركيب والمعنى, فقال: "**لها صدر الكلام, سوى (أنّ) فهي بعكسها**"[1022]. فالصدارة في الكلام تخبرك بما سيقال معنًى لا لفظًا, كما يقول ركن الدّين:" ليعلم المخاطب من أول الأمر أنّ الكلام من أيّ نوعٍ من أنواعه, ولم يبقَ في حيرةٍ"[1023], فليس القصد بالنوع هي (الألفاظ) وإنما هو الأسلوب والمعنى. ويبدو أنّ هذا الكلام يخصُّ الحروف المشبّهة بالفعل جميعها, إذا ما دققنا في ما قاله الخبيصي في معنى (إنّ), إذ قال:" فـ(إنّ) لا تغيّر معنى الجملة, وتدخل عليها اسمية موجبة إخبارية مع بقاء معناها على ما كان عليه, مؤكدة مضمونها"[1024], ولكنّ التأكيد يعدّ معنًى عند ابن الرصّاص, إذ قال: "وإنما لزم الصدر على جملتها ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر, هل أريد به التأكيد, أو التشبيه..."[1025], لكنّ التأكيد يمكن حذف حروفه؛ لأنها زائدة في أغلب الأحيان. ويذكر في موضع آخر أنّ الصدارة تكون مخصوصة على جملة (إنّ) فقط, فإنه يمكن القول: (متى تقول إنّ زيدًا قائمًا)[1026], وهذا الذي يعنيه أصحاب الشروح بالاقتضاء؛ الذي يعني الإحكام , فالحروف المشبهة بالفعل تحكم معموليها بالعملِ والمعنى, لذلك لا تتأثر بما قبلها.

[1021] – ينظر: الموشح, 708.

[1022] – الكافية: 52.

[1023] – البسيط: 2/ 556.

[1024] – الموشح: 711.

[1025] – النجم الثاقب: 2/ 1113.

[1026] – ينظر: المصدر نفسه, والموضوع نفسه.

أمّا (ما) فإنّها تكفّ عملهما. وهي عند سيبويه حرف تغيير, بدليل قوله: "وقد تغيّر الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء, وذلك نحو قوله: (إنّما)،... ،جعلتهنّ بمنزلة حروف الابتداء"[1027], فهو لا يكفّ العمل, لأنّها عنده تغيّر كما قال في حيثما تحولت إلى منزلة (أين)[1028], أمّا عند من تبعه فهي (كافّة)؛ لأنّ ما بعدها لم يعد يتأثر بها وبعملها, قال المرادي: "فتكون (ما) كافّة لها عن العمل, ومهيّئة لدخولها على الأفعال"[1029]. أمّا عند ابن الحاجب فإنها تُلغى, قال في كافيته: "**وتلحقها (ما) فتُلغى على الأفصح**"[1030]. لكنّ ركن الدّين لم يدل على معنى الأفصح, سوى تغيير حرف الجر (على) إلى (في), إذ قال: "فتكفها عن العمل في الأفصح لخروجها عن مشابهتها الفعل لفظًا"[1031], وعند صلاح بن علي أنّ الأفصح هو جواز إعمالها مع ما[1032].

كسر همزة (إنّ) وفتحها:

تُكسر الهمزة وتفتح في مواضعَ عدّة, وذلك لما يقتضيه سياق الكلام, وهو المعمول به عند النحويين.

قال ابن الحاجب: "**ومن ثَمّ وجبَ الكسرُ في موضع الجمل والفتحُ في موضع المفرد**"[1033], فقد أوجب المصنف الكسر لاقتضائه الجمل. وكما قال ركن الدّين: "ومن أجل أنّ المكسورة لا تغيّر معنى الجُملة, وتبقى الجملة على حالها معها وجب

[1027] – الكتاب: 4/ 221.

[1028] – ينظر: المصدر نفسه, والموضوع نفسه.

[1029] – الجنى الداني: 395.

[1030] – الكافية: 52. على الأفصح: يعني على الأكثر أو على الأغلب. ينظر: لسان العرب, 37/ 3419(فصح).

[1031] – البسيط: 2/ 557.

[1032] – ينظر: منهاج الطالب, 2/ 758.

[1033] – الكافية: 560.

الكسرُ في كلّ موضع تبقى الجملةُ بحالها"[1034].. وتُفتح مع كل ما يُتأوّل إلى مفرد, ويقصد بالجملة (الاسمية والفعلية) معًا, فلا تكونُ لواحدة منها, كما قال أبو علي الفارسي: "وأمّا المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل.

فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل, والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة"[1035]

ومن هذه المواضع هي:

1- **ابتداءً**:

أي ما يُبتدأ به معنى جديد, كما قال المبرد: "تقول: قد قاله القوم حتى إنّ زيدًا يقوله... لأنه موضع ابتداء. ألا ترى أنك تقول: قد قاله القوم حتى زيدٌ يقوله. ولو قلت في هذا الموضع: (أنّ) كان محالا؛ لأنّ (أنّ) مصدرٌ ينبئُ عن قصّة, فلو كان: قد قاله القوم حتى قول زيد كان محالا"[1036]. بمعنى أنّ الناس قد قالته وانتهى, وأنت لا تريد أن تخبر عنه بل تبتدئ به أو بقولٍ جديد. أي كما قال الزاولي إنّها "تقرّره"[1037], بمعنى أنّ (إنّ) تقرر معنى الجملة, لذلك يبتدأ بها "لأنّ الابتداء موضع الجملة, فتقول: إنّ زيدًا قائمٌ وتسكُتْ"[1038]. وهذا هو اختزالٌ لمن قال إنّ هناك ابتداءً حقيقيًا وابتداءً حُكمًا[1039], فعلى الحالين لا يكون مفردًا بل موضع للجملة, وهي كما بيّنا فعلية أو اسمية, وما دامت الجملة على حالها كما قال ركن الدين: "ومن أجل أنّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملةِ, وتبقى الجملةُ على حالها معها وجب الكسر"[1040]. إنْ كانت فعلية

1034 – البسيط: 2/ 560.

1035 – الإيضاح العضدي: 129.

1036 – المقتضب: 2/ 349.

1037 – شرح الكافية: 610.

1038 – شرح الكافية: 610.

1039 – ينظر: الجنى الداني, 404- 405

1040 – البسيط: 2/ 560.

أو اسمية, كما يقول صلاح بن محمد: "المتكلّم بالخيار, وإن شاء جاء بفعلية أو اسمية"[1041].

2- **بعد القول:**

وهنا لا يخرج عن كونه جملة أو ابتداءً. والكسر بعد القول لا يجوز عند سيبويه, إذ قال لا يجوز: "...أن تُعمل قال في إنّ كما لا يجوز لك أنْ تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: قال زيدٌ عمروٌ خيرُ الناس... لأنّ أنّ[1042] تجعل الكلام شأنا, وأنت لا تقول قال الشأن متفاقمًا, كما تقول: زعم الشيء متفاقمًا. فهذه الأشياء بعد قال حكاية"[1043], بمعنى أن القول لم يكسر (إنّ). والدليل بعد القول يكون ابتداءً قول ركن الدين: "وليس الكسرُ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾[1044] لأجل القول, لأنّ هذا ليس قول الكفّار, بل لأنها وقعت ابتداءً, هذا إذا لم يكن القولُ بمعنى العلمِ أو الظنّ كما هو مذهب بني سُليم"[1045]. يعني أنها ليست معمولة لـ(قال).

3- **بعد الموصول:**

لأنّ صلة الموصول تكون جملة, نحو: جاءني الذي إنّ أباه عالمٌ[1046], وكقوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ...﴾ [القصص/ 26].

4- **بعد واو الحال:**

[1041] – النجم الثاقب: 2/ 1117.

[1042] - هذه (إنّ) فالموضوع في باب من أبواب إنّ.

8- الكتاب: 3/ 142.

[1044] - سورة يونس/ 65. ورد في تفسير مجمع البيان, قوله: "كسرت إنّ للاستئناف بالتذكير بما ينفي الحزن, ولا يجوز أن يكون كسرت لأنها وقعت بعد القول لأنه يصير حكاية عنهم, وأن النبي تحّن لذلك وهذا كفر" ج11/ 68.

[1045] – البسيط: 2/ 560-561.

[1046] – ينظر: البسيط, 2/ 561, والموشح: 712, وابن جماعة: 344.

يقول ابن جماعة: "الواقعة موقع الحال"[1047], كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾[الأنفال/5].

5- **في جواب القسم:**

بشرط أن يكون الخبر مقترنًا باللام, قال سيبويه: "تقول: أشهد إنّه لمنطلقٌ... وإنّ غير عاملة فيها أشهد, لأنّ هذه اللام لا تُلحق أبدًا إلا في الابتداء"[1048]. ويؤكد الرضي ذلك بقوله: "وقد تفتح (إنّ) في جواب القسم عند المبرد والكوفيين, إذا لم يكن في خبرها اللام"[1049]. وإنما كسرت الهمزة هنا عودًا الى العلّة السابقة, كون جواب القسم جملة[1050].

6- بعد حتى الابتدائية:

وذلك لأنّ ما بعدها بمنزلة الابتداء, فتكون (إنّ) مبتدأة, قال سيبويه: "انطلق القوم حتى إنّ زيدًا لمنطلقٌ. فحتى ها هنا معلّقةٌ لا تعمل شيئًا في إنّ"[1051].

7- **بعد (ألا وأما) الاستفتاحيتين:** تقول: أما إنه ذاهب[1052].

8- **قبل لام الابتداء:**

كما في قوله تعالى:﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي ﴾[الأنعام/ 33]. وفي هذا الموضع جعل سيبويه شرط كسرها هو المفاضلة؛ كما في قوله: "قد علمتُ إنّه لَخيرٌ منك. فإنّ ههنا مبتدأةٌ وعلمتُ ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمتُ أيّهم أفضل وهذه اللام تصرف (إنّ) إلى الابتداء, كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت: قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ

[1047] – شرح الكافية: 344.

[1048] – الكتاب: 3/ 146.

[1049] – الكافية: 4/ 342.

[1050] – منهاج الطالب: 2/ 760.

[1051] – الكتاب: 3/ 143.

[1052] – ينظر: الكتاب, 3/ 122, ورصف المباني: 126, والموشح: 713.

منك"[1053]. أمّا فتح الهمزة فهي كما بُيّن آنفًا أنها تكون في موضع المفرد, فمن هذه المواضع هي: أن تكون فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافًا إليها وبعد ما المصدرية وبعد حرف الجر وحتى العاطفة والجارّة وبعد ظننتُ وأخواتها وبعد حقًّا وبعد لو ولولا[1054].

حتّى:

وهي حرف عامل مرة وغير عامل مرّة أخرى[1055], وقد قسّمها البصريون على حرف جرٍّ, وعطفٍ, وغير العاملة حرف ابتداء, وزاد الكوفيون ضربًا رابعًا, إذ عدّوها ناصبة للفعل المضارع[1056].

1- (حتى) الناصبة للفعل المضارع:

اختلف النحويون في مدى قدرتها على النصب؛ لأنّ الأصل فيها هو أنها ليست من حروف الأفعال, بل هي حرف جر, والسؤال هنا: لماذا يقحمونها مع الفعل ثم يقومون بتأويله من أجلها؟ الجواب أنها تحمل معنى الغاية التي تراد من الجملة, فسيبويه يبين هذا المعنى إذ يقول: "فالفعل إذا كان غايةً نُصِبَ, والاسمُ إذا كان غايةً جُرَّ وهذا قول الخليل"[1057]. إذن تكون الغاية هي الدافع لذكر (حتى), لذلك أقحموها في كلتا الجملتين. ويذكر ركن الدّين أنّ الذي حمل البصريين على ذلك أنّ (حتى) حرف جرّ,

---

[1053] – الكتاب: 3/ 147- 148. بمعنى أنه قدّر المحذوف الذي فُضّل عليه وهو عبد الله, لذلك رجعت لام الابتداء على المبتدأ المحذوف (المقدّر), فجاءت (إنّ) محلّه.

[1054] – ينظر: البسيط, 2/ 561- 562, والموشح: 713- 714, وابن جماعة: 344.

[1055] – ينظر: معاني الحروف, 119.

[1056] – ينظر: الجنى الدّاني, 542.

[1057] – الكتاب: 3/ 17. يعني إذا كان الغاية هو الفعل, فإنه ينصب بأن, أمّ إذا كان المصدر هو الغاية فإنه يُجرّ بـ(إلى).

ومعناها واحد مع الجملة الفعلية والاسمية, وبما أنّ حرف الجر لا يدخل على الفعل إلّا بحرف؛ فعليه قدّروا الفعل بـ(أن) المصدرية[1058].

أمّا نوعاها فقد حدّده المعنى, كما في قول ابن الحاجب: "**و(حتى) إذا كان مستقبلًا بالنظر إلى ما قبلها بمعنى (كي) أو (إلى)**"[1059]. فالأول, أي معنى (كي), يقول الخبيصي: "سواء كان مترقبًا عند الإخبار به, أو منقضيًا عنده أو حكاية... فتكون للسببية"[1060], وهذا يعني أنّ (حتى) مستقبلية مع الفعل أو الاسم إلا أنها تعتمد على ما قبلها, وهذا حال آيات القرآن الكريم, إذ الكلام في الماضي والعاقبة واقعة في المستقبل. وقد قسّموا المستقبل على قسمين : (حقيقي) و(حكاية), فالحقيقي, يقول ابن الرّصاص: "فقد يكون ماضيًا لأنّ الاستقبال قد يكون حقيقة نحو: (أسيرُ بكرة يومي حتى تغيب الشمس), و(أسلمت حتى أدخل الجنّة), وقد يكون حكاية نحو: (كنت سرتُ بكرة أمسِ حتى تغيب الشمس)"[1061]. وقول المصنّف: (بالنظر إلى ما قبلها) أي: أن يكون المضارع منصوبًا إذا كان في زمان التكلّم سواءٌ كان ماضي أو حاضر أو مستقبل, أمّا إذا كان (حكاية), أي إن الجملة مهيّأة مسبقًا وقيلت الآن فإن بعد حتّى مرفوع ابتداءً[1062] . أي إنّ السّياق كان له الأثر الواضح في تغيّر الحركة الإعرابية, فالنصبُ يكون حلقةَ وصلٍ بين الحالَين ما قبل حتى وما بعدها, والرفع هو الفصل والقطعُ, كما يقول صلاح بن محمد: "وقد انقطع ما بعدها عمّا قبلها؛ لأنها إذا كانت ناصبة فهي حرف جرّ متعلقة بما قبلها ومتعلقة بما بعدها أيضًا؛ لأنها ناصبة له بتقدير (أن), وإن سبكت الفعل مصدرًا وهو مجرور في التقدير, فإذا رفعت صارت حرف ابتداءٍ وانقطعت عما قبلها, فشرطت السببية لتربط بين ما قبلها وما بعدها, لفقد

[1058] – ينظر: البسيط، 2/ 363.

[1059] – الكافية: 45.

[1060] – الموشح: 611.

[1061] – النجم الثاقب: 2/ 935.

[1062] – ينظر: الفوائد الضيائية, 2/ 266– 267.

الاتصال اللفظي وهو العمل"[1063], ومن هنا يظهر جليًّا تغيّر الإعراب بتغير المعنى. أي كما يقول الدكتور نجاح العبيدي إنه "اتساق العلامة الإعرابية مع المعنى, وهو من قبيل استقامة المعنى الوظيفي بالعلامة الإعرابية, مع المعنى السياقي, وهذا الأخير هو الذي أسَّس للأول دلالته, وكان الأول صادرًا بسببه"[1064], يعني أنّ المتكلّم صاحب السياق قد جعل المضارع مرفوعًا, كما يخاطب الخبيصي المتكلّم بقوله: "إذا أردتَ الحال تحقيقًا, أو حكاية كانت حرف ابتداءٍ, فترفع, كقولك: (سرتُ حتى أدخلُ البلد) مخبرًا عن السير, حال الدخول إلى التحقيق"[1065].

أمّا امتناع الرفع مع (كان) الناقصة, كما في قوله :(كان سيري حتى أدخلَها)؛ "لأنها لو كانت – حتى– حرف ابتداء انقطع ما بعدها عمّا قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى"[1066], أمّا مع التامّة فيجوز النصب لأنه لا يفسد المعنى, لأنّ معناه كما يقول الملا جامي: "ثبت سيري فأنا أدخل الآن"[1067]. كذلك يمتنع ما كان استفهامًا كما في قول المصنف: "**أسِرتَ حتى تدخلَها**"[1068], وهنا لا سبيل إلى الانقطاع لأنّه "حينئذٍ يكون ما بعدها خبرًا مستأنفًا مقطوعًا بوقوعه, وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه, لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهذا محال"[1069].

2- **حتى (الجارّة):**

[1063] – منهاج الطالب: 2/ 656.

[1064] – المعنى في تفسير الكشّاف للزمخشري: 133(اطروحة).

[1065] – الموشح: 612.

[1066] – الفوائد الضيائية: 2/ 269.

[1067] – المصدر نفسه.

[1068] – الكافية: 45.

[1069] – الفوائد الضيائية: 2/ 269.

هي إحدى عوامل الأسماء الخافضة له[1070]؛ لكثرة استعمال (حتّى), وقد اختُلِفَ فيها ولم يُختلف في (إلى). علمًا أنّ كليهما لانتهاء الغاية[1071], وسبب ذلك الاختلاف هل إنّ ما بعدها داخلٌ في ما قبلها أم منفصل؟ ففي ذلك مذاهب منها أنّ "المبرد, وابن السرّاج, وأبو علي, وأكثر المتأخرين, إلى أنه داخل. وقال ابن مالك: (حتى) لانتهاء العمل بمجرورها, أو عنده. يعني أنّه يحتمل أن يكون داخلًا فيما قبلها, أو غير داخل"[1072]. أمّا ركن الدّين فيوجب الدخول من دلالة الجملة, إذ يقول:"(حتى) ظاهرُ الدلالة في دخول ما بعدها في ما قبلها, نحو قولك: أكلتُ السّمكة حتى رَأْسَها[1073], ونِمتُ الليلةَ حتى الصباحَ... ما بعد (حتى) يجب أن يكون آخرَ جزءٍ مما قبلها, أو ما يُلاقي آخر جزءٍ منه دون إلى"[1074]. وهنا يظهر المعنى لكلّ أداة, فـ(إلى) يكون معنى ما قبلها ينتهي إلى ما بعدها, أي يكون ما بعدها هو الغاية, وما قبلها تمهيدًا لها, نحو (ذهبتُ إلى المسجد). أمّا (حتى) فيكون ما قبلها هو الغاية, ويكون ما بعدها توكيدًا للغاية, نحو (أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها أكلته).

أمّا قوله: "**وتختص بالظاهر خلافً للمبرد**"[1075], فقد علّله بعض أصحاب الشروح صرفيًا؛ إذ يقول صلاح بن علي: "قال الشيخ: (والحكمة في عدم دخولها على المضمر كراهة بقاء ألفها أو تغييرها إلى الياء لو قالوا: (حتيك), كما قالوا: (إليك) مع الاستغناء عنها بـ(إلى) في الدخول على المضمر)... يعني أن المبرد أجاز (حتاك)"[1076],

---

[1070] – ينظر: المقتضب, 2/ 37.

[1071] – ينظر: الكتاب, 3/ 17, وينظر: الجنى الداني, 385.

[1072] – الجنى الداني: 545.

[1073] - ورد عن المرادي بالكسر: حتى رأسِها. الجنى الداني: 544.

[1074] – البسيط: 2/ 528– 529.

[1075] – الكافية: 51.

[1076] – منهاج الطّالب: 2/ 740.

لكنّ الاستغناء هنا لابدّ أن يكون بحرف مرادف. كما شبّهوا (مثل) عن كاف التشبيه[1077].

وبلحاظ ذلك يمكن القول إنّ المسألة دلاليةٌ أكثر مما هي صرفية. فالامتناع متعلقٌ بمعناها, فبما أنها لا تجرّ الضمير فإنها بقيت منفردة تعمل بما بعدها لتشغله بما قبلها. أمّا (إلى) فيكون الضمير حاجبًا لقوته وتأثيره بما بعده, فلا يتمكن بضم ما بعده إلى ما قبله كما هو الحال في (حتى).

رُبّ:

اختلف النحويون في دلالة (ربّ), وذلك بمقتضى النصوص التي استُقيت منها, ومن ثَمّ انفتح باب التأويل في هذا السياق. قال الخليل: "وربّ كلمة تفرد واحدًا من جميع يقع على واحدٍ يعنى به الجميع, كقولك: ربّ خيرٍ لقيته"[1078], والخليل هنا لم يصرّح بدلالتها للقليل أو الكثير, سوى الإشارة إلى اسم الجنس[1079].

فقد ورد عن سيبويه أنه شبّه (رُبّ) بـ(كم), وذلك بقوله: "اعلم أنّ (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام غير منوّن يجرُّ ما بعده إذا أسقِطَ التنوين... والمعنى معنى ربَّ"[1080], وقال أيضًا: "واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ربّ, لأنّ المعنى واحد, إلا أنّ كم اسم وربّ غير اسم, بمنزلة من"[1081]. وهنا قد اقتصر سيبويه على عملها إذ ذكرها. وكما هو معلوم أنّ (ربّ) تفيد التقليل والتكثير, واقتصر

[1077] – ينظر: النجم الثاقب, 2/ 1078.

[1078] – العين: 8/ 258(رب).

[1079] – ينظر: أدوات التقليل والتكثير في العربية, 125.

[1080] – الكتاب: 2/ 161.

[1081] – المصدر نفسه.

بعضهم على التقليل. قال المبرد: "وربّ معناها الشيء يقع قليلًا, ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورًا"[1082]. ويمكن الوقوف على هذا المعنى كما يأتي:

(ربّ) للتقليل:

أغلب الجمل التي وردت فيها (ربّ), يظهر هذا المعنى فيها جليّا؛ لأنّ دلالة التركيب وضع من أجل خدمة السياق العام للفكرة أو النص الذي قيلت فيه (ربّ).

فإذا ما دقّقنا النظر في قول أصحاب الشروح نجد أنّ ما يعنيه سيبويه في أنّ المعنى واحد لـ(ربّ) و(كم), هو النقصان والزيادة؛ كما هو العمل على النقيضين, كما في (لا) النافية للجنس و(إنّ). قال ركن الدّين: "اعلم أنّ ربّ للتقليل, كما أنَّ كم للتكثير"[1083], بمعنى أنّ وضعها كان لأجل هذا المعنى لذلك كان لها الصدارة على كل الجملة, قال الخبيصي: "ولها صدر الكلام لكونها لإنشاء التقليل"[1084], ومن ثمّ أضيفَ إليها في الجملة ما يدلّ على التقليل وهو النكرة الموصوفة, قال ركن الدّين: "كلّما وُصفت النكرة كانت دلالتها على القلّة أكثر, وكان توفيرًا لما يقتضيه من التقليل"[1085]، يعني ربّما لا تأتي النكرة موصوف ولكن هذه الحالة قليلة لأنّ (كلّما) تدل على التكرار. وفي وصف النكرة خصوصية لـ (رُبّ), وذلك لأنّ "معنى (ربّ) تقليل نوع من جنس, فلا بدّ من الصفة؛ لأنّ النكرة تدلّ على الجنس والصفة على النوع, فيوفر عليها ما تقتضيه, فإذا قلت: (ربّ رجلٍ كريمٍ لقيت) فقد قللت نوع الكرام من جنس الرجال"[1086].

والقرينة الثانية التي تدلّ على التقليل هو معمولها, فقد اختصّ بأن يكون فعلًا ماضيًا, وذلك : "لأنها للتقليل المحقق, ولا يتصوّر ذلك إلا في الماضي, نحو: (ربّ رجلٍ كريمٍ

[1082] – المقتضب: 4/ 139– 140.

[1083] – البسيط: 537.

[1084] – الموشح: 698.

[1085] – البسيط: 2/ 537.

[1086] – منهاج الطالب: 2/ 745.

لقيته) أو: (ربّ رجل كريمٍ لم أفارقْه)"[1087], وقد يُحذف الفعل الماضي ويكون ما بعد النكرة صفة لها, كقول الهندي: "محذوف لحصول العلم به حذفًا أو زمانًا... نحو (رُبّ رجلٍ لقيتهم) فلقيتهم صفة رجل, والفعل الذي يتعلّق به (ربّ) محذوف"[1088].

والقرينة الثالثة هي (ما), قال ركن الدّين: "اعلم أنّ (ما) تدخلُ على ربّ فتكفّها عن العمل حينَ قصدوا تقليل النِّسبِ المفهومة من الجُمل. فإذا قلتَ: ربّما قام زيدٌ, فإنّما قلّلتَ النسبة المفهومة من قولك: قام زيدٌ"[1089], فيمكن أن يكون دخولها على الفعل واجبًا, لأنّ الفعل غير ثابت وفيه نسبة يمكن تقليلها وزيادتها, وتكون هي وما تركيب جديد كما يقول سيبويه: جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة, وهيّئوها ليُذكر بعدها الفعل, لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (ربّ يقول)"[1090], وقال المرادي: "أنّ (ربّ) إذا كُفّت بـ(ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية"[1091]. لكنّ الخبيصي يجوز وقوع الأسماء بعدها, نحو (ربما زيدٌ قائمٌ)[1092], وتكون عند أصحاب الشروح مع الأسماء والأفعال تفيد لمعنيين, لتقليل النسبة, أو لتحقيقها كما في

قوله تعالى[1093]: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[1094]. وتبيّن أنّ المقصود من الجملة الفعلية هي أن تكون في الزمن الماضي, وأمّا الآية الكريمة وإن كان الفعل (يودّ) مضارعًا لكنّه "بمنزلة الماضي, لصدق الوعد به وتحققه, ولهذا يرد في القرآن الكريم ما هو مستقبل بلفظ الماضي"[1095].

[1087] – الفوائد الضيائية: 2/ 372.

[1088] – شرح الكافية: 602.

[1089] – البسيط: 2/ 539.

[1090] – الكتاب: 3/ 115.

[1091] – الجنى الداني: 456.

[1092] – ينظر: الموشح, 700.

[1093] - سورة الحجر/ 2.

[1094] – ينظر: البسيط, 2/ 539, والموشح: 700.

[1095] – منهاج الطالب: 2/ 748.

الخاتمة

الخاتمة:

الحمد لله في أولى الأمور وخواتيمها, والصلاة والسلامُ على مختار هذه الأمة ونبيّها وعلى آله وصحبه المنتجبين, وبعد...

لقد رصد البحث بعض المسائل التي يراها الباحث أنها نتائج استقراء لتوجيهات وآراء أصحاب الشروح أو بعض الحقائق الثابتة التي ربما أضافوا عليها تعليلاتهم وتحليلاتهم التي تصبّ في تعضيد المسألة النحوية, ومن هذه النتائج:

1- أفضى لنا البحث إلى أنّ معظم شرّاح الكافية قد اقتفوا أثرَ البصريين, وكانت استدلالاتهم هي نتاج الأقدمين, بيدَ أننا لا نعدم أن نجد من يستدلّ برأي الكوفيين. ومنهم من يرفع راية الاستقلال في بعض الآراء. إذن يمكن القول إنّ الدرس النحوي كان قد اختلط في هذين القرنين.

2- تجلّى لنا عبر البحث أنّ البعض من أصحاب الشروح يفسرون معنى بعض الألفاظ في مقامات ومواضع مختلفة, لكي يتسنى لهم معرفة المعنى الصحيح حيث يكون مستقرّها في الجملة.

3- اقتفى أصحابُ الشروح ابنَ الحاجب في تسمية (المبتدأ) بالمسند إليه, والخبر بالمسند به؛ لأنّ المبتدأ عندهم يُسند إليه الخبر. وهذا على غير ما ذهب إليه سيبويه بالتسمية, فقد سمّى المبتدأ (مسندًا) والخبر (مسندًا إليه), ولا اختلاف في المعنى لأنّ ابن الحاجب حينما غيّر ضمير (الهاء), عوضه في الخبر ليكتمل المعنى.

4- رصدَ البحث في بعض مفاصل الأطروحة أنّ الشرّاح يختارون بفطنتهم بعض التعليلات المساندة للأصل؛ كما يحلل الملا جامي اختيار صيغة المبني للمجهول؛ إذ يرى أنّ الوزن الغريب الجديد, جاء لمشابهة المعنى الغريب الحاصل في التركيب, من حذفٍ للمفعول, وضمّ أول الفعل وكسر أو فتح ما قبل الآخر.

5- أثبت لنا البحث أنّ المطرد من المسائل النحوية فيها ما يناوئها من الأحكام, فهذا الفعل قد قيل في تعريفه: (مقترن بأحد الأزمنة). أمّا ركن الدّين فهو يُشكل على جملة (خلق الله العالم).

6- بان لنا بعد التفتيش في توجيه الشرّاح للمسائل النحوية, أنهم لم يستقوا القواعد من نبعٍ واحدٍ أو مدرسةٍ واحدةٍ أو زمنٍ واحدٍ؛ وذلك يعودُ إلى قصر العبارة الوارد في مسائل الكافية, علاوةً على ذلك فإنّ ألفاظها تدلّ على تنوع مصادرها.

7- أورد لنا البحثُ أنّ النيابة هو احتياجٌ لمعنىً جديدٍ استوجبه السياق. كما هو الحال في حرف الجر (في) بمعنى (الباء). أمّا بعض الأحرف وإن استُبدلتْ فلا نيابة فيها مثل (نعم وبلى).

8- أوضحت لنا هذه الدراسة مدى اضطلاع بعض الشرّاح بالعلوم الأخرى, وفي مقدّمتهم (ركن الدين الأستراباذي), إذ يهتمّ بتفسير الكلمة من جميع وجوهها المعجمية والدلالية والصوتية, ثمّ تعود به عبارة ابن الحاجب إلى الوضع الأصلي لها, أي: يُمكن القول إنه شبه مقيّد بكلام الكافية.

9- كشف لنا البحث عن عددٍ من الخصائص التي انماز بها أصحاب الشروح, منها كثرة الشواهد التي أسندوا بها مسائلهم. فقد استعملوا النصوص من مصادرها المختلفة. كالقرآن الكريم والأحاديث الشريفة والأشعار وكلام العرب, فكان الخبيصي ذا حظٍّ كبير بالاستشهاد بالشعر, أمّا ابن جماعة فقد لجأ إلى الأحاديث الشريفة علاوةً على الشعرِ.

10- توّضح لنا أنّ النحو في هذين القرنين لم يخلُ من إضافاتٍ. فبعد عبوره أشواطًا من البحث والاستقصاء؛ عمِد أصحابُ الشروح إلى تفسير القاعدة النحوية برؤية فلسفية, ولم يكن هذا اجتهادًا نحويًّا ولا إقحامًا؛ بل بما أملت عليهم قرائحُهم, فقد

تتلمذوا بمدارس الفقهاء والمتصوفة, فكانت أقلامهم ذات طابع ديني, كما هو الحال عند الملا جامي في فوائده.

11- أظهر لنا البحث أنّ الأصول النحوية التي وضع أساسها القدماء وفي مقدمتهم (ابن جني), لم تكن غائبة عن حججِ أصحابِ الشروح, فقد قاسوا وأخذوا المسموع والمنقول, وقد أرجع ابن الرصّاص البناء في الفعل الماضي إلى الأصل في الأفعال فإنها مبنية.

12- تأثير منهج ابن الحاجب في بعض الشرّاح, من حيث الاختصار في طرح المادّة النحوية. أمثال ابن جماعة فقد كان مقلّا في التحليل والشرح, واتباعه منهج المفسرين للقرآن الكريم, إذ أَتبع كلَّ مادّة نحوية شرحًا جديدة أسماه (فصلًا) و(مسألةً), وهذا هو شأن بعض المفسرين لآيات الكتاب المبين. على عكس بعض الشرّاح, إذ أخذوا بأقطاب اللغة ووضعوها بين يدي المسألة الواحدة امثال ركن الدين الأسترآباذي.

13- بحسب الاستقراء تبيّن أنّ (قد) لا يكون معناها للتقريب لأنها جاءت مع الفعل الماضي, بل لأنها تعاملت مع الزمن, نحو (قد قامت الصلاة), فإنه يُمكن القول: (قد تقام الصلاة بعد قليل). وهذا الحال نفسه مع الفعل المضارع أنها تفيد التقليل نحو: (إن الكذوب قد يصدق), فهنا قد تعاملت مع تقليل الحدث لا الزمان, فإنه يمكن القول: (إنّ الكذوب قد صدق!).

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أبجد العلوم, تأليف: صدّيق بن حسن القنّوجي(ت 1307هـ), أعده للطبع: عبد الجبّار زكار, وزارة الثقافة, دمشق 1988م.
- أخبار النحويين البصريين, الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي(ت368هـ), تحقيق: طه محمد الزيتي– عبد المنعم خفاجي, ط1, 1374هـ– 1955م, شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- أدوات التقليل والتكثير في العربية, عماد محمّد محمود البخيتاوي, ط1, 1432هـ – 2011م, كتاب ناشرون, بيروت– لبنان.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني اليمني(ت1250هـ), تحقيق وتعليق: أبو حفص سامي بن العربي الأثري, ط1, 1421هـ– 2000م, دار الفضيلة للنشر, الرياض.
- الأزهية في علم الحروف علي بن محمد النحوي الهَروي (ت415هـ), تحقيق عبد المعين الملّوحي، 1413هـ – 1993م.
- أساس البلاغة, لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ), تحقيق الاستاذ عبد الرحيم محمود, دار المعرفة, بيروت– لبنان, 1399هـ– 1979م.
- أسرار العربية, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت577هـ), دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين, ط1, 1418هـ – 1997م, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- أسلوب القسم الظاهر في القرآن الكريم بلاغته... وأغراضه, د. سامي عطا حسن, جامعة آل البيت– المفرق– المملكة الأردنية الهاشمية.
- الأصوات اللغوية, دكتور إبراهيم أنيس, مكتبة نهضة مصر ومطبعتها بمصر, (د.ط).
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث, الدكتور محمد عيد, ط4، 1410هـ – 1989م, عالم الكتب القاهرة.
- أصول النحو العربي, محمود أحمد نحلة, ط1, 1407هـ– 1987م, دار العلوم العربية, بيروت– لبنان.
- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب, تمّام حسّان, دار عالم الكتب, القاهرة, مصر1420 هـ , 2000م.
- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي (ت316هـ), تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط3, 1417هـ – 1996م, مؤسسة الرسالة, بيروت.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل, بهجت عبد الواحد صالح, دار الفكر للنشر والتوزيع, د.ت.

- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل, بهجت عبد الواحد صالح, دار الفكر للنشر والتوزيع.
- الأعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ(نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر), لمؤرخ الهند الكبير العلامة الشريف عبد الحي بن فخر الدين الحسني(ت1341هـ) ط1, 1420هـ – 1999م, دار ابن حزم, بيروت – لبنان.
- أعيان العصر وأعوان النصر, للصفدي, مصورة مركز البحث العلمي, بجامعة أم القرى رقم (1883 تراجم).
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة: ابن الانباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني, ط1, 1377هـ – 1957م, دمشق. ط2, 1311هـ – 1971م دار الفكر، بيروت.
- –آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر, د. محمود أحمد نحلة, أستاذ العلوم اللغوية كلية الآداب جامعة الإسكندرية, دار المعرفة الجامعية, 2002م.
- الانموذج في النحو, محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ), اعتنى به: سامي بن حمد المنصور, ط1, 1420هـ – 1999م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: الشيخ الإمام كمال الدّين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد, الأنباري النحوي (ت577هـ), دار الطلائع, القاهرة,2009.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك, محمد بن عبدالله بن هشام الانصاري المصري, د.ط, دار الفكر, بيروت– لبنان.
- الإيضاح العضدي, لأبي علي الفارسي(ت377هـ), حققه وقدم له: الدكتور حسن شاذلي, ط1, 1389هـ– 1969م,
- البحر المحيط في أصول الفقه, لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الشافعي الزركشي(ت794هـ), حققه وخرّج أحاديثه لجنة من علماء الأزهر, ط3, 1424هـ, دار الكتبي– القاهرة.
- البداية والنهاية, الحافظ أبي الفداء بن كثير(ت 774هـ),ط1 مكتبة المعارف– بيروت, د.ت.
- البرهان في علوم القرآن, الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, مكتبة دار التراث, القاهرة
- البسيط في شرح الكافية, ركن الدين الحسن بن محمد الأسترآباذي, تحقيق: الدكتور حازم سليمان الحلّي, ط1، جمادى الأولى 1427, المكتبة الأدبية المختصة, ستارة– قم.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, للحافظ جلال الدين السيوطي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط1, مطبعة عيسى البابي الحلبي– القاهرة, 1384هـ– 1964م.

- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت 651هـ)، تحقيق: د.أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني – بغداد، 1964م .
- تفسير المراغي, للأستاذ الكبير أحمد مصطفى المراغي, ط1, 1365هـ- 1946م, شركة ومطبعة مصطفى الجلبي وأولاده في مصر.
- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة, أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ), تحقيق: سيدة حامد عبد العال – تغريد حسن أحمد عبد العاطي, إشراف ومراجعة: حسين نصّار, دار الكتب والوثائق القومية, القاهرة.
- تهذيب اللغة, لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ), حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون, راجعه: محمد علي النجار, الدار المصرية للتأليف والترجمة,(د.ت).
- التوطئة, أبو عليّ الشلوبيني (ت645هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوّع, (د.ط).
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، ضياء الدين بن الأثير الجزري (ت 637هـ) ، تحقيق : د. مصطفى جواد ود. جميل سعيد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1975م .
- الجملة العربية, عبادة محمد إبراهيم, ط4, (1428هـ- 2007م), مكتبة الآداب.
- الجنى الداني في حروف المعاني, الحسن بن قاسم المُرادي, تحقيق: فخر الدين قباوة – محمد نَديم فاضل, ط1، 1413هـ – 1993م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
- خزانة الأدب للبغدادي دار صادر, بيروت ط1(د.ت).
- الخصائص, ابن جني, تحقيق محمد علي النجار, د.ط, المكتبة العلمية- بيروت.
- الخلاف النحوي في الأدوات, عامر فائل محمد بلحاف, ط1, 1432- 2011م,عالم الكتب الحديث, إربد – الأردن, 2011.
- الدر المصون للسمين الحلبي, تحقيق: د. أحمد الخراط, ط1, 1406هـ- 1986م, دار القلم, دمشق.
- دراسات في الأدوات النحوية, مصطفى النحَّاس, ط1, 1399 هـ – 1979م, شركة الربيعان.
- درة الاسلاك في دولة الأتراك, لابن حبيب, مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (1434تاريخ) عن نسخة مكتبة ترخان والده بتركيا رقم (233).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, أحمد بن حجر العسقلاني, تحقيق، محمد سيد جاد الحق, دار الكتب الحديثة, القاهرة, 1385هـ- 1966م.

- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـ), قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر, ط3 1413هـ- 1992م, مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر- دار المدني بجدة.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي, جمع وتقديم: داوود سلوم, مكتبة الاندلس بغداد 1969.
- ديوان النابغة الذبياني, صنعه: ابن السكيت, تحقيق: د. شكري فيصل, ط2 1410هـ- 1990م, دار الفكر دمشق.
- ديوان امرئ القيس, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط2(د.ت), دار المعارف, مصر.
- ديوان حسان بن ثابت, وضعه عبد الرحمن البرقوقي, المكتبة التجارية مصر ' 1347هـ- 1929م
- ديوان ذي الرّمة, تحقيق: عبد القدوس أبو صالح, ط2 1982م مؤسسة الإيمان, بيروت.
- ديوان زهير بن أبي سُلمى, شرحه وقدّم له الاستاذ علي حسن فاعور, ط1 1408هـ- 1988م, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان.
- ديوان عنترة بن شدّاد, تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي, المكتب الإسلامي, بيروت 1390هـ - 1970م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري, تحقيق: د. إحسان عباس, ط2 1984, وزارة الإرشاد في الكويت.
- ديوان نصيب بن رباح, جمع وتقديم: داوود سلّوم, ط1, 1968م, مكتبة الاندلس بغداد.
- ديوان هدبة بن الخشرم, جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري, وزارة الثقافة دمشق 1976م.
- ديوانه الفرزدق, دار صادر بيروت 1386هـ- 1966م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني, أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ), تحقيق: أحمد محمد الخراط, مجمع اللغة العربية, دمشق.
- سبحة المرجان في آثار هندستان, لغلام علي آزاد, (طبعة حجرية).
- سرُّ صناعة الإعراب, أبو الفتح عُثمان بن جني (ت392هـ), دراسة وتحقيق: حسن هنداوي, ط2, 1413هـ - 1993م, دار القلم, دمشق.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب, أبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ), ط2, 1399هـ- 1979م, دار المسيرة- بيروت.
- شرح أبيات سيبويه, أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت 385هـ), تحقيق الدكتور محمد علي الريح, دار الفكر للطباعة والنشر - القاهرة 1394هـ،- 1974م.

- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمّى (منهج السالك, إلى ألفية ابن مالك), حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط1, 1375هـ - 1955م, دار الكتاب العربي, بيروت – لبنان.
- شرح التسهيل, (ابن مالك) جمال الدين محمد بن عبدالله الحيّاني الأندلسي(600- 672هـ), تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد- الدكتور محمد بدوي المختون, ط1, 1410هـ- 1990م, هجر للطباعة والنشر والاعلان, الجيزة.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي, ط1, 1414هـ - 1993م, إدارة الثقافة, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح المفصل: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ), تقديم ووضع الهوامش والفهارس: اميل بديع يعقوب, ط1, 1422هـ - 2001م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) تحقيق: د.صاحب جعفر أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية, بغداد 1982م .
- شرح حماسة أبي تمام, أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم النحويّ الشنتمري, تحقيق وتعليق: علي المفضل حمّودان, ط1,1413هـ - 1993م, دار الفكر المعاصر.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام, الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن عليّ بن محمد بن حسن بن بسطام الشّيباني (ت502هـ), كتب حواشيه: غريد الشيخ, وضع فهارسه العامة: أحمد شمس الدين, ط1, 1421هـ - 2000م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
- شرح ديوان الحماسة, أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت421هـ), نشر: أحمد أمين – عبد السلام هارون, ط1, 1411هـ - 1991م, دار الجيل, بيروت,
- شرح كافية ابن الحاجب, لبدر الدين ابن جماعة (ت733هـ), تحقيق وتعليق: الدكتور محمد محمد داود, دار المنار, د.ت.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله بن مالك الطائي, ط1, 1402هـ- 1982م, جامعة ام القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة, 1431هـ.
- شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي(ت368هـ), تحقيق: أحمد حسن مهدلي, علي سيد علي, ط1, 2008م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, 1437هـ.
- شرح هاشميات الكميت, أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي, تحقيق الدكتور داود سلوم, نوري حمودي القيسي, ط2, 1406هـ- 1986م, مكتبة النهضة العربية, بيروت.

- طبقات الشافعية الكبرى, للسبكي, تحقيق: محمود الطناجي وعبد الفتاح الحلو, دار إحياء الكتب العربية, فيصل عيسى البابي الحلبي. (د.ت).
- العدّة في أصول الفقه: لأبي يعلى الفرّاء البغدادي(380-458هـ), حققه وعلّق عليه وخرج نصوصه, الدكتور أحمد بن علي سير المباركي, ط3, 1414- 1993م, المملكة العربية السعودية. ج1, 177.
- عنوان النفاسة في شرح الحماسة، أبو عبد الله محمّد بن قاسم ابن زاكور الفاسي (ت1120هـ), تحقيق: محمد جمالي, ط1, 2013م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
- العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ), تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السّامرّائي, بغداد 1985.
- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني, يحيى بن الحسين القاسم بن محمد بن علي, تقديم د. سعيد عبد الفتاح عاشور
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية, العلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي مع التعليقات السنية على الفوائد البهية, عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني, ط1 ,1324هـ, مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر.
- الفوائد الضيائية, ملا جامي (ت 898هـ), تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية- والاستاذ علي محمد مصطفى, ط1 1430هـ - 2009م, دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- في رحاب اللغة العربية, د مرتاض عبد الجليل, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون الجزائر,ط2 2007 ,ص41
- القاعدة النحوية: محمود حسن الجاسم تحليل ونقد- دار الفكر, دمشق, سوريا, ط1, 2007
- الكافية في علم النحو, (ابن الحاجب), جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر, تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر, مكتبة الآداب, القاهرة, د.ت.
- الكتاب, أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ), تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون, ط3, 1408هـ - 1988م, مكتبة الخانجي, القاهرة.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, للعلّامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري, تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الوجود- الشيخ علي محمّد معوّض, ط1, 1814هـ- 1998م, مكتبة العبيكات, الرياض.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت 1067هـ), دار إحياء التراث' بيروت– لبنان.
- كشف المشكل في النحو, لابن حيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي مطر، ط1, مطبعة الإرشاد بغداد, 1404هـ– 1984م.
- اللّامات, أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت337هـ), تحقيق: مازن المبارك, ط2, 1405هـ – 1985م, دار الفكر, دمشق.
- اللباب في علوم الكتاب, الإمام المفسر أبو حفص عُمر بن عليّ ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت880هـ), تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1419هـ – 1998م.
- لسان العرب, ابن منظور, تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمح أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي, طبعة جديدة, دار الفكر, القاهرة.
- اللغة العربية معناها ومبناها, تمام حسان, د.ط, 1994م, دار الثقافة, البيضاء, المغرب.
- مجالس ثعلب, أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ), شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار المعارف, مصر.
- مجمع الامثال, للميداني, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار النصر, دمشق – بيروت.
- مجمع البيان في تفسير القرآن, الشيخ أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي (ت552هـ), دار الحياة، بيروت/ 1380هـ – 1961م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, لابن جني, تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح اسماعيل' لجنة التراث الإسلامي, القاهرة 1389هـ– 1969م.
- مختار الصحاح, محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت666هـ), ط1, دار الكاتب العربي, بيروت, 1967م.
- المدارس النحوية, الدكتور شوقي ضيف, ط7, دار المعارف, كزرنيش النيل, القاهرة.
- المرتجل, أبو محمد عبدالله ابن الخشّاب, تحقيق علي حيدر, دار الحكمة, دمشق, 1972م.
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: عبد الله محمد الحبيشي, نشر مركز الدراسات اليمنية, صنعاء.

a. معاني الحروف, أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني النحوي (ت384هـ), تحقيق وتخريج وتعليق وتقديم: عبد الفتاح إسماعيل شلبي, دار المشرق, جدّة, ط3, 1404هـ – 1984م.

- معاني النحو, فاضل صالح السّامرائي, ط2, 1423هـ – 2003م, شركة العاتك, القاهرة.
- معجم البلدان, ياقوت الحموي, ط1, مطبعة السعادة, القاهرة, 1334هـ – 1906م.

- معجم الشيوخ (المعجم الكبير), للذهبي, تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة, ط1, 1408هـ- 1988م, مكتبة الصديق- الطائف.
- معجم القراءات, الدكتور عبد اللطيف الخطيب, (دط), دار سعد الدين للطباعة والنشر, دمشق (د.ت)
- معجم المؤلفين, تأليف عمر رضا كحالة, ط1، 1414هـ - 1993م, مؤسسة الرسالة, بيروت.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية, أعده الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة, ط2، 2001م, مكتبة الآداب.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, د ط, 1411هـ - 1991م, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط3 1440هـ, ذوي القربى, قم.
- مفتاح السعادة, تأليف: أحمد بن مصطفى بطاش كبري زادة, دار الكتب العلمية' بيروت (د.ت).
- المفصل في صنعة الإعراب: **to pdf: http://www.al-mostafa.com**
- المقتصد في شرح الايضاح, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق: كاظم بحر المرجان, دار الرشيد, العراق, 1982م.
- المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, القاهرة, 1415هـ - 1994م.
- المقدّمة: ابن خلدون,(الفصل الخامس والأربعون, باب علم النحو), دار ابن الهيثم, ط1, القاهرة, 2005م, 1426هـ.-
- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب, أحمد بن محمد الرّصّاص, دراسة وتحقيق: أ.د.أحمد بن عبدالله السّالم, ط1, 1441هـ- 2020م, دار السلام للطباعة والنشر, مصر- القاهرة.
- الموشح على كافية ابن الحاجب, محمد بن أبي بكر الخبيصي (ت731هـ), دراسة وتحقيق: د.عصام درار الكوسي, الهيئة العامّة السورية للكتاب, دمشق، 2017م.
- الميزان في تفسير القرآن, للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي, ط1 1417هـ- 1997م, مؤسسة الأعلمي للمطبوعات, بيروت- لبنان.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب, صلاح بن علي بن محمد ابي القاسم(ت849هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور محمد جمعة حسن نبعة, ط1, 1424هـ- 2003م, مؤسسة زيد بن علي الثقافية, صنعاء- الجمهورية اليمنية.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, يوسف ابن تغري بردي, (ت874هـ), طبعة دار الكتب, د.ت.
- النحو العربي أحكام ومعانٍ, الدكتور محمد فاضل السّامرائي,ط1, 1435هـ- 2014م, دار ابن كثير, بيروت- لبنان.

- النحو العربي والعلوم الإسلامية، محمد الحبّاس, عالم الكتب الحديث.
- النحو المصفى : عيد محمد, مكتبة الشباب, (د.ط), القاهرة 1980 م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء, لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, 1418هـ – 1998م (د. ط) دار الفكر العربي مدينة نصر – القاهرة.
- نظرات في الجملة العربية، كريم ناصح الخالدي, ط1(1425هـ – 2005م).
- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين), لإسماعيل باشا البغدادي, طبع بعناية وكالة المعارف في استانبول 1951م, أعادت طبعه بالاوفست, دار إحياء التراث العربي, بيروت– لبنان, (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جَمع الجوامع, جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السَّيوطي (ت911هـ), تحقيق: أحمد شمس الدين, ط1, 1418هـ – 1998م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
- الوافية في شرح الكافية, لركن الدين الأستراباذي, تحقيق: نينيت خضور, اطروحة لنيل درجة الماجستير في جامعة دمشق 1985م.

الرسائل والأطاريح العلمية:

- تأثر ابن جني في كتابه (الخصائص) بأبي علي الفارسي(الإمام أبو علي الفارسي وأثره في الخالفين من بعده), بحث تمهيدي (ماجستير): رضا جمال عبد المجيد حسن, (2009– 2010م) جامعة القاهرة.
- ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب, دراسة وتحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد, (رسالة ماجستير) 1409هـ– 1988م, كلية اللغة العربية– جامعة أم القرى.
- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري, كريم حسين ناصح, (أطروحة دكتوراه), جامعة بغداد– كلية الآداب, 1990م.
- البنى النحوية وأثرها في المعنى: أحمد عبد الله حمود العاني (أطروحة دكتوراه), 1423هـ – 2003م, جامعة بغداد – كلّية الآداب.
- شرح الكافية لـ(شهاب الدّين الهندي ت 849هـ) دراسة وتحقيق, ثائر عبد الكريم شعلان البديري, أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية – كلية الآداب، 1434هـ– 2012م.
- المعنى في تفسير الكشّاف للزمخشري, نجاح فاهم العبيدي, أطروحة دكتوراه, جامعة بابل– كلية التربية، 1429هـ– 2008م.

المجلّات والدوريات:

- تصنيف ما الحجازية والتميمية بين أسطورة النحو التقليدي والرؤية اللسانية المعاصرة, د.خالد كاظم حميدي. مجلة كلية الشيخ الطّوسي الجامعة, النجف الأشرف, العدد(1) 1437هـ- 2016م.
- تعريضات الجامي على الرضي في شرح الكافية, يعقوب علي آقا علي بور, مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية/ جامعة بابل, العدد/ 35. تشرين الأول/ 2017, ص 52.
- التوجيه النحوي للشاهد البلاغي وأثره في تصحيح الاستدلال به (شواهد علم المعاني أنموذجًا), أ.د محمد ذنون يونس, وأ.د زاهدة عبد الله. مجلّة آداب الرافدين العدد 76, 1440هـ- 2019م.
- مفهوم النحو واصطلاحاته عند القدماء, محمد الغالي, مجلة اللغة العربية للبحوث التخصصية, ماليزيا, 2018.
- التضمين وأثره في التوجيه النحوي للنصّ القرآني عند النّقوي في تفسيره ضياء الفرقان في تفسير القرآن, م. كريم سوادي معين- أ.د جنان منصور كاظم,(مجلّة الباحث), جامعة كربلاء, مج 42, العدد 4, ج2, تشرين الأول 2023.
- عشرون درهمًا في كتاب سيبويه, ترجمة وتعليق: حاتم صالح الضامن, عبد اللطيف الجميلي, (مجلّة المورد), العدد 1, فبراير 1987م.

hearing. Therefore, differences in the grammatical complexities appeared since it belongs to the grammarians' diligence interpretation about one of the grammatical rule appeared. Part of this difference can be found in Ibn Al Hajib's ' Sherouh Al Kafiyah ', that grammatical introduction contained sciences and treasures that require analysis and interpretation. Hence, owners of those interpretations appeared in those wide fields to discover the grammatical phases within a period of time that its owners directed grammar to the side of doctrine and philosophy. Thus, we find explanations owners had dealt with what the old had dealt in addition to what they see as missing or a complement to grammar science in a way that serves the language firstly and the religion secondly. The philosophical grammatical reasoning as a dominant feature to some of them such as Rukin Al Din Al Isterbathi and Mulah Jami, in its uses; thus, the grammatical guidance was a motif for interpretation and recitation to Arabic material.

Suppose we agree that scientists contrast in general and ' Sherouh Al Kafiyah ' in specific that no issue can do without to reach skipping or ignoring opinions, then what is the reason to multiplying and directing opinions, or it was better and closer for the purpose to restrict with the original opinion? The answer is that, multiplicity defeat the meaning of a verse or a text which requires judgment against Sheria or Prophetic Sunna. But we find our scholars who have the right rather than others in protecting Islam, religion, and Quran from violation and deviation, intended to direct issues grammatically, morphologically, and phonologically due to the semantic differences to the new meaning that is shown in this change, for the meaning has clear impact in the grammatical studies which appeared since the grammatical authorization.

Abstract:

Arabic grammar is a significant part of the exchangeable linguistic material in Arabic tongue. It is also one of the important Arabic science due to its great role in understanding speech intentions and the linguistic structures and in knowing the extent of their strength, weakness, correctness, and default. It is considered as the more useful and higher science according to the language scholars due to its focus on the relation between the speech linguistic structure and its semantic and cognitive meaning. The speaker builds his purposes on it and through it; the receiver is taught as a listener and reader because it has styles and rules that attracts attention. Thus, by grammar, opinions are gathered and they focus on vocabulary that attracts the minds. As a result, the grammatical images are seen new though they are not so.

Scholars have noticed some different judgment that can be portrayed in a single sentence and even within a single word. To stop at causes of this change, approaching opinions and analyses were observed in order to direct the single issue correctly so as to reach the intended facts and meaning. That was the reason behind the choice of this topic and to stop at scholars' writings that approaches them to logicians and philosophers where they added by their thought an philological touch to the grammatical rules that does not get out of the origin, rather they wanted to have nice outcome and delicate meaning in science of the ancient scholars and people of principles including Basris and Kufis. Therefore, this study is to uncovering the explanations that we customized before. It has chunks between its two covers that were distributed in many places in order to approach to a close distance from truth when analyzing an issue or intending change to produce a new meaning, for changing the parsing markers is considered as one efficiency. We tackled the parsing and the morphological change, fronting and delaying, and other differences for the Al Kafiyah could not bear too much parsing differences; that's why it is not possible to restrict. It can be said that some Arab speech did not reach grammarians for all great efforts they spent in collecting rules and verbal style due to reasons that might relate to a large number of tribes and relate to their conveying or

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

The Grammatical lesson in ' Sherouh Al Kafiyah in the Eighth and Ninth Hijras The two Centuries' (Printed)

by:

Dawood Selman Hussein Murad Al Rubai'i

A Dissertation submitted to the council of College of Education/

Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements

of Ph.D. Certification in the Philosophy of Arabic language / Literature

The supervisor:

Asst. Prof. Dr. Osamah Abdul Ghefour Nsaif

2024 A.D. 1445 H.